بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع التاسع والثلاثون

المعقود صباح يوم

من ١٥ المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ١٩ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع التاسع والثلاثون

المعقود صباح يوم

من ١٥ المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ١٩ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية (الساعة الثانية عشرة ظهراً) برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٦) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

السادة الأعضاء : وزع على حضراتكم جدول أعمال الاجتماع التاسع والثلاثين متضمنا التالى :

أولاً : استكمال المواد التى تم التوافق عليها بين لجنة الصياغة ولجنة نظام الحكم والسلطات العامة والتصويت عليها .

ثانيا : ما يستجد من أعمال .

هل هناك أى ملاحظات على جدول الأعمال ؟

(لا ملاحظات)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن أقر جدول الأعمال .

بالأمس انتهينا إلى قرار تاريخى لهذه اللجنة بإلغاء نسبة الـ ٥٠٪ من مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين، والأسباب كثيرة ومبررات قبلتها الأغلبية، وكان التصويت واضحاً فى الإجماع أو الأغلبية الكبيرة التى أيدت هذا القرار، فى الوقت نفسه لا يجوز أن نتجاهل أن عدداً من الذين صوتوا بالالغاء اشترطوا أو جمعوا موقفهم المؤيد للإلغاء إلى رغبة فى أن نصوغ مادة تعالج أوضاع المرأة، والشباب، والأقباط، والعمال والفلاحين بشكل يقبله المعنيون، وهم العمال والمرأة والفلاحون .... إلخ .

يجب أن نبدأ تشكيل لجنة تستطيع أن تجلس خلال هذا النهار لكى تقترح علينا نصاً بهذا المعنى، طبعا نحن لن نستطيع أن نجعل اللجنة تجتمع من الآن، فلابد أن نناقش الموضوع لأنه يتعلق بالانتخابات، موضوع الانتخابات أسلوبها، طريقتها، كيف يكون طرحها، وهنا نريد أن ننظم عملنا .

أولاً، نحتاج لدقيقتين لكل متحدث وليس أكثر من ذلك، ثانياً، الوضع يتعلق بمصلحة مصرية وليس تنافساً ولا صداماً ولا صياحاً ولا صراخاً، نحن نريد أن نتحدث فى الموضوع، ما هو الأسلوب الأمثل، ونحن طبعاً لن ننظم الدوائر ولن ننظم الانتخابات، إنما نشير إلى الأسلوب فى مادة دستورية وليس قانوناً ولا لائحة تنظم الانتخابات ولا تقسم الدوائر، ما هو الأسلوب الأمثل ؟ عندما نقرر هذا

وأعتقد أننا نستطيع أن نقرر هذا إذا ناقشنا بهدوء وبدون الممارسة الطبيعية الصاخبة ولو أن الصياغة غالباً هكذا، إنما أيضاً كل شيء له حدوده، والآن سأفتح موضوع الانتخابات، وفى الوقت نفسه سأعد لهذه اللجنة التى اتفقنا عليها بالأمس لكى تصوغ لنا المادة الأفضل فى موضوع الانتخابات؟ إذا كانت هناك حصص أو نسب أو لم يكن، سنرى كيف سيدور النقاش، بعد موضوع الانتخابات لدينا موضوعان أو ثلاثة، موضوعان يتعلقان بهذه اللجنة لكى ننهى عملنا، الأول يتعلق بالبنود الخاصة بالقوات المسلحة ونحن سنعمل عليها اليوم طوال الوقت إلى جانب هذا الاجتماع فى الصباح، وفى المساء موضوع الديباجة، والديباجة أيضاً سوف تكتب وهى لم تكتب من قبل على ورق رسمى وسنناقش هذا أو تكون موجودة أمام الجميع، يوجد بعض المواد التى لم تنظر بعد، فمثلاً هناك مادة عن الارهاب مطلوب طرحها، ومادة عن السكان مطلوب طرحها، مادتان أو ثلاثة آخرين مطلوب طرحها، إنما كان الحديث معى عن هذين الموضوعين، ضرورى ننتهى من هذا، هذا النص عندما ننتهى منه يحال إلى لجنة مشتركة من العشرة بالإضافة إلى ممثلين لنا سبعة ويعملون على مراجعة النصوص، النصوص المراجعة إذا كانت هناك اقتراحات أخرى أو غيرها سوف تطرح على اللجنة وتوزع، إنما يتحدث فى شأنها مقرروا اللجان والمقررون المساعدون، ولكن من الممكن أن يفتح مناقشات أخرى، لأن النص قد يتعرض لإضافة وقد تغير تغيراً جذرياً، مع أنه ليس لدينا وقت لهذه المناقشات، والواقع أن ما قد يقترح تعديله أو التعديلات تتعلق بأمرين، هل هناك عوار دستورى فى مادة تم إقرارها على سبيل السهو مثلاً؟ أو هناك تفسير آخر فيما يتعلق بالنقطة الدستورية المتعلقة بالمادة المطروحة، هذا شيء نقبله طبعاً ونسمعه أو أن هناك اقتراحاً أفضل وإضافة جيدة بصرف النظر عن الاختلاف أو غيره، وهذا أيضاً نقبله، أما دون ذلك فإذا كان هناك توجهاً للجنة بشكل معين فلا يصح أن تأتى لنا مادة بتوجه معاكس ومناقض، وأنا لا أعتقد أن هذا سيسرى، إنما الذى سيفعل هذا البحث والمتابعة هم المقررون والمقررون المساعدون، يأخذون النصوص ويدرسونها، إنما فى نفس الوقت لا نستطيع أن نغمط حق أىعضو إذا أراد أن يعلق، ولكن أيضاً العضو لديه مسئولية أن الوقت أمامنا دقيق، ودخلنا فى أسبوع العمل الأخير، وبالتالى المسألة ليست فقط القدرة على مناقشة النصوص وإنما أيضاً المسئولية عن إخراج الدستور فى موعده، نحن سنبدأ الآن بنقاش موضوع الانتخابات وسأفتح الباب لهذا.

السيد الدكتور محمد غنيم :

أرى أن الاختلافات أو تعليقات لجنة الصياغة والخبراء علينا أن نناقشها فى اللجان الفرعية، فكل لجنة فرعية تناقش المواد المختصة بها .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ليس هناك وقت يا دكتور غنيم .

السيد الدكتور محمد غنيم :

هذه المناقشة ربما تأخذ ساعتين .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لن تأخذ ساعتين أبداً، نحن نأخذ فى المادة هنا أربع ساعات، نحن وصلنا لمرحلة الإقرار وليست مرحلة اللجان، اللجنة العامة تقرر وليست اللجنة الفرعية، إنما أنا أعتقد أننى ملتق معك فى منتصف الطريق أن المقرر والمقرر المساعد هما اللذان حملا الأمر إلى لجنة الصياغة وحضرا عدداً من مناقشات لجنة العشرة ولجنة المراجعة ويعلمون ماذا جرى، فهما يستطيعان أن يضعانا فى الصورة، أما أن نعقد مرة أخرى اللجان الفرعية، أنا أعتقد أنه عود إلى بدء وليس هذا مكانه، بل المكان هنا .

السيد الدكتور محمد غنيم :

الترتيب أن نرى للمرة الأولى فى الاجتماع الموسع هذه التغييرات أو التعليقات وهذا أمر صعب من الناحية الذهنية، نريد أن نقرأها لنرى ما الموضوع .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هذا متاح لأن النص سيأتى لك ولكل الأعضاء، إنما نحن لن نستطيع أن نفتح المجال لمناقشة تستمر لعشر وعشرين وثلاثين ساعة ، وإلا لابد أن نطلب تأجيلاً وهذا ليس وارداً، إنما فيما يتعلق برغبتك أن تطلع عليه ورغبة الأعضاء فى ذلك فهذا ضرورى وهى مسألة مقررة .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس، السادة الأعزاء أعضاء اللجنة :

يوجد شيء أوضحه للجنة التى ستشكلها لكى تعلم رأينا، أنا عملت اجتماعاً طارئاً منذ ساعتين أو ثلاث مع اللجنة العامة فى الاتحاد التعاونى الزراعى وهى تمثل معظم محافظات الوجه البحرى وبعض محافظات الوجه القبلى، وناقشنا فكرة إلغاء الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين باستفاضة، واستقر رأى اللجنة على الموافقة على الإلغاء بشرط ألا تكون هناك أى كوتة وأن تكون هناك ضمانات عدالة اجتماعية، ونحن لا نريد أن ندخل فى أى كوتة كفلاحين، هذا رأى الفلاحين وقيادات الفلاحين ونعارض أى كوتة تتم، فنحن مع الإلغاء الكلى ولا كوتة للمرأة ولا للفلاحين ولا للعمال ولا لغيرهم ولا لأى شيء، إلغاء يعنى إلغاء، هذا بعد مشاورات مع اللجنة العامة وممثلى الفلاحين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى، وشكراً .

السيد الدكتور أحمد خيرى :

أولاً هما نقطتان فى أقل من ثلاث دقائق .

النقطة الأولى، خاصة بالإجراءات التى سيتم التصويت عليها أمام الرأى العام، آن الأوان لأن يكون هناك قرار تعدل به اللائحة من سيادتك كرئيس اللجنة بخطاب رسمى وينشر فى الوقائع المصرية فى حالة عدم الحصول على التوافق العام لابد أن تكون النسبة ٥٠٪ + ١ من الحضور لأننا ستقابلنا إشكالية أنه سيوجد بعض المواد لن يكون بها توافق عام، وليس لدينا فى اللائحة ما يؤكد على ما هو الحل، فأرجو من سيادتك أن تكون هذه المادة موجودة بقرار رسمى .

النقطة الثانية، أنا أشكر كل أعضاء اللجنة على ما حدث بالأمس فى المناقشة التاريخية أعتذر عن أى انفعال قمت به، وأنا اتصلت بسيادة الوزير واتصلت ببعض القيادات لدينا فى النقابات المستقلة وهم ليس لديهم مانع طالما أن هذه إرادة اللجنة وإرادة شعب مصر، ولكن ببساطة شديدة إذا كانت هناك نية لعمل كوتة فلابد من أن يمثل العمال والفلاحون فيها بشكل جيد، إذا لم تكن هناك نية لعمل كوتة فنحن أيضاً مع هذا، لكن لا يحذف العمال والفلاحون من أى تمثيل لمجرد الحذف المطلق، وأنا أشكركم جميعاً وأنا آسف على انفعالى بالأمس .

السيد اللواء على عبد المولى :

طبعاً ما يميز هذه الوثيقة الدستورية التقدمية أنه لابد من وجود تمييز إيجابى، ولابد أن يرضى جميع طوائف الشعب المصرى من شباب ومرأة وأقباط وعمال وفلاحين، هذا لا يسمى كوتة على الإطلاق، هذا تمييز ايجابى لمرحلة انتقالية، وبالتالى لابد أن يكون فى مردود تفكير اللجنة، نحن لا نتحدث على كوتة ولا نواجه الاعلام بكوتة ، نحن نقول تمييزاً إيجابياً لفترة انتقالية حتى تقوى الأحزاب حتى يمكن للمرأة أن تنظم قواعدها فى أى انتخابات قادمة دون حاجة إلى حكم انتقالى، وشكراً .

السيد الدكتور حسام الدين المساح :

السلام عليكم جميعاً، فى أقل من دقيقتين، حينما نبدأ المشاورات العلنية فى الجلسة العامة كنت آمل فى طلب واحد من زملائى وزميلاتى الأعزاء ، أن ما انتهينا إليه جميعاً فى هذه الغرفة وأقرناه سواء بأغلبية أو بإجماع ألا يتم إعادة مناقشته من جديد أمام شاشات التليفزيون ، لأن هذا أولاً سيعوق العمل، ثانياً أنه تمت مناقشة كل كبيرة وصغيرة فى هذه الجلسات، ثالثاً أن جميع المواد التى سننظر فيها قد تم التوافق عليها إما إجماعاً أو أغلبية فمن غير المعقول أن نعيد ثانية مناقشتها أمام شاشات التليفزيون لمجرد الاستعراض، مع تحياتى .

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم :

أنا أوافق على القرار مثلما قال الأستاذ سلماوى وأن التصويت قد تم بأخذ آراء الناس وأنا شخصياً صوت ضد الـ ٥٠٪ فى الجمعية التأسيسية السابقة، أنا أريد أن أتحدث عن شىء آخر وهو : ما الذى سنفعله استكمالا لكلام الدكتور حسام الدين المساح ؟

الآن نحن عملنا تصويتاً تأشيريا على المواد، نفترض أنها ٢٥٠ مادة، تم التوافق على معظمها ولتكن مثلاً ٢٣٠، إذن يوجد عشرون تم فيها التصويت، العشرون الذى تم فيها التصويت يوجد بها خلاف ومجموعتان، هناك مجموعة ترى أن هذا صحيحاً ومجموعة ترى وهى مصرة على رأيها أن هذا لم يكن صحيحاً، فاختلاف وجهات النظر لا يفسد للود قضية، لكن تم التصويت والموافقة واعتبرت المادة منتهية بعدد يختلف من مادة لأخرى، لكن فى بعض الأحيان كان بأغلبية الحاضرين، فمثلاً كان الذين يحضرون ٤٠ وعندما يوافق ٢٢ ننتهى وتمر المادة، كان هذا إحساس عام بالأخوة، لكن عندما نأتى للتصويت

النهائى يمكن الـ ١٨ الذين لم يوافقوا واعتبروا أقلية لن يوافقوا ويوقفوا المادة، وبعض المواد يوجد اختلاف عليها من الأساس وبعض المواد بها تعديل بسيط قد يوجد تفهم، فالمادة الخاصة بالفن والإبداع التى ناقشناها بالأمس مجرد حذف الجزئية الخاصة بمنع الادعاء المباشر كانت ستجعل الجميع يوافقون، ماذا نفعل فى باقى المواد؟ لأنه إذا جئنا للتصويت العام والذى قال : لا، فى المرة السابقة، فقال لا هذه المرة ستقف المادة، فأنا اقترح أن المواد التى تم التوافق عليها لم تخضع للتصويت ليس بها مشكلة، الـ ٢٠ أو الـ ٢٢، لا أعلم العدد بالضبط لكن لن يزيد عن هذا، نعود وننظر لها مرة أخرى، ونرى هل فى وجود الكل ؟ هل من الممكن أن نصل إلى توافق مرة أخرى فى الجلسة المغلقة ؟ يمكن تعديلات بسيطة تحل المشكلة ويمكن لا، فمثلاً فى بعض المواد موضوع الضرائب التصاعدية لا، وموضوع ندب القضاة لا وسأقول لا، فليس من المعقول أن نظاماً فاسداً نتركه خمس سنوات بحجة أنه سيهدم الدولة، هذا كلام غير صحيح، نجعلها ثلاث سنوات يمكن أن يوافق أو سنتين يمكن أن يوافق، أى نتفاهم فى هذه المواد بحيث نحدد عدد المواد التى ستقف إلى أقل ما يمكن، سيكون هناك فى النهاية حوالى خمس وست مواد ستقف لكن أفضل من أن تكون ٢٥ أو ٣٠ مادة نراجعها مرة أخرى ونحاول أن نصل لتوافق ونحن لدينا رغبة من كل الأطراف أن نصل إلى حل، نعطى بعض الوقت لهذه الجزئية فى جلسة مغلقة لأن الإعلام يؤجج العملية ، وشىء بسيط جداً يحوله إلى مشاجرة ضخمة بين موسى وسامح عاشور وسيكون هذا شىء من لا شىء فلا نريد أن يستمر هذا .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الفكرة جديرة بالبحث وسيكون لى رأى فيها .

السيدة الدكتورة عزة العشماوى :

نحن فعلاً وصلنا للمرحلة النهائية، فنحن نحتاج قبل التصويت النهائى أن يكون فى أيدينا نسخة نهائية منقحة مكتوب عليها التاريخ والساعة وأن هذه هى آخر نسخة، لأن لدينا أوراقاً كثيرة جداً . بدأنا نشعر أننا لا نعلم ما هو المنتج النهائى ؟ فنحن نحتاج هذه النسخة بتاريخ وساعة، ونحتاج أيضاً أن نضع فى اعتباراتنا أنه فى الفترة القادمة سيكون هناك تصعيد ضد اللجنة من بعض الجهات، وأنا كنت قد تحدثت مع سيادتك على بعض الجهات التى اتصلت بى وأكيد اتصلوا بباقى أعضاء اللجنة، نحن نحتاج

لأن نكون مستعدين بردود ، ونكون مستعدين حتى لا يتم خروج أى شيء إعلامى غير مسئول، طبعاً لابد أن نكون مسئولين عن أى شيء إعلامى يخرج من أى عضو من اللجنة لأن هذا يزيد من احتقان الشارع ضد، اللجنة، والفترة القادمة فى الحقيقة لا تتحمل أن يكون هناك أى شيء ضد الدستور، لأننا نريد أن نعبر خارطة الطريق ونعبر هذه المرحلة المهمة، فنحن نحتاج خطة تسويق وأفراد محددين من قبل سيادتك ومن قبل الأستاذ محمد سلماوى للرد على هذه الجهات تحديداً، وشكراً.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى :

نحن نريد أن نتفق على مبدأ أنه لا يوجد فى الدنيا كلها حتى الذى سيذهب ليوافق على الدستور، أى إذا خرج الدستور بـــ ٢٢٠ ، أو ٢٣٠ مادة لا أتصور أن واحداً فى جمهورية مصر العربية سيكون موافقاً على الـــ ٢٣٠ مادة وإنما هى **all or none** فى الدساتير فى العالم كله بهذا الشكل، نحن أيضاً كلجنة غير ممكن أن نكون متوافقين على كل الدستور بنسبة ١٠٠٪ أو بـــ ٧٥٪ وهذه كانت نسبة مغال فيها جداً وكانت نسبة تفاؤلية أكثر من اللازم، وأنا واحد من الناس الذين احتجوا عليها من أول جلسة، فاجعلونا نتحدث بمبدأ أنا لن آخذ من الدستور كل الذى أريده، لكن من الممكن جداً أن تكون هناك بعض التنازلات من هنا ومن هناك وسأدافع أيضاً عن الشيء الذى لم اقتنع به بشكل أو بآخر، سأحاول أن أقتنع بها، لأن هذا هو التشريع والبرلمان عندما يخرج بنسبة ٥٠٪ أى قوانين أو تشريعات تخرج بـــ ٥٠ + ١ كل التشريعات التى تصدر عن كل البرلمانات والبرلمان المصرى أو غيره، فنحن نريد أن نعبر هذه المرحلة لأن مسألة أننا سنصل ١٧ أو ١٨ أو ١٥، نحن لا نريد أن نقف، فلابد أن أحترم رأى الأغلبية وهذه هى الديمقراطية، فأنا رأيي الشخصى أن هذا الملف لن نتحدث فيه كثيراً ، وأنضم للدكتور خيرى فى أن هناك بعض الأمور التى قد تحدث ومن الممكن أن تجعل الصورة أكثر قبولاً، وقبل أن نرضى أنفسنا نحن نريد أن يرضى الشعب عن الجهد الذى عملناه، ولأن هناك جهداً بذل، وكما قالت الدكتورة عزة العشماوى يمكن أنا ذكرتها لسيادتك أكثر من مرة ، لابد أن تشكل مجموعة عمل لتسويق الجهد الذى بذل، وبصراحة هذا أمر مهم جداً، لأن القوى المضادة بدأت تظهر وتعلن عن نفسها وتكشر عن أنيابها وبجهل أو بعلم وبأى أشياء أخرى، ولا أريد أن أقول بأمور قد تكون خارجية عن مصر، فنحن عملنا مواد الدستور ومن حقنا أن نعمل تسويقاً له، فهذا حقنا، ولا أحد سيقوم بهذا

الدور غيرنا، نحن الخمسين الأصليين والخمسين الاحتياطيين لابد أن نقوم بهذا الدور، فأنا لا أتصور أن واحداً من الحكومة أو واحداً من حزب سياسى أو واحداً من أى نقابة يقوم بهذا الدور فهو ليس دورهم، فنحن الذين عملنا الدستور ونستطيع أن نغطى، ونستطيع عمل خطة عمل محترمة تبدأ من يوم بأن تنتهى اللجنة وحتى الاستفتاء أن نسوق لهذا العمل الكبير، وشكراً .

السيد المهندس محمد سامى أحمد :

ونحن فى المراحل النهائية، أولاً، أنا أنضم إلى الدكتور خيرى عبد الدايم فى مسألة مراجعة بعض النقاط التى من الممكن أن تقرب شقة الخلاف بين أى طرفين، وهذا يجرى فى جلسة مغلقة هنا فى البداية، ثانياً، تكون هناك نسخة نهائية، كل طرف سيأخذها ويتعامل بها مع العضو الاحتياطى ابتداءً بمن سيحضر الجلسة العامة ويتعامل بها مع أى قوى هو ينتمى إليها، وإذا كانت هناك ملاحظات يجرى كتابتها منعاً لشيئين، عندما تنعقد اللجنة العامة أمام التليفزيون نتجنب الاستعراضات التليفزيونية والأخطر نتجنب إثارة البلبلة عند الرأى العام، فتكون إدارة اللجنة وصل إليها من يريد أن يتقدم بأى ملاحظات ويتم الرد عليه بطريقة داخلية، وعند استعراض النقاط التى سيتفضل بها رئيس اللجنة العامة أمام اللجنة العامة ربما يكون هناك أكثر من شكل له طابع احتفالى فهنا لجنة الخمسين ومعها الخمسون الاحتياطيون يقدمون لمصر الدستور الذى بالفعل كلنا نفخر به ونحن مستعدون للدفاع عنه، وبالتالى نقطع الطريق على أى مداخلات كلامية استعراضية أثناء انعقاد اللجنة العامة وهى تستعرض نصوص الدستور، وشكراً .

السيد الدكتور السيد البدوى :

أرجو أن يكون فى التصويت أمام الرأى العام تصويتاً فقط بدون أى مناقشة، وإذا حدث أى نوع من الخلاف تشكل من الآن أو قبل التصويت لجنة تسمى لجنة التوافق، فإذا ما حدث خلاف فى التصويت أو لم يحدث توافق حول مادة ترجأ هذه المادة وتحال إلى لجنة التوافق لإحداث هذا التوافق، طبعاً فى نهاية كل يوم ستكون لدينا خمس أو ست مواد يوجد حولها اختلاف، سنجلس بعد جلسة التصويت مع مجموعة المختلفين ونصل إلى توافق، إذا لم نصل إلى توافق سيتم التصويت كما تنص اللائحة وهو إرجاء ٢٤ ساعة، لكن جلسة التصويت هى جلسة تصويت لا أكثر، أى لا تعليق ولا مناقشة ولا بحث .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى) :

أنا أتفق تماماً مع الدكتور السيد البدوى فى أن الجلسة النهائية هى جلسة تصويت وليست جلسة مناقشة، ولكن لا أرى كيف يحدث فيها اختلاف وكيف تحال مسائل إلى لجان فى الجلسة الأخيرة، فأنا أتصور كل هذا سيكون سابقاً على الجلسة الأخيرة بحيث إن الجلسة الأخيرة تكون جلسة إجراءات تاريخية تنقلها كل القنوات التليفزيونية وتقرأ مادة مادة، لأن هذه فرصة نعرض فيها الدستور على الرأى العام، تقرأ المادة وترفع الأيادى ويقال "تسلم الأيادى" أو يقال ٣٥ صوتاً ضد ٣ وكذا امتناع، المادة الثانية وتقرأ ٤٠ صوتاً فى مقابل كذا..، المادة كذا ٤٩ صوتاً، وهكذا، أى جلسة إجراءات فقط ليس فيها مجال للمناقشة أو الاستعراض أمام التليفزيون، تقديم الدستور والتصويت عليه هو الاستعراض الحقيقى وكلنا نشارك فيه بشكل مهيب وواضح، والرأى العام يسمع رسمياً مادة مادة فى الدستور وجلسة ستأخذ ما تأخذه من الساعات ويتم التصويت بهذا الشكل، هذا بالنسبة للجلسة النهائية المذاعة على التليفزيون والقنوات جميعاً، إنما أرجو بعد أن ننتهى من مواد الدستور جميعها، وقبل أن نتفق عليها قبل التصويت أن تعقد جلسة استمراراً لهذه الجلسات المغلقة، تعقد جلسة يدعى إليها الاحتياطى بكامل عددهم نعرض عليهم ما توصلنا إليه ونستمع إلى ما يقولونه فى شأن ما توصلنا إليه فى جلسة مغلقة لا مجال فيها للاستعراض ولا غير ذلك، قد نستفيد من ملاحظة تقال وقد نوضح موقف غير واضح بالنسبة لعدد منهم ونشكرهم على إنجازهم طوال عمل اللجنة، ثم بعد ذلك نتفق على المواد، ثم بعد ذلك تكون الجلسة التى لن يحضرها إلا الأعضاء الأصليين الذين سوف يقوموا بعملية التصويت، هذا تصورى عن الجلسات الأخيرة والعامة.

أما بالنسبة لموضوع الإعلام والتسويق، فى الحقيقة أود أن أطمئنكم أنه توجد جهات كثيرة تبرعت من عندها للتسويق لهذا الدستور منهم، حملة ممولة عهد بها إلى طارق نور وتم عمل عدد من الإعلانات، وكان لنا بعض الملاحظات ، والدكتورة منى اتصلت بى وكلمت طارق نور ووعد إنها سوف تعدل ولم أرى حتى الآن النتيجة، وهذه بدأت تذاع فى قناة القاهرة والناس، وتم التعاقد عليها كما أخبرنى الدكتور السيد البدوى مع قنوات الحياة وغيرها، أيضاً مجلس الوزراء أتفق مع العهد الاجتماعى لكى يعملوا حملة توعية فى الإذاعة والتليفزيون ، والتليفزيون ماضى فى برامجه التى تروج للدستور ، اليوم

أتصل بى الوزير هانى محمود لنفس هذا الشيء، ومن المفروض أن أقابله اليوم للتنسيق مع وزارته فى هذا المجال، شكراً. بالإضافة إلى أننى اتفقت مع وزيرة الإعلام درية شرف الدين على خطة متكاملة للترويج للدستور من ضمنها برنامج يومى يستضيف أعضاء لجنة الخمسين بالإضافة لمشروع آخر له ممولوه لتسجيل مواد الدستور على التليفون مع تعليق على كل منها.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

بالنسبة للنسخة المجمعة هذه مهمة، ولكن الذى يؤخرها هو وجود مواد لدى لجنة الصياغة النهائية، وأظن أنه توجد أبواب جاهزة الآن، والسيد الرئيس وهيئة المكتب سوف تقرر متى توزع هذه الأبواب ، سواء مجمعة أو مفرقة بعد أن تنتهى.

أنا فى تصورى أن التصويت النهائى مثلما أتفق مع البعض أن يكون تصويت فقط دون مناقشة على المواد بالتسلسل الطبيعى ، إذا لم تأخذ مادة النسبة المقررة تخرج إلى التوافق، ولنذهب إلى المادة التى تليها مباشرة، ثم بعد ذلك إذا انتهت تعرض فى أول جلسة بعد ذلك، أما مسألة الهجوم على اللجنة والدستور، أنا فى الحقيقة متابع لكل ما يكتب يومياً عن اللجنة، وأنا أرى أن النصوص التى أخرجتها اللجنة هى نصوص حدث على أثرها إرتياح كبير جداً فى المجتمع، وليس هناك أى خلاف جذرى أو حتى شبه جذرى على النصوص التى قررتها اللجنة، ويمكن هذا كان يستدعينى وأنا كنت أحد الأعضاء فى اللجنة السابقة فقد كان كل ما تطلع مجموعة من المواد كان يحدث هلع فى الشارع، والذى يهاجم كان يهاجمها لأسباب شخصية وسياسية وليس بمقتضى المنتج ، ولذلك أنا فى تصورى أن المنتج النهائى سوف ينال رضا الكثيرين وسوف يوقف هذا السيل من الهجوم غير المبرر أو الشخصى.

الأمر الآخر، أنا فى الحقيقة أحيى الدكتور أحمد خيرى، وأحيى ممثل الفلاحين الأستاذ ممدوح لما أبدياه حول النسبة، وهذا فى الحقيقة دائماً المصريون كذلك، وأنا من هذا المنطلق أبدى رأيي الشخصى أن الجمعية فى لحظة تاريخية تصنع أملاً ومستقبلاً لمصر، الفلاحين الآن يقولون إذا لم يكن هناك كوتة فى الدستور فنحن لا نريد كوتة، والعمال أيضاً بوطنيتهم التى لا تقل عن وطنية أى أحد يقولون إن لم تكن موجودة كوتة لأحد نحن لا نريد كوتة، وأيضاً الكنيسة فى موقف وطنى مقدر ومحترم أصدرت بيانات تقول أن الكنيسة لا تسعى ولا تحبذ كوتة.

نيافة الأنبا بولا:

هذا لم يحدث وهذا غير صحيح.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنا أسألك يا نيافة الأنبا أن تصحح لى معلومة، فأنا قرأت فى الصحف باسم الأقباط الأرثوذكس.

السيد الأنبا بولا:

غير صحيح.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنا لن أقرأ التكذيب، أقول إن العمال قالوا، والفلاحين قالوا، ونيافة الأنبا نفى أن تكون الكنيسة قد قالت أنها ترفض الكوتة، والمادة (١١) وضعت معياراً للمرأة، ولذلك أنا شخصياً كرأى فردى وشخصى أقول إن اللجنة فى مهمة تاريخية، أرجو ألا يتكرر فى نصوص الدستور أى كوتة تتعلق بالبرلمان، هذا أمر يؤدى إلى تعقيد النظام الانتخابى وسهولة أن يكون نظاماً غير عادل وغير كفء فى تمثيل الشعب المصرى، وأشكركم على سعة صدركم.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

فى الحقيقة ترتيبات الجلسات الأخيرة فى غاية الأهمية ، لأنها فى النهاية ستنال من الجهد الطويل الذى بذلناه، هو إما أن نخرج مشوهين، وإما أن نخرج فى أفضل صورة ممكنة تقلل حجم الاعتراضات التى يمكن أن تصدر عن المشروع المقدم من اللجنة، وأيضاً تحفز الآخرين والمجتمع والقوى المختلفة فى أن تشارك بكثافة أكبر تحمساً وحماساً لما جرى فى الجلسات، وبالتالى أنا أرى أنه يوجد لدينا أربع مراحل : آخر مرحلة فيهم هى مرحلة التصويت فى الجلسة العامة، وأنا أقترح أن الجلسة العامة مثلما قال الأستاذ محمد سلماوى تضم الاحتياطيين، وتكون غير معلنة أو غير مذاعة ونسمع ونتناقش معهم حول ما قدمناه من منتج لدينا.

المرحلة الثانية، هى مرحلة التدقيق التى يجب أن نجريها على النصوص لكى نقلل مساحات الخلاف بيننا كما قال الدكتور خيرى، والمهندس محمد سامى، فعملية التدقيق مهمة جداً ، يا ليت نختار لها لجنة صغيرة العدد وتفك المسائل اللفظية والجمل الاعتراضية التى قد تكون ليس لها أى لزوم من أجل أن تقلل حجم الخلاف حول النصوص فى المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة، وأنا أرى أن هذه المرحلة تحتاج إلى أن نتكلم بصراحة، زملائنا الموجودون فى لجنة الخمسين يجب أن يساهموا فى تقديم النصوص، بمعنى أن كل عضو من أعضاء لجنة الخمسين يكون صاحب حق فى أن يعرض نصاً من نصوص الدستور للتصويت، هو يقدمه ويعرضه على اللجنة لننتهى من ميعاد التدقيق الذى يكون قد انتهى، فنكون قد حققنا حد أدنى من المشاركة الكلامية لكل الأعضاء، أنا متحفظ على فكرة أننا عند التصويت ونقول : لا أحد يتكلم ، فتكون صعبة بعض الشىء.

أنا أعطى للأعضاء فرصة فى أن يكون كل واحد يعرض نصاً على الأقل ، ورؤساء اللجان يعرضوا أكثر من ذلك، وبعد ذلك العرض فيكون قد شارك وأظهر إمكانياته خاصة إذا أراد أن يعرض نصاً هو مقتنع به، فهذا يكون شىء من نوع التقديم الموجود، وتكون هذه جلسة أو هذه المرحلة الثالثة لتقديم النصوص التى تم الاستقرار عليها.

المرحلة الرابعة، هى تلاوة النص بتصويت ١، ٢، ١، ٢ مباشرة، والمقرر يتلو المادة ونصوت برفع الأيدى وتنتهى المسألة بأننا لن نناقش فى آخر الجلسة بعد أن أخذ كل الأعضاء حقهم فى أن يعرضوا إمكانياتهم أو رأيهم أمام الرأى العام ، يعنى الجلستان الأخيرتان تكونان علنيتان، الجلسة التى يقدم فيها العضو النص، وبالتالى نكون حققنا أكبر قدر من الرضا وأكبر قدر من النجاح من منتجنا على أن يحوز على أغلبية كاسحة فى الاستفتاء القادم، وشكراً.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

أولاً، أتوجه بالشكر للحاج ممدوح، والدكتور أحمد خيرى، على الروح الطيبة التى قدماها للجنة، وأنا متفق مع كلام الدكتور خيرى والذى قاله الدكتور السيد البدوى، والمهندس محمد سامى، والأستاذ سلماوى ولن أتفق مع الأستاذ سامح عاشور أن يحصل أى نقاش أو تقديم فى جلسة علنية على الإطلاق أمام التليفزيون ، لأن هذه سوف تكون هناك مشكلة استعراضات وكلام يمكن أحد يرد والآخر يرد عليه وسوف يسىء إلى كل ما نقدمه، أنا أعتقد أن الجلسة العلنية الأخيرة هى جلسة للتصويت فقط برفع الأيدى ونعد الأصوات وينتهى الأمر على ذلك، أنا أعتقد أنه من غير المفروض أن نصل للجلسة الأخيرة وتوجد أى مادة غير متفقين كيف يكون فيها الموقف، ولذلك توجد مشكلة يجب أن تحل من اليوم، الآن نحن متفقون فى اللائحة أننا نريد ٧٥٪ فى التصويت النهائى يوجد ١٧ نص على حساباتى من

يوم أن بدأنا تم فيهم التصويت برفع اليد أو بالاسم أو بأى شيء آخر، فيما عدا ذلك الباقى كله كان بالتوافق وليس هناك مشكلة لأن الـ٧٥٪موجودة، والـ١٧ نص يوجد فيهم عدة نصوص لا يوجد احتمال أن نصل إلى ٧٥٪فيهم بنسبة التصويت، فيجب أن نصوت من الآن على أنه لو بقى خمس أو ثمان نصوص لا يوجد فيهم أمل بالتوافق يجب أن نعيد النسبة إلى ٥٠٪+١ فى هذه النصوص لكى لا ندخل فى آخر يوم إلا ونحن متفقين على كل شيء وتم التصويت داخلياً على كل شيء، وتكون أمام الشعب المصرى وحدة واحدة والكل مصوت ونكون تقريباً متفقين على كل شيء ، وهنا لا يوجد أى كلام ، لأن فتح باب الكلام فى أى شيء نهائى ، سوف يعطى كلاماً للاستعراضات والمنظرة ومخاطر هذه الأمور، وشكراً.

نيافة الأنبا بولا:

فى الحقيقة أنا من أول يوم فى اللجنة على المستوى الشخصى لم أذكر عبارة كوتة بنصها، ولكن أيضاً من أول يوم طالبت بوجود آلية لتمكين ثلاث فئات بالتحديد، وكنت فى كل مرة أذكر هذه الفئات، وكنت أذكر الأقباط رقم ثلاثة، فكنت أتحدث عن المرأة وعن الشباب ثم الأقباط، ولا زلت أكرر هذا الأمر.

اسمح لى سيدى الفاضل، الأقباط يتمنون بمكانتهم التى كانت أيام الملكية، عندما كانت الثقافة مختلفة تماماً عن الآن، أمامى قائمة بتمثيل الأقباط فى البرلمان وقتما كان البرلمان ٢٦٤ عضوا فى سنة ١٩٤٢ ، سوف ألاحظ أنه بالانتخاب ٢٧ قبطياً، بما يزيد عن ١٠٪، وتناقصت وزادت النسبة من ٧ ٪إلى ٨٪إلى ٩٪ كل هذا أيام ما قبل ثورة ١٩٥٢، أرجو أن يكون وفد اليوم كوفد الأمس، سيدى الفاضل ما بعد ذلك نقرأ ما بعد الثورة . الانتخاب صفر، تتكرر عدة مرات لم ينجح قبطى واحد لعدة مرات، ثم يأتى واحد أو اثنين على الأكثر، مما جعل رئيس الدولة فى ذلك الحين يقول ١٠ أصوات بالتعيين، وفى ١٩٧٦ و ١٩٧٩ كان العشرة للأقباط، وحتى هذه تناقصت إلى أن وصلت عام ٢٠٠٠ إلى ثلاثة أقباط بالتعيين.

إذن، نحن نطالب بآلية، أياً كانت هذه الآلية، ولن نطالب بكوتة أو غير كوتة، اللجنة ترى آلية محددة تعيد للمرأة وتعيد للأقباط وتعيد للشباب وجودهم فى البرلمان، وشكراً.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

شكراً سيادة الرئيس، أعتقد كلنا قد عملنا كثيراً داخل هذه اللجنة وتعبنا، ونشكرك أنت بالذات على تحمل كل الغضب والانتقادات التى تصدر منا وأشكر الشباب ، لأن أدائهم يجعلنا نتفاءل لمصر بالمستقبل وأشكرهم.

لكى ننهى أعمال هذه اللجنة، يجب ألا نخسر كل المجهود الذى بذلناه، نحن عملنا أشياء جيدة، إلى الآن عملنا أشياء سوف تغير من مصر كثيراً ، وهذا هدفنا فى الأساس، لذلك أنا أقول إنه توجد عدة مراحل أمامنا بحيث ننتهى مثلما قال الدكتور أبو الغار، نحن موافقون على معظم المواد، ربما توجد من عشرة إلى خمسة عشرة نقطة فيها تصويت، ممكن جداً باللجنة المصغرة التى اقترحت فى أن نحل الخلافات فيما بيننا، ولكن أهم شىء أن نحضر الاحتياطيين ونشاركهم معنا، لكن لا يوجد على الهواء أبداً نقاش، لأننا لن نستطيع أن نحكم أعصابنا، ممكن أحد يستثار ويكون شكلنا غير لائق أبداً، أنا موافقة على أن نعمل اجتماعات جانبية وهنا فى الخمسين إلى أن نصفى الاختلافات كلها، الأمر الذى لن أوافق فيه على رأى الدكتور جابر نقطة أن المرأة كوتة، المرأة لن تكون كوتة، المرأة نصف الشعب، وليست فئة ، فيها الفلاحة والعاملة وأستاذة الجامعة، المرأة نصف الشعب وليست فئة أطباء ولا فئة مهندسين ولا فئة عمال، لا ، أرجو ألا نأخذ بالكوتة، الكوتة ليست بكلمة معيبة ، يجب أن نعرف أن الكوتة هى تمييز إيجابى، التزام على الدولة لتصحيح خطأ تاريخى ما، نحن لدينا ثلاث فئات وربما نزيد عليهم، يجب أن نصحح ذلك، ويجب ألا نقول إن هذه كوتة، هذا التزام على الدولة لتصحيحها ، يعنى نحن نقول أن الصعيد أهملت هل نترك الصعيد مهملاً ، وألا يوجد التزام على الدولة يجب أن تعمله، الصحة تركوها والتعليم تركوه حتى انهار، يوجد التزام على الدولة أن تقوم بإصلاحه، ولذلك أنا أتوجه لزملائى العمال والفلاحين ألا ينظروا إلى هذه العملية بحساسية إطلاقاً، نحن نقوم بإصلاح المجتمع، مثلما نقول أن الاقتصاد هدفه فى النهاية رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر، ونحن نعرف أن الفقر والأمية مشكلة تحتاج للإصلاح، فيجب ألا نأخذها فئوية ومجموعة ضد مجموعة أخرى،

فأرجو أن يفهموا أن الشباب وتجربتنا مع الشباب الآن تقول يجب وجودهم الآن بأى شكل ، يجب أن نساعدهم، والدولة تساعدهم، والتزام عليها فى أنهم الذين يقودوا، وكذلك المرأة، لا يصح أن تضعوا مصر فى ذيل القوائم كلها فى الدول العربية، نحن علمنا الدول العربية، الأقباط نحن نفتخر بهم ، هم رؤساء الكنيسة الشرقية كلها، مثلما نفتخر بالأزهر أنه علم الناس كلهم الإسلام، فأرجو أن نتروى ونصلح خطأ شديداً فى مجتمعنا ولا نستثار بالمشاعر، وشكراً.

السيد المستشار محمد عبد السلام (مقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية):

بسم الله الرحمن الرحيم

أريد أن أقول إذا افترضنا أن تأتى علينا جلسة التصويت النهائى الذى من المفروض أن نذهب فيها إلى ما يحدث فى معظم الدساتير ، وهو الإجراء الدستورى المتعارف عليه وهو التصويت على مواد الدستور، أيضاً كلها فى جلسة واحدة دون أن نستمر إلى صباح اليوم التالى كما حدث وانتقدنا فى تلك الأوقات السابقة، أما أن نفتح النقاش فى المواد بأى صورة من الصور، هذه مسألة فى غاية الخطورة وإلا التساؤل الآن نحن نعمل منذ ثلاثة شهور، ماذا فعلنا؟ إذا افترضنا أن كل شخص لا زالت له رؤية فى مادة معينة يريد أن يطرحها على الرأى العام فى جلسة التصويت النهائى ليبرئ ذمته، فهنا قد دخلنا فى مرحلة خطيرة ، وهى تقول إنه قد لا نستطيع إنجاز الدستور فى الوقت الملزم والمحدد بنهاية هذا الشهر، وهذه مسألة خطيرة جداً، أنا أرجو يا سيادة الرئيس أن نرجع لكلام الدكتور أبو الغار ولا نغفله والذى أكده كثير من أساتذتنا فى أن توجد لجنة الجميع يعلمها، ليست لجنة توافقية سرية، إنما لجنة توافقية حقيقية تبحث بعض المواد محل الخلاف، لأنى أتمنى وأظن أن أهم رسالة إعلانية مبشرة ممكن أن تخرج للشارع المصرى من يوم ما بدأت لجنة الخمسين هى شكل اللجنة فى التصويت النهائى، كل المواطنين فى مصر وأنا عندى فى البلد ورأيت هذا الكلام بنفسى . الكل يعتقد أن هذه اللجنة بها خلافات خطيرة كما يسوق البعض، لكن يظل ينتظر، يقولوا أنهم سوف يعلنون فى الجلسات الأخيرة التصويت ، ثم آتى فى الجلسة الأخيرة وأؤكد هذا الأمر ، يبقى وضعت التصويت على الدستور فى مرحلة خطيرة وحرجة، أنا أتمنى أن تكون رسالتنا للشعب المصرى الحقيقية فى جلسة التصويت النهائى، أن لجنة الخمسين توافقت، يعنى يا شعب مصر اطلع صوت على هذا الدستور بنعم، وشكراً.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس.

أبدأ وأقول، إننى أفتخر بأننى أنتمى لهذه المجموعة من المفكرين لكى نصل لحل ، وأهنئك يا سيادة الرئيس على الصبر الغريب، "صبر أيوب"، من المهم فى الوقت الحالى أن يكون لدينا صراحة تامة مثلما قلت حضرتك وآخرين، وأن نواجه كل شىء من غير (لف ولا دوران) والذى أراه أن هو التمييز ضد المجتمع المصرى يعانى من مرض شديد وخطير فى رأيي أنا وفى رأى أناس كثيرين، النساء والشباب والأقباط، فيجب أن نواجه هذا الموضوع ، وإذا كنا نخاف من كلمة كوتة أو غير كوتة، هذا المرض يا سيادة الرئيس يجب أن يعالج ، ومثلما قيل يجب أن نواجهه بصراحة وشجاعة تامة، ليس من الممكن أن نترك المرأة بدون مساندة ولا نهملها بأى شكل، فهذه وطنية حيوية ويجب أن نكون رواد فى مواجهة هذا المرض ونقول للعالم أننا لا نخاف من مواجهة التمييز ضد الفئات المهمشة وسوف نعالجه، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

أنا أؤيد الاقتراح الذى يقول إن المواد لن يكون عليها نقاش، فقط عملية تصويت، لكن يوجد شىء مهم يجب أن يحصل، نحن جلسنا فترة لا يوجد إعلام يحضر النقاش الموجود فى الجلسات، وعليه أقترح أنه سواء كان المقرر العام أو سواء كان رئيس اللجنة، فهو بعد أن يتلو كل مادة ومثلما حضرتك عملت بالأمس فكرة استقر رأى الأغلبية فى اللجنة عليها، فيقال أربع نقاط بحيث لا تتجاوز مدة عرض المادة وحيثياتها فقط أربع أو خمس دقائق، ولكن فكرة وجود رسالة تقول التطور الدستورى المصرى وصل بهذه المادة للنقاط ١، ٢، ٣، ٤، ٥، وهذا لن يستغرق خمس دقائق، ولكن أرى أنه رسالة ضرورية غاية فى الأهمية.

السيد الأستاذ أحمد عيد:

أنا أشكر كل الزملاء وأشكر حضرتك، ونحن كمجموعة شباب تفاجئنا بالإدارة الحكيمة وصدر حضرتك فى إدارة الجلسات، نحن نشكر حضرتك على هذا ونتشرف ونحن وسط هذه المجموعة والكوكبة من لجنة الخمسين، نحن كشباب هدفنا أن يظهر الدستور بشكل محترم ويفتح المجالات لمصر

الجديدة، وهذا إن شاء الله نراه أنه سوف يتحقق أمامنا، وأشكر كل الزملاء فى لجنة الخمسين بعضهم أعرفهم قبل اللجنة، والآخر عرفناهم لأول مرة فى اللجنة، ولا نريد من أى أحد قد تضايق منا أو زعل من انفعالاتنا ومداخلاتنا، لكن هى كانت خارجة عن إراداتنا فى أى وقت من الأوقات، ونحن نشكركم كلكم، وشكراً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

نحن لا نتكلم فقط على الكوتة، نتكلم عن أنه من الممكن أن ترأس المرأة اجتماع، الكلمة للمهندس أسامة شوقى .

السيد المهندس أسامة شوقى:

بسم الله الرحمن الرحيم

فى الحقيقة نتوجه بالشكر لكل الزملاء على الترابط والفكر الحكيم من كل الأطراف ولرئيس اللجنة على صبره، ولكننى أشير إلى شىء فى كل الكلام الذى قيل ، وهو موضوع فى منتهى الأهمية وهو أن يتم رسم برنامج زمنى للفترة المتبقية اعتباراً من اليوم، بالساعة وليس باليوم، ويعلن هذا البرنامج من الآن وإلا سوف يفلت منا الوقت، بحيث إن كل شىء يكون محدداً بوقت ، نحدد ونقول إن اليوم الفلانى نبدأ ونبدأ المواعيد ، من الممكن أن تكون الساعة التاسعة أو الثامنة صباحاً بدلاً من الساعة الثانية عشرة، لكى يكون الإنجاز فى وقت جيد ويوضع جزء من الممكن أن يكون يوم أو يوم ونصف اليوم احتياطى للمراجعة، أيضاً قد يظهر بند أو بنود ليست فى اعتبارنا وعلى فكرنا، أنا أؤكد لأن هذا الجزء من غير ما نعمل (time control) بالنسبة للعمل، أعتقد أن الموضوع يتعرض لنتائج غير محسوسة، أنا أرجو إعداد زمنى مدقق اعتباراً من اليوم بالتاريخ وبالساعة والإجازات ونتفق عليها أيضاً وما هو الذى نعمله فى الإجازات وما الذى لا نعمله فى الإجازات، لكى نستطيع أن نسيطر .

السيد الدكتور القس صفوت البياضى :

شكراً سيادة الرئيس.

أنا أثنى على كل كلمة قيلت عن القيادة، فى طول بال السيد الرئيس فى تحمله الكثير، الشىء الثانى أتمنى هذا الدستور أن يكفل الحرية، العدالة، وأهم شىء فى العدالة أن الدستور يمثل ويمثل الكافة،

كافة المواطنين المصريين، وأحب أن أصحح تعبير الأقباط، نحن نقول الأقباط الأرثوذوكس، الأقباط الإنجيليين، الأقباط الكاثوليك والأقباط المسلمين، لأنه لا يوجد فى أى دولة عربية يقال عن المسيحيين أقباط إلا مصر، وهذا دليل على أن التعبير هو تعبير مصرى وليس تعبيراً فئوياً أو دينياً أو عقائدياً، بدليل أننا جميعاً نقول أقباط إنجيليين وكاثوليك وأرثوذوكس، إذا الدستور لم يحقق العدالة سيكون معناه وجود عوار فى الدستور، والعدالة تشمل بداية من المرأة وأنا دائماً لا أدفع هنا فقط وإنما أدفع حتى فى داخل الكنيسة بحق المرأة فى المساواة ونجحنا فى مواقع كثيرة، إذا خرج الدستور لا يمثل الكافة اعتباراً من الشباب، المرأة نصف المجتمع وكل فئات الشعب، لكن أن يخرج دستور يميز أو لا يسمح بالمساواة أنا أعتقد أن هذا سيبقى عوار فى الدستور، سيبقى دستوراً حتى ولو قبل بأغلبية بسيطة أو أغلبية كبيرة سيبقى هناك عوار وشكوى وأ لم وغصة فى الحلق فى عدد كبير من المواطنين الذين أتكلم عنهم، مواطنين وليس فئويين، نحن لسنا فئة لكننا جميعاً مواطنون متساوون فى الحقوق والواجبات، إذا لم يحقق الدستور هذا فالدستور مرفوض وإن قبلناه شكلاً أو عدداً أو تصويتاً، وشكراً .

السيد الأستاذ حجاج آدول :

شكراً سيادة الرئيس.

أنا أريد أن أقول إن هناك مجموعة من الشباب المصرى النوبى بعدما قرأوا العديد من مواد الدستور التى تعلى من كرامة المواطن، والمادة التى تتكفل بعودة النوبيين فهى تعمل منذ أسبوع لتنظيم حراك نوبى مصرى فى جميع أنحاء مصر وفى الخارج ، تحت حملة "نعم للدستور" باسم نوبى "إيو"، وشكراً .

السيد الأستاذ محمد عبلة :

شكراً سيادة الرئيس.

طبعاً فى البداية الشكر للجميع بلا استثناء على الروح الطيبة، أنا أتفق مع موضوع أن الجلسة الأخيرة تكون فى أضيق الحدود وأن تكون حالة احتفالية بأننا نقدم للشعب مجهوداً استغرق منا كل هذا الوقت، أنا لو تكلمت عن مواد الدستور التى عملنا عليها، هناك مواد كثيرة جداً سببت لى سعادة شخصية، ولكن أنا فخور بالمواد التى وضعناها للمحليات لأن هذه هى البداية الحقيقية فى أن نصل إلى حراك ديمقراطى فى مصر، ولابد من التأكيد على النسبة الرائعة التى كنت أتمنى أن تكون زيادة بالنسبة

للشباب والمرأة فى المحليات، وأنا أقول إن هذه هى اللبنة، يعنى فعلاً أنا لست مهتماً بالبرلمان فى الفترة القادمة لأنه لن يأت بما نأمله ونحلم به، البرلمان القادم لن يكون مرضياً لنا ولكن المرضى هو الدورة بعد القادمة والتى ستكون اللبنة الأولى فيها هى هذه الفرصة التى أعطيت للشباب والمرأة فى المحليات والخلخلة التى حدثت فى اللامركزية، أتمنى أن نصر على هذا، والأيام القادمة هذه لو نستطيع أن نزود – لأنه شئناً أو أبينا – هذه هى الفرصة الوحيدة لإتاحة الفرصة للشباب والمرأة فى كل الاتجاهات، وبالتالى فالشباب يعنى وجود أمل فى مصر، أى اتجاه، أى توجه يريد أن يكون له مستقبل فلابد أن يركز على المحليات، وشكراً .

السيد الدكتور السيد البدوى :

شكراً سيادة الرئيس.

أنا فقط أريد أن أضف إلى ما قاله سعادة المستشار محمد عبد السلام أن التصويت يجب أن يكون فى جلسة واحدة، أكرر التصويت على نصوص الدستور يجب أن يكون فى جلسة واحدة، الدستور الإيطالى عام ١٩٤٦ استمرت جلسة التصويت ستة أيام متصلة، فهذا أعتقد أنه قاعدة فى التصويت على نصوص الدستور، وبالتالى يجب أن يسبق التصويت على الدستور حالة من حالات التوافق، وأتصور أننا سنستغرق أكثر من يوم، نحن بالفعل يا سيادة الرئيس أضعنا وقتاً كثيراً فى هذه الجلسة، أرجو أن نضع جدولاً زمنياً محدداً باليوم والساعة، نحن ليس أمامنا وقت لأننا كما أقول من الممكن أن نبقى فى التصويت ثلاثة أيام وأربعة أيام وخمسة أيام، وبالتالى قبل التصويت لابد وأن يحدث توافق ، الأستاذ محمد سلماوى قال لو ٣٥ وافقوا والباقى يمتنع عن التصويت: لا، أنا أذكر حضرتك أن اللائحة تقتضى موافقة ٣٨ عضواً، وهذا صعب وليس سهلاً، فيجب أن نمضى بسرعة شديدة جداً وبعد أن ننتهى من الصياغة نتوافق هنا ونبدأ مباشرة العمل، سأتحدث أيضاً عن الأقباط، هم فعلاً حرموا من التمثيل الذى يتناسب مع عددهم، وأنا لا أحب العدد ومع انتمائهم ووطنيتهم ودورهم عبر التاريخ، ولابد أن نراعى فى قانون الانتخابات أو أى قانون انتخابات عدالة التمثيل لأقباط مصر، هذه مهمة جداً وهذه ما سيجعل الوحدة الوطنية تعود مرة أخرى بمعناها الحقيقى والذى كان متجسداً بشكل كبير قبل ثورة ١٩٥٢، وشكراً .

السيد الدكتور كمال الهلباوى (نائب رئيس اللجنة) :

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة أنا شخصياً سعيد جداً بالعمل مع هذه اللجنة بتنوعاتها الفكرية والثقافية العديدة، واستفدت كثيراً جداً من النقاشات وخاصة فى المجالات التى لست متميزاً فيها أو خبيراً فيها، مثل القانون من الدكتور جابر ومن الأستاذة منى ومن الأستاذ سامح، إنما أريد أن أقول إننا لن نعدم مهما كان هذا الدستور فى نظرنا متكاملاً وممتازاً بعض التصويبات وبعض التلميحات، لأن هذا عمل بشرى وجهد بشرى. أنا فى الحقيقة مع الدكتور مجدى يعقوب فى الشكر الذى قاله للرئاسة وأحمد عيد، إنما أحياناً الحكمة كان يحل محلها بعض النرفزة إما موضوعية محلية أو استجابة لمسببات ومبررات أخرى وهذا شىء طبيعى لن نتكلم عنه كثيراً، أحياناً كنت أشعر أننا عندنا عشوائية فى السلوك مثل المجتمع المصرى كله، فلعلنا نستفيد من هذه الخبرة الطويلة، وأيضاً أنا مع جميع الذين تكلموا فى أن التصويت النهائى يجب أن يكون بعيداً عن أية مناقشة لأن صورتنا ستكون فى غاية السوء، رغم تعدد الآراء وما إلى ذلك، يعنى يكفى شخص يفقد أعصابه فى الجلسة النهائية أو يفتح الباب ويخرج مثلما حدث فى المرات السابقة فتضيع سمعة اللجنة بأكملها . الدكتور أسامة شوقى فى الحقيقة أثار نقطة نحن اتفقنا عليها قبل ذلك فى هيئة المكتب ولم تنفذ بدقة وهى الجدول الزمنى الدقيق، ساعة بساعة، حتى نعرف كيف سنسير ولنا بعض المصالح التى نحتاج لإنهائها فى الوقت الآخر، بعض جهات الإعلام تتصل بنا جميعاً الآن، الشىء الآخر لا تغضبوا منى عندما أقول، أنا متأكد أننا لو عملنا مع بعض مرة أخرى لعمل دستور لأى دولة أخرى سيكون أداؤنا أفضل من ذلك إن شاء الله، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، فى الحقيقة هذا الحديث لم يكن متوقعاً، فنحن لدينا موضوع الانتخابات ، وسأعلق على كل هذه الأمور الآن، إنما أرجو الاختصار، الآن نحن لا نتكلم فى هذا، مازال أمامنا وقت نتكلم فيه فى تنظيم الجلسة الأخيرة، وأنا أعتقد أن الاقتراح الأول الذى قاله الدكتور خيرى عبد الدايم هو الاقتراح الذى سننطلق منه، هذا هو المنطلق، إنما نحن نتكلم وكأن هذه الجلسة الأخيرة، هذه ليست الجلسة الأخيرة، نحن ضرورى أن نتصرف بشكل مختلف، هل تريد إضافة شىء يا دكتور خيرى ؟

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم :

يا سيادة الرئيس، أولاً بالنسبة لما قاله الدكتور أبو الغار، هناك ١٧ مادة تم التصويت عليها ستكون هناك مادتان أخريتان بالنسبة للقوات المسلحة، وهى مواد لابد أن يحدث عليهم اختلاف وهى الخاصة بوزير الدفاع والمحاكمات العسكرية، هم ١٩ مادة، فأنا أرى أنه لابد من وجود لجنة خاصة تناقشهم، لأن اللجنة الخاصة إذا ناقشتهم لن تعرف من الموافق ومن المعترض، إنما مناقشة الـ١٧ مادة فى جلسة عامة واحدة نلتزم أن نبدأ من الساعة التاسعة أو العاشرة ولا نترك هذه القاعة قبل أن ننتهى منهم الـ١٩ مادة، هذه الـ١٩ مادة، ليست ليقول كل منا رأيه، لا، وإنما كيف نوفق بين الجانبين بحيث نصل إلى حل وسط، وستشير هذه الجلسة عبر هذا التصويت التأشيرى كى نعرف ما هى المواد التى قد لا تحصل على نسبة الـ٧٥٪، فسيكون عددها قليل، ربما مادة أو مادتين أو ثلاثة، لكن الباقى سنكون عرفناه، وبالتالى سنعرف "رأسنا فى رجلينا" كما يقولون فى هذه الجلسة وهى جلسة نرجو أن يحضرها الجميع ولا نخرج إلا بعد أن ننتهى من هذه المواد، هذا أولاً.

ثانياً بالنسبة للاحتياطى، الاحتياطى طبعاً أشعر بوجود إحساس عام أن الاحتياطى أهملوا ولم يعطوا، فأنا كان فى تقديرى وعندى اقتراح أن نصوص الدستور التى اتفقنا عليها تكتب ويكون هناك جدول أمام كل مادة عمود موافق، عمود معترض، عمود التعديل وتعطى لهم، ويأخذون فرصة ٤٨ ساعة يقدم فى نهايتهما العضو رأيه بالموافقة أو الاعتراض أو التعديل، وتكون هناك لجنة لفرز هذه الآراء وترى إذا كانت هناك تعديلات جوهرية أو أنهم معترضون على شىء لم نلحظه وهذا وارد أو عدد كبير منهم ويعرض هذا فى جلسة عامة أخرى للجنة الخمسين الأصلية فقط لا غير، وتكون محصلة آراء الاحتياطى حتى يشعرون أنهم تدخلوا فى الموضوع، ونحن أيضاً نستفيد من آرائهم، أما أننا نضعهما فى جلسة عامة فسيجعلنا ذلك نستغرق شهراً، لأن كل شخص سيكون له رأى ويريد أن يقوله، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً يا دكتور خيرى، هناك مسائل تفصيلية لن نستطيع حتى أن نتنبأ بها، وهناك أمور واضحة تمام الوضوح، إنما الفكرة التى تفضلت بها سيادتك فى البداية هذا هو المهم ، غير هذا ليس مهما، أنه من الضرورى أن نتعامل مع المواد العشرين أو الـ١٩، هذا العدد الذى أشرت إليه بحق لابد أن ننتهى منهما، بحيث إن نشذب الأمور كلها وأن نكون جاهزين بأكبر قدر، والحقيقة يجب أن نكون جاهزين، إذا كان ٢٠٠ فيكون بالـ٢٠٠ مادة متفقون عليهم ونقدمهم إلى الناس، أنا عندى الآن طلبان، الطلب الأول ألا يغادر أحد القاهرة من أعضاء لجنة الخمسين فى الأيام القادمة، لا مؤتمرات فى الخارج ولا اجتماعات ولا غيره من الأعضاء الخمسين، لابد أن يكونوا موجودين فى كل وقت، هذا أولاً، وأنا أطالب الكل بهذا.

ثانياً، نتفق على ألا نقبل أى مادة إضافية فى الأيام الأخيرة عندما نكون فى قاعة مجلس الشيوخ، لا نريد أن نفاجأ ولو بمادة واحدة، بل سنقف ضدها لأن الذى يحدث أن هناك مواد تحشر فى اللحظة الأخيرة تحدث اضطراباً وقد تحدث دماراً، فأنا أريد أن نتفق على هذا المبدأ، نحن أمامنا الوقت، الأن من عنده مادة يقولها إذا أراد أن يضيف شيئاً يقوله، إنما فى التصويت نجد مادة مثل مادة العزل التى أدخلت قبل التصويت بساعة فى الدستور الماضى، هذا الكلام يجب أن نحذر أنفسنا منه، متفقون؟ لا غياب من الأن فصاعداً، لابد من تواجد الجميع أولاً، ثانياً لا مواد بعد أن ننتهى. نعود الآن إلى مقترح الدكتور خيرى عبد الدايم، ضرورى فى رأيى أن نفرد وقتاً للمواد المطلوب إعادة النظر فيها، طالب بها بعض الأعضاء وبعض المقررين، ونريد أن نناقش بعض الأمور، أظن أربعة أو خمسة موضوعات، فضرورى أن نحدد لها وقتاً، فى هذه الجلسة نتحدث عن الأمور التى أثارها هذا العضو أو ذاك العضو، إلى آخره وبهذا نناقش كل هذه المواد من منطلق ما الذى نريده، الإضافة، الحذف، الفكرة التى تعارض أو تضاف أو تؤكد، ربما يكون هذا يوم الجمعة بعد الظهر أو يوم السبت صباحاً، جلسة خاصة بهذا الأمر، ليس بمواد أخرى إنما بهذا الأمر، بعد هذا الإعداد وأنا أتصور أننا فى نهاية هذا الأسبوع نكون قد انتهينا من مواد القوات المسلحة والديباجة، وهذا كله سيوزع خلال ٢٤ ساعة، الديباجة مثلاً كى تقرأ وتناقش فى جلسة هادئة مثل هذه، وبنهاية يوم الخميس أو إذا اضطررنا سنأخذ وقتاً من يوم الجمعة لإنهاء الموضوع

الرئيسى أن معظم المواد تم التوافق عليها ولن نعود إليها وأن المسألة تتعلق بعشرة أو عشرين مادة وأن فى الجلسة التى اقترحها الدكتور خيرى عبد الدايم وأنا أعتقد أنها مسألة مهمة وضرورية وكان لابد أن نفعلها سننتهى من العشرين، عشر مواد لابد أن نعقد جلسات ونرى الحلول الوسطى، ثم نذهب إلى الجلسة العامة فى قاعة مجلس الشيوخ، هذه هى مرحلة ثانية، وسوف تبدأ الأسبوع القادم، الأعضاء الاحتياطيون يريدون أن يحضروا ومن حقهم أن يحضروا فى هذه المرحلة، فلابد أن ندعوهم لجلسة مناقشة لعدد من الأمور أو جلسة تنوير يتحدث فيها المقررون، يتحدث فيها الرئيس، المقرر العام، رئيس لجنة الصياغة، يعنى نقوم بعمل تقرير شامل لهم، وكيف وأين سار مشروع الدستور، وهذا طبعاً تقرير إلى مائة عضو، عندنا من الكفاءات من يستطيع صياغة هذا التقرير ويقدموه، وهى جلسة غير مذاعة، أنا أعلم أن الناحية الإعلامية مهمة ولكن ضرورى أن تكون هذه الجلسة غير مذاعة، عندما ننتهى من هذا سنقرر ثلاثة أيام للدستور وقراءته النهائية، القراءة النهائية سيقرأ الرئيس المادة ويقول بعدها تم بتوافق الآراء أى لن يكون عليها تصويت، نمرة ٩ تمت بتوافق الآراء، ١٠ بتوافق الآراء، ١١ توافق الآراء إلى آخره كل ما كان بتوافق الآراء سيبلغ الناس لأن هذه ستكون مذاعة بأن هذه المواد تمت بتوافق الآراء، وأرجو أن نكون قد اتفقنا على توافق الآراء فى كل المواد ويكون هناك تصويت رسمى فى آخر الأيام يكون برفع الأيدى أو إلكترونياً أو نداء بالاسم، هذا كله ممكن ولكن فى اليوم الأخير، لأن هناك احتمالات كثيرة والإمكانات كثيرة لن نناقش أيهما أفضل، لأن هذا سيكون من وحى الساعة، وربما مادة بعينها فى الحريات مادة فى المحليات، مادة فى كذا تقتضى وضع النقاط على الحروف أن يكون النداء بالاسم هو وسيلة التصويت أو رفع الأيدى هذا يترك بعد ذلك، الثلاثة الأيام الأخيرة هذه أعتقد إذا كان الدستور ٢٠٠ مادة أو يزيد قليلاً نستطيع أن ننتهى منهم فى يومين، اليوم الثالث سيكون "ceremonial" احتفالى، يقرأ الدستور كله وكلام شكر من الاحتياطى، هذا ما آمله، وإنما قبل ذلك ضرورى وسوف نطلب من الأمانة العامة التى نحن شاكرين لها ومقدرين جهد كل عضو فيها أن تكون أمامنا نسخة مصورة للدستور،ويكون جاهزاً يوم السبت صباحاً،حتى إذا كان هناك مادة لا تزال بين أقواس من ضمن اللجنة التى نتكلم فيها يترك مكانها خالياً بين أقواس، وهكذا بحيث إن كل عضو فى لجنة الخمسين يكون عنده النسخة شاملة بماذا نقول فى الحريات وماذا نقول فى المقومات وماذا تقول فى السلطة القضائية،

المحليات ماذا قلنا فيها؟ المقدمة؟ وهكذا؟ أنا كنت أريد هذا يوم الخميس ولكن نجعله يوم السبت صباحاً أفضل،بحيث يوم السبت فى نهايته يكون مع كل عضو من أعضاء الخمسين نسخة تقريباً كاملة بنسبة ٩٩٪، والرجاء أنه كما قال الأستاذ محمد سامى أحمد مضطر يرجع إلى مرجعيات عنده ممكن وضرورى أن نحتفظ بصفة الوثيقة وهى ليست سرية، إنما الصفة الخاصة بالوثيقة حتى تلك اللحظة ويهمنا طبعاً عندما نعود سنعود بمسئولية أننا لن نعود لكى يتشابك بعضنا مع البعض ونصر على التعديلات أو تقدم تعديلات إنما كيفية تجهيز المشروع، تجهيز الدستور فى ضوء ملاحظات ذكية وردت أو إضافة أو شىء حسن نضيفه، ولن يكون هناك وقت عنئذ لإثارة موضوعات سبق البت فيها وغيره، إذن مشروع الدستور إن شاء الله يكون مطروحاً يوم السبت، لجنة لابد أن تعمل فوراً، يمكن أن يكون هذا يوم الخميس نبدأ فى عقد جلسة يوم الخميس مساءً أو يوم الجمعة لماذا؟ لأننا سنأتى بالمواد التى تكلم عنها الدكتور خيرى والدكتور أبو الغار وتكلم عنها كثير من زملائنا، هناك فعلاً مواد سنخصص لها هذه الجلسة التى لابد أن نزورها مرة أخرى لهذا الغرض أو ذاك، يوم الجمعة قد نضطر إلى هذا، ونحن لا يزال أمامنا اليوم الثلاثاء والأربعاء والخميس على أن نقرر هذا، نحن فى الحقيقة النقاش كان ثرياً جداً، أنا من النوع الذى يحب أن يستمع جداً إلى الكلام الذى يقوله الناس يثرى الذهن ونرى ما هو الاعتراض والتناقض فى الآراء وإذا كل عضو منا قرأ المضبطة بعد ذلك وهى لمدة شهر تقريباً سيرى العجب وسيرى أراء كثيرة وأراء طيبة، وأعتقد أننا سنقدم مشروع دستور جيد جداً، وعندما قرأت مرة ثانية المواد الخاصة بالإدارة المحلية وهى أحد جواهر "جمع جوهر" الموضوع جيد وفيه تطور كبير، تطور كبير جداً، أولاً ذكر كلمة انتخابات لأول مرة وإعطاء هذا الخيار للدولة دون أن نعطيها التوجيه بأن تنفذه اليوم، هذا شىء عظيم جداً ولم يحدث من قبل، كذلك المعالجة الجريئة والأمينة أمس لموضوع العمال والفلاحين وردود الفعل والبيانات التى قالها اليوم الأستاذ ممدوح حمادة والدكتور أحمد خيرى والكلام أنه لا أحد يستغل هذا ضد أحد ، إنما لأنه كان قد آن الأوان أن نكون أمناء مع هذا البلد فى موضوع لم يؤد إلى أى فائدة من أوله لآخره، فالحقيقة هناك أشياء جديدة لم يجرؤ أحد من قبل أن يدخل فيها دخلنا فيها، فهذا شىء عظيم وغير ذلك كثير سيظهر عندما تكون عندنا النسخة الكافية فى هذا اليوم، وكما قال الأستاذ محمد سامى أحمد أى فكرة جديدة ستأتى لنا فى إطار مراجعتنا تكون مكتوبة وجاهزة، ويتم تسليمها

للأمانة العامة فى هذا الشأن حتى لا نضيع الوقت فيها، اليوم فى ضوء مناقشة أمس ضرورى أن نعطى ساعتين أو ثلاثة وحتى الساعة السادسة كحد أقصى، فقد نصحت بأن ننهى عملنا اليوم مبكراً لأكثر من سبب فعلينا أن ننجز.

السيد المهندس أسامة شوقى :

أرجو من سيادتك التأكيد على نقطة البرنامج الزمنى، فأنا مازلت أحذر من هروب الوقت منا فلابد أن نكلف أحداً يضع كافة العناصر ويضعها على برنامج زمنى ساعة بساعة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

حاضر، سوف أفعل ذلك من قبيل صيانة أعمالنا وصيانة العمل الدستورى، الآن سأفتح باب المناقشة فى موضوع الانتخابات وسأعطى دقيقتين لكل متحدث، أولاً الأستاذ حسين عبد الرازق

السيد الأستاذ حسين عبدالرازق:

شكراً سيادة الرئيس.

النظام الانتخابى الذى نتكلم عنه، هو النظام الانتخابى لأول مجلس نواب بعد إصدار هذا الدستور، وليس نظاماً دائماً لأن السلطة التشريعية، والخيار معروف، إما فردى أو قائمة بتنوعاتها المختلفة أو المختلط، من وجهة نظرى رغم أن مصر أكبر نظام عرفته هو النظام الفردى، وهو أقدم نظام عرفه العالم كله، لكن أعتقد أن النظام الفردى أصبح ضاراً للغاية بالنسبة لوضعنا فى مصر، النظام الفردى يعمل العوامل الشخصية والعصبية والعوامل التقليدية عائلية... وإلخ، يعطى فرصة للمال وفى النهاية يحول النائب عن الشعب يشترك فى التشريع والرقابة...إلخ، إلى نائب خدمات وكأنه عضو مجلس محلى، فأنا ضد النظام الفردى، نظام القائمة النسبية بأشكاله المختلفة يجعل الانتخابات تجرى على أساس برامج واتجاهات ومواقف، ويقلل من كل عوامل التعصب إلى آخره، ويجعل هناك فرصة لأن الأحزاب الصغيرة تمثل بالنسبة التى تحصل عليها ولا تهدر أية نسبة من الأصوات ويقلل من فرص احتكار حزب واحد أو حزبين للأغلبية بشكل عام.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

وهى القائمة النسبية.

السيد الأستاذ حسين عبدالرازق:

القائمة النسبية بأى شكل كانت، النظام المختلط أشعر أن من يقرر ذلك لا يريد هذا ولا ذاك ويذهب إلى النظام المختلط، وتكون هناك عوامل وظروف تفرض هذا النظام وهو موجود فى حوالى ٣٠ دولة، ألمانيا تأخذ بالنظام المختلط لأنها دولة مكونة من جمهوريات وولايات، وكان هناك لدى الذين وضعوا هذا النظام خشية لو طبقت، لأن القائمة قائمة قومية على مستوى الوطن، لو طبقت نظام القائمة فقط ممكن أن يحدث صدفة ألا تمثل جمهورية أو ولاية من الولايات فى البرلمان وتكون طبعاً كارثة قومية، فقالوا نظام قائمة بجانب النظام الفردى، والقائمة لا تنجح إلا إذا نجح منها ثلاثة فردى، فهناك أسباب موضوعية، ومن وجهة نظرى هذه الأسباب غير متوفرة فى مصر لأن هناك مرشحين مستقلين، المستقلين أيضاً يستطيعون إذا تركنا حرية تكوين القوائم أن يشكلوا قائمة، ونحن المفروض أن، نراهن على تراجع دور المستقلين، لأن الديمقراطية والاستقرار يتطلب أن يكون الجدل والصراع والتنافس بين أحزاب سياسية، لأنه لو أتى برلمان أغلبيته من المستقلين إذن كل ما وضعناه فى رئيس الجمهورية والحكومة غير ممكن التطبيق، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ أحمد عيد:

فيما يتعلق بالنظام الانتخابى، كانت لنا تجربة فى الانتخابات الماضية والتى جرت على أساس النظام المختلط، ثلثين وثلث، وكانت المشكلة الأساسية فى أى نظام انتخابى يقابلنا فى مصر هو عدد الدوائر الانتخابية، ومن ثم اتساع الدوائر الانتخابية كلها، بالتالى أى نظام انتخابى نتكلم فيه السؤال الأول يكون هذا النظام الانتخابى سينتج عنه كم دائرة انتخابية؟ وجهة نظرى، نقول إنه كلما زاد اتساع الدوائر الانتخابية كلما كانت هناك مشكلة، وبالتالى أنا أميل للنظام الفردى كاملاً بنسبة ١٠٠٪ انطلاقاً من أنه سينشىء دوائر انتخابية صغيرة الحجم، ما هى الميزة فى ذلك؟ الانتخابات الماضية مثلاً محافظة الجيزة كانت دائرتين، الدائرة الأولى والدائرة الثانية، الدائرة الواحدة كان فيها ما يقرب من ٢

مليونى ناخب، والدائرة الثانية فى الجيزة مليونى ناخب، وهى تشكل من ١٠ قوائم، لكى أستطيع القول إن الحزب (س) أو الحزب (ص) يشكل قائمة قوية فى الدائرة الثانية جيزة، إذن العشرة المقاعد يعبرون عن جغرافية الدائرة، مثلاً واحد من إمبابة وآخر من الوراق وكرداسة حتى منشأة القناطر، إذن العشرة الذين يعبرون عن القائمة ويعكسون جغرافية الدائرة بحيث كل شخص فى المركز يستطيع أن يحشد إلى الدائرة، لكن نتيجة أن الأحزاب غير منتشرة على مستوى نصف المحافظة يصبح تشكيل القائمة مختلاً، نجد أن العشرة الأعضاء من مركزين أو ثلاثة على مستوى المحافظة، فمثلاً نجد ١٠ أعضاء من إمبابة والدقى والعجوزة، وبقية المراكز لا يوجد أعضاء يعبرون عنها فى القائمة، الانتخابات الماضية العشرة أعضاء إمبابة، دقى، عجوزة، وبقية المراكز لو وصل لها بوسترات أو دعاية تكون حالة جيدة، ويترتب على ذلك أننا نضع قوائم متسعة، والأحزاب ليس لديها أدوات التواصل مع الكوادر فى المراكز المختلفة بحيث تستطيع أن تشكل قائمة قوية، فكان التصويت يأتى مختلاً، وترتب عليه أن الفردى أصبح كبيراً جداً، الشباب فى الانتخابات الماضية، كانت الأحزاب تقول القائمة من أجل الشباب والمرأة، لكن الشباب والمرأة لم يستوعبوا فى الانتخابات الماضية من قبل الأحزاب، وفضل الشباب نزول الانتخابات على الدوائر الفردية، ومع ذلك فشلوا، ولكن لماذا فشلوا؟ لأن الفردى فى الانتخابات الماضية الدائرة فيها ثلاثة مراكز، هناك تجربة شأشرحها بالتفصيل.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هناك تفاصيل ممكن تؤدى إلى العكس، قل الرأى بوضوح.

السيد الأستاذ أحمد عيد:

بوضوح، أرى أن الانتخابات الماضية عندما كانت الدائرة الفردى بها ثلاثة مراكز، لو شاب نزل مثل خالد تليمة فى دائرة الوراق أوسيم القناطر، إمكانياته وقدراته لن تمكنه من تغطية الثلاثة المراكز، بالتالى كان من الممكن فى الدائرة الصغيرة أن يفتح مقراً انتخابياً واحداً ، أصبح مطالب بفتح ١٠ مقرات انتخابية، بدلاً من أن يعقد ثلاثة أو أربعة مؤتمرات مطالب بأن يعقد ١٠ مؤتمرات، وأصبح مطالب بعدد مناديب أكبر، وبالعكس الدائرة الكبيرة هى التى تحتاج تنظيماً قوياً وتحتاج أموالاً طائلة، الدائرة الصغيرة تعطى فرصة لشاب على مستوى الحى أو على مستوى القسم أو حتى على مستوى

الفرق المتوسطة أو مهندس أو دكتور بإمكانيات قليلة جداً يبذل مجهوداً فى الدائرة الصغيرة، الدائرة الكبيرة سواء فردى أو قائمة تكون فى حاجة إلى تنظيمات قوية ومنتشرة فى كل مكان ومعها أموال طائلة لا شاب أو إمرأة يقدرون عليها، ولا أى فئة تقدر عليها، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة أود أن أبدأ بأنه مهم لو تكلمنا عن النظام المختلط فى الانتخابات أن تحكمنا نفس الفلسفة التى حكمتنا عندما تكلمنا عن النظام السياسى، لأنى أؤكد مرة أخرى أنه لا يوجد شىء يسمى مختلط، كله مثل بعضه، ومختلطاً يعنى رئيس الحكومة لديه نفس صلاحيات رئيس الجمهورية، ومن كل بستان زهرة، نحن وصلنا بالنظام المختلط فى لجنة نظام الحكم إلى أنه أصبح نظاماً شبه رئاسياً أو نظاماً مختلطاً منحازاً بشكل من الأشكال السياسية المتعارف عليها، المختلط قد يكون برلمانياً وقد يكون رئاسياً، بهذا المعنى أقول بالنسبة للانتخابات والنظام الانتخابى الأمثل لابد أن يقوم على فلسفة النظام الفردى، وهذا يتطلب أولاً أن تكون الدوائر مساحتها صغيرة، وبالتالى لا ندخل فى المقارنة التى يقولها بعض الزملاء، الانتخابات الماضية من ربح لأنه كان فى الدوائر الفردية أكثر من التيارات المدنية، الحقيقة الدوائر الفردية كما أشار الأستاذ أحمد عيد التى كانت موجودة فى الانتخابات السابقة يجب ألا يقاس عليها، وبالتالى قوام العملية الانتخابية هى مساحة الدائرة الفردية التى تتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف ناخب وليس المليون أو الاثنين مليون التى كانت موجودة قبل ذلك، هذه نقطة فى غاية الأهمية.

النقطة الثانية المرتبطة بها، أنه بهذا المعنى يمكن أن نطعم النظام الفردى بنسبة للقوائم ، قد تكون الربع وقد تكون الثلث، تتراوح تبعاً للفلسفة الأساسية التى ستحكم نظامنا الانتخابى وهو الفردى، لكى لا تكون الصيغة صيغة تلفيق أو نبدأ بثلث ثم نفاصل فنصل إلى الثلثين، وعلى فكرة هذا ما حدث فى قانون الانتخابات الماضية، وكان المقترح المقدم من المجلس العسكرى ثلثين فردى وثلث قوائم، دخلنا فى

فصال، لم يكن كذلك، إذن الدكتور السيد البدوى هو الذى كان موجوداً وقتها، أياً كان لكن على الأقل هذا مقترح مقدم من قوى سياسية أن نبدأ بثلثين وانتهينا إلى العكس، لا أريد أن يكون هذا حاكمنا، وإذا تعاملنا مع موضوع النسب فيكون أفضل أن نتجه إلى نظام بعينه حتى نحافظ على جوهر وفلسفة أى نظام، القائمة لها منطق وقاله الأستاذ حسين عبد الرازق والفردى له منطق، وبالتالى أنا هنا أعلن أن الفلسفة الأساسية التى تحكم النظام الانتخابى لابد أن تكون هى الفردى بمساحات تتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف مع مراعاة المناطق الأخرى الموجودة، المناطق الحدودية وغيرها تكون دوائرها خاصة سواء بنص دستورى أو غيره، لماذا أقول الفردى، أود أن أعطى هنا مسألتين هامتين أولاً أنا مختلف تماماً مع إن نظام القوائم هو الذى سيساعد الأحزاب على الانتشار، أنا أقول العكس، نظام القوائم هو من يساعد نمطاً معيناً من الأحزاب الضعيفة وغير القوية من أن تنتشر، نظام القوائم يكرس للوضع القائم وهو من يجعل العدد لا يتجاوز أصابع اليدين هم من يتحكمون فى العملية الانتخابية وهؤلاء لم يأتوا بشباب أو أقباط أو مرأة، وأن تتحول الانتخابات فى مصر والتى يعتبرها المواطن فرصة لكى يختار بشكل مباشر الناخب الذى يريده، تتحول إلى أنه يوجد ١٠ أشخاص يختارون ترتيب القوائم وهم من يضعون المرشحين، ودون الدخول فى تجارب أنا شاهد عليها وجزء منها، الناس كانت تقول إن من معه أموال أكثر ، هو من يأتى على رأس القائمة لأنه يتحمل نفقات القائمة ويسيطر على الناس، وبالتالى تصوير المسألة بأن القوائم لصالح الأحزاب غير صحيح، الانتخابات الفردية ستساعد على أن الأحزاب تكتشف قوى اجتماعية جديدة موجودة على الأرض ويتم تجاهلها، سنرى شبكة علاقات اجتماعية مختلفة عما نراه داخل الأحزاب، ويجعلها تنفتح على قوى شعبية واجتماعية حقيقية وعلى أطياف جديدة داخل المجتمع، بالنسبة لى الفردى سيساعد الأحزاب السياسية الجادة والراغبة فى التواصل مع قطاعات جديدة من الناس على أن تطور فى خطابها وأن تنتشر بشكل حقيقى فى الشارع، لأنه غير صحيح أن الفردى مؤامرة على الأحزاب، وأن هذا يستهدف الأحزاب من وجهة نظرى غير صحيح بل يساعد الأحزاب على التطور.

النقطة الثالثة، معذرة لأنى كان المفروض أن أذكرها أولاً ، وهى إن نظرية أن هناك قانون انتخاب أو نظام انتخابى ينجح حزب أو تيار فاشل ويسقط تيار آخر، هذا هو أحد الأوهام ولا أعلم من أين أتينا

بها لو تبنينا القوائم بهذا الإخوان، أنا لا أفصل قانون انتخابات ضد الإخوان أو معهم، أريد أن يكون الإخوان موجودين مثلهم كمثل أى تيار سياسى بنسبتهم الحقيقية، لا أريد نظاماً انتخابياً يكون ضد أو مع، أود نظاماً انتخابياً تكون فلسفته أن يخرج أفضل العناصر من أى تيار داخل البرلمان وليس أنى أفضل نظام انتخاب سيأتى بتيار أو يستبعد تياراً آخر، بهذا المعنى أرى أن فلسفة النظام الانتخابى الذى أقترحه يكون قائماً على نسبة تتراوح ما بين الثلثين أو الثلاثة أرباع فردى فى دوائر صغيرة الحجم، واقتراحى الأول كان الثلثين دوائر صغيرة يتم ترتيبها ووضعها بشكل منطقى ودستورى، ثم نأتى للمائة مقعد أو الـ ١٢٠ القوائم، وهنا أقترح أن تكون على مستوى كل محافظة وليس على مستوى الدوائر، وسأقول لماذا وانتهى، الثلث محافظة أهميته فى نقطتين، أولاً ستكون الرسالة فيه سياسية بشكل واضح وفى نفس الوقت خلافها عن فكرة القائمة القومية أن الرسالة السياسية ستكون مراعاة للخصوصية المحلية لكل محافظة، أى ستجبر الناس أن تجتهد وأن تكون موجودة فى محافظات الصعيد مثلاً، وأن تكون موجودة فى محافظات لو تعاملنا معها بشكل مركزى فى القاهرة أن هناك ١٠ أو ٢٠ حزباً هم الذين يقررون قائمة لكل الجمهورية، أرى أيضاً أنها لن تحل المشكلة وستكون قائمة فوقية ولن تؤسس لقواعد حقيقية موجودة داخل هذه المحافظات، وبالتالى قائمة المحافظة تقدم نموذجاً فيه تتراوح بين الرسالة السياسية وبين التواجد المحلى الموجود على أرض الواقع، أهمية أن تكون هناك قائمة على مستوى المحافظة أيضاً أن يكون فى الاختيار رسالة صغيرة ١٠٠ ألف أو ١٥٠ ألف، كما اقترح البعض للنظام الفردى، رأيى هنا أن النائب سيتحول إلى عمدة وسيكون معيار اختياره من سلم عليه فى الشارع، لكن عندما تكون الدائرة أوسع قليلاً فى حدود ٤٠٠ ألف، ولدى أيضاً قوائم المحافظة هنا توجد رسالة سياسية أى مواطن ينتخب مرشحاً لأن خطابه السياسى رآه فى التلفزيون سمعه فى مؤتمر، أى سيكون فيه حضور للسياسة والبرنامج السياسى فى قائمة المحافظة، وفى نفس الوقت هذه القائمة ستفرض علينا أن نعمل بشكل حقيقى على الأرض، أفضل اختيار قائمة المحافظة عن قائمة الدوائر، أن يكونوا ٤ أو خمسة فى كل محافظة، يعنى كل محافظة تكون على حسب عدد سكانها لو نتكلم عن القاهرة تصبح ١٥ أو ٢٠، بنى سويف تكون ٦، أى تبعاً لعدد السكان وهنا سنحقق ميزتين: أن هذه القائمة ستكون عينها على الوضع المحلى والتفاعلات الاجتماعية داخل المحافظة، وفى نفس الوقت ستكون قائمة سياسية بامتياز، لا نستطيع أن نقول رأس القائمة مجرد شخص معه أموال أو مجرد شخص متواجد فى ١٠ مدن أو قرى أو ثلاثة، أربعة مراكز، سينجح مثل قوائم الدوائر، لا قائمة المحافظة تلزم أن يكون هناك مشروع سياسى وبرنامج سياسى للقائمة، وبالتالى أنا فى النهاية أقول عن النظام الذى أقترحه قائماً على فلسفة النظام الفردى ويمكن تطعيمه بنسبة الثلث للقوائم على مستوى كل محافظة وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

لن أعدد مزايا اقتراح الفردى أو القائمة ، أنا مع الفردى وكل من له انحياز للقائمة أو الفردى لديه منطقه، تقريباً المعروف، ولكن لدى تصور لو انحازت اللجنة للقوائم بأى شكل من الأشكال أتصور لابد أن تكون القوائم فيها كوتة، فلو الثلث الذى ذكره الدكتور عمرو الشوبكى، نحن نتكلم عن ١٦٦ عضواً من ٥٠٠، لو بفرض ٥٠٠ ومن فضلكم التركيز على الأرقام لأنه لى تصور محدد أود عرضه على حضراتكم لدراسته، لدينا ٥٠٠ عضو لو أخذنا الثلث سواء قائمة قومية على مستوى مصر كلها أو سواء ستقسم للمحافظات بحد أدنى ٣ فى المحافظة تكون تتحدث عن ١٦٦ عضواً، أود تقسيمهم ثلث منهم للعمال والفلاحين يساوى ٥٦ عضواً، وثلث من الثلث للشباب أى ٥٦ عضواً وسدس من الثلث للمرأة أى ٢٧ عضواً، وسدس من الثلث للأقباط أى ٢٧ عضواً بهذا يكون لدى ١٦٦ عضواً هذه القائمة القومية تضمن لى تمثيل العمال والفلاحين، والشباب، والمرأة والأقباط سواء كانوا على مستوى الجمهورية أو على مستوى المحافظات بحد أدنى ٣ أعضاء، وتقسيمهم عندما أقول ٣ أعضاء من أجل أن تكون حسبة الناجحين سهلة فى الحسابات، لو أخذت اللجنة بنسبة ٥٠٪ قائمة و٥٠٪ فردى أقترح أن تكون نسبة ٧٥٪ من الـ٥٠٪ تكون كوتة تفرز لى ١٨٦ عضواً، وهو رقم قريب من الرقم الثانى وهو ١٦٦، أى ٢٥٪ من الـ٥٠٪ للعمال، و٢٥٪ من الـ٥٠٪ للشباب، و١٢,٥٪ للمرأة، و١٢,٥٪ للأقباط أى سيكون لدينا ٦٢ عضواً عمال و٦٢ عضواً شباباً، و٣١ عضواً للمرأة و٣١ عضواً للأقباط، هذا اقتراحى وهو محدد أرجو دراسته لو انحازت اللجنة للقائمة أطالب بالكوتة على هذا النحو ولكننى مؤيد للنظام الفردى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً، وأحتاج لدرس خصوصى لكى أعرف اقتراحك.

السيد الدكتور طلعت عبدالقوى:

شكراً سيادة الرئيس.

يمكن من أصعب الموضوعات التى ناقشتها اللجنة هو هذا الموضوع، لسبب بسيط لأننا فى كل المواد أكثر من ٢٠٠ مادة كنا نسعى للوصول لأفضل شىء، ولم يكن فيها مشكلة للوصول لأفضل شىء، إنما أنا أزعم وقناعتى على الأقل أننا لن نستطيع الوصول إلى نظام سيكون كلنا أو معظمنا نرضى عنه، فنضطر أن نعمل بمفهوم الدواء فى أن نضع فى تركيز الدواء صنفين مع بعضهم لكى نقلل الآثار الجانبية لكل صنف، الأنظمة الموجودة –وأنا على الجانب العملى شخصياً عشتها كمشارك وليس كمراقب– ترشحت انتخابات فردى وترشحت انتخابات قائمة، وأرى أن النظامين للأسف لهما مشاكلهما، قبل الحديث عن النظامين ومشاكلهما، أتكلم عن موضوع مهم، ونرى الميديا والمناخ الذى نعيشه الآن، نحن نجهز لقانون سيطبق ليس بعد عام أو اثنين ، سيطبق بعد شهور قليلة طبقاً للإعلان الدستورى وخارطة المستقبل، أرى أن الشارع المصرى للأسف الشديد ليس ممهداً أو مهيأ لانتخابات برلمانية قريبة لعدة أسباب، منها حالة الاحتقان الشديدة الممتدة منذ فترة قليلة تؤثر بالسلب على تفاعل المجتمع مع قضايا الانتخابات، ثانياً: الظروف الاقتصادية والاجتماعية الموجودة فى المجتمع أيضاً تؤثر بالسلب، كما قال الأستاذ ضياء بالأمس وبحق إن نسبة الفقر فى الصعيد أو مستوى الفقر على مستوى مصر يصل إلى أكثر من ٤٠٪، فى الصعيد وصل إلى ٥٠ و٥٥٪، وهناك مناطق كثيرة بهذا الشكل، فهذا الفقير عندما يأتى ليعطى صوته يعطيه تحت تأثير، ثالثاً الأحزاب السياسية الموجودة فى الميديا ، فى الشارع إما أحزاب تاريخية لها كل التقدير والاحترام، وإما أحزاب جديدة ليس لها أى وجود فى الشارع، واليوم الأحزاب بعد الثورة كلها أصبحت تتنافس ليس من أجل الوصول للناس ولكنها كانت منافسات إعلامية على شاشات التلفزيون ولم يصلوا إلى الشارع، وأصبح لا توجد فى اهتماماتهم غيبة الأحزاب عن الشارع، فنحن الآن، يا سيادة الرئيس، أمام أكثر من نظام، أعتقد لكى تأخذ النظام بأكمله قد يكون صعباً لسبب نحن نريد برلماناً تكون فيه كفاءات وفيه عناصر قوية، نريد برلماناً معبراً عن جموع الشعب كله، فعندما أنظر للبرلمان أحب أن أجد فيه كل فئات المجتمع، بشكل أو بآخر لا أستطيع حرمان شريحة كبيرة كالشباب، عندما قلنا ٢٥٪ للمجالس المحلية، أحضرت الإحصاءات وجدت الشباب من

٢١ سنة حتى ٣٥ سنة الفترة البينية الموضوعة أن عددهم يزيد عن ٣٥ مليوناً، أصبحنا اليوم نعطيهم جزءاً من حقهم، المرأة عندما تقول ٥٠٪ كذلك، المهم أتمنى رؤية فئات المجتمع فى البرلمان المصرى، نود قبل أن نقرر نود أن نفكر فى الآلية التى تجعلنا نؤسس لبرلمان مصرى فعلاً يمثل كل فئات المجتمع، فى فترة من الفترات حضرتها فى دورة ١٩٩٠ كان رئيس لجنة الشباب فى مجلس الشعب فوق ٧٠ عاماً وهى مسألة موجودة، اليوم أتمنى أن البرلمان القادم يكون فيه تمثيل حقيقى للمجتمع، يكون هناك أساتذة جامعة، يكون فيه علماء، يكون فيه محامين ومهنيين وحرفيين ومرأة وشباب، كيف نصل لهذا؟ هذا ما نريده، أود أن أقول أيضاً –وقد يرضى البعض، ولا يرضى البعض– التمسك بأن نقول عدد البرلمان عدد محدود ٤٥٤ كما هو موجود ، لأن قاعة مجلس الشعب لا تأخذ أكثر من هذا، هذا قول لا أعتقد به، ما المانع من أن يكون البرلمان أكثر من ذلك، ما المانع ظروف بلدنا أصبحت هكذا نحن نقترب من ١٠٠ مليون، ما المشكلة؟ بالعكس هذا شىء طيب، ولكن الأهم هى النوعية وليس من المهم الكم، ولكن المهم الكيف لكى نصل إلى شىء، النظام الفردى الموجود سأقول محاسنه، محاسنه فعلاً أن يكون النائب مرتبطاً بناخبيه، وقريباً منهم، قد يكون هذا القرب سبباً فى التعبير عنهم، التعبير الحقيقى لا يكون منعزلاً عنهم، الذى يأتى بالباراشوت والقادم من العاصمة لكى يحصل على الكرسى ولا أحد يراه بعد ذلك، هذا ما نسميه نائب البراشوت، إنما النائب الحقيقى وهو الذى يعيش فى دائرته، فهذا يكون معبراً بشكل أو بآخر عن دائرته، قد تكون هذه أهم مميزات النظام الفردى، وكما قيل من الزملاء كلما كانت الدائرة محدودة يكون أفضل، لأنه ليس من الممكن أن نقول للنائب أعمل على مساحة مليون مواطن لا يستطيع مهما كانت قدرته أن يتفاهم معهم بشكل أو بآخر، قد يكون من ضمن المشاكل بالنسبة للنائب الفردى أن سلوك المجتمع المصرى يتعامل مع النائب بمسألة الخدمات، إذا أتى له بخدمات كثيرة فهو النائب المفضل ، إذا ما ارتبط به عائلياً وأسرياً واجتماعياً وشاركه فى أحزانه وأفراحه فهذا هو النائب المفضل، قد يكون النائب الذى له وظيفة التشريع والرقابة يكون نائباً محلياً وهو عضو مجلس محلى، وبالمناسبة لعضو المجلس المحلى وأنا عشتها عندما يكون متواجداً فى الشارع تكون له شعبية أكثر من النائب، لأنه قريب من خدمات المواطنين أكثر من وجوده بعيداً عنه، هذا بالنسبة للنائب الفردى بالإضافة لذلك نأتى بعد ذلك للانتخابات الفردية، أيضاً أنا عشتها، عندما كانت لا تكلف، لا تتكلف كان المواطنين يساعدون المرشح

بكل الإمكانيات وكانت الدنيا بسيطة، اليوم فعلاً الانتخابات أصبحت مكلفة، (من يريد النزول على دراعه بمعنى الكلمة على دراعه يتكلف كثيراً)، المسألة لم تعد سهلة، فعلاً أصبحت صعبة جداً لأنه أصبح فيه سلاح يسمى سلاح المال موجود، لو أنت لم تستخدمه يستخدم ضدك، أنت الآن دخلت فى قصة تكلم وقل ما تريد غيرك يصل إلى الناس بطرق أو بأخرى، سواء خدمات عامة بمال أو خدمات نقدية، هذه أمور موجودة فى المجتمع ولن نستطيع تغييرها بين يوم وليلة، نظام القائمة فى كل الأحوال أحزاب سياسية برامجها ليست موجودة، ولو قمنا باستفتاء أو إعلان فى التلفزيون وقلت سأعطى لشخص جائزة مليون جنيه، أكثر من ذلك الزملاء الموجودين على الترابيزة لو عضو منهم ذكر أسماء ٣٠ حزباً أو ٤٠ حزباً سأعطيه جائزة، أسماء فقط، المهم الأحزاب السياسية حتى فقط الأسماء لا أحد يعرفها، نعم توجد أحزاب محترمة جداً وتاريخية، والأحزاب عند العملية الانتخابية وأنا جربتها، عندما يأتى فى القوائم تكون المسألة رقم واحد طبعاً هو الباشا، هو النجم، هو الذى سيحصل على كل شىء، رقم ٧ أو ٩ أو ١٠ هو يعلم أنه لن ينجح، إذن رقم واحد وضعه لكى يخدم عليه أو أنه سيستفيد من هذه المسألة، هذه مسألة قولاً واحداً لأن النظام أفضل قائمة تحصل على ٣٠٪ أو ٤٠٪ فيحصل على مقعدين أو ثلاثة أو أربعة مقاعد، نظام القائمة من مشاكله أنك لو أخذت بنظام القائمة أى حزب يحصل على ٢٠ أو ٣٠٪، فيأخذ رقم ١، ٢، ٣، رقم ٤، ٥، ٦، ٧، يدخل وهو يعلم أنه لن ينجح، هناك بعض الأحزاب كانت تساوم هؤلاء الناس وتعطيهم أموالاً وتدفع لهم كل شىء، بعض الأحزاب تفعل ذلك، وقيل إن بعض الأحزاب تجعل رقم واحد يدفع أموالاً، وكانت موجودة، نحن نحتاج الآن نظاماً. أنا أميل فى ظل الظروف الراهنة والتى نعيش فيها، ونحن لن نصل إلى النظام الأمثل، إنما سنصل إلى النظام الأوفق والذى يستطيع أن يعطينا بعض الحسنات هنا وبعض الحسنات هنا، النظام الفردى يطلبه الشارع المصرى فعلاً وكميديا وناس ومجتمع، ونجلس فى أى مؤتمرات أو لقاءات يقول فردياً، ولكن لابد من ألا نحرم البرلمان من الكفاءات، الفردى لا تضمن فيه الكفاءات ممكن يكون ذو شعبية ولكن ليس له خبرة وليس له قدرة على العطاء أو الجانب التشريعى أو الرقابى أو ما شابه ذلك، لأن النظام الفردى ممكن يمثل وبنسبة كبيرة وممكن الأكبر ١/٣ أو ١/٢ كما تتفقوا، أما نظام القائمة نضع فعلاً جزءاً من نظام قائمة يحقق لنا

الكفاءات، صدقونا نعمل برلمان يبدأ ٤٥٤ والجلسة المسائية تنتهى بـــ٣٠ أو٤٠ عضواً فعلا، هذه حقيقة، نحن نريد كفاءات، يهمنا وضع نظام.

وكنت أسال الأستاذ عمرو الشوبكى وتكون قائمة على مستوى المحافظة، ما هو النظام، القائمة تؤخذ كلها أم بنسبة وتناسب، تفرق، عندما تقول نظام قائمة يحل لنا مشاكل الفئات المهمشة نريدها تمثل، أين نضعها؟ ممكن أن أضع المرأة تحت فى زيل القائمة، وهى لن تأتى وكان فى آخر التعديل يقول فى الـــ٤ أسماء الأولى أقوم بوضعها رقم ٤ وهى لن تنجح.

أقصد من هذه المسألة، نريد نظاماً نضمن به ويكون عندنا الشجاعة وذلك ليس عيباً أن نبحث عن نظام يجعل الناس الكفء تدخل البرلمان، لأن الناس الجيدة لو دخلت البرلمان ستخدم الدنيا كلها، اليوم أعتقد أن نفكر فى نظامين، إنما لكى تأخذ نظاماً كله وتقول هذا بالنسبة لهذه الفترة، لا، النظامين ليسا جيدين بهم مشاكل ومشاكلهم لن تحل خاصة، سيادة الرئيس، اليوم ونحن كلنا قبل الانتخابات والإخوة كان منهم أعضاء قبل الانتخابات، نسبة من الناس تعلن عن أنفسها للترشح، اليوم لا يستطيعون النزول، قبل الانتخابات بـــ٦ أشهر نعقد لقاءات ومؤتمرات وندوات فعلاً، اليوم نحن على شهر فبراير هناك انتخابات أو مارس، أين المجتمع أين الناس، البلد مشغولة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة الحديث عن النظام الانتخابى يجب أن يضع فى ذهنه عدة أمور.

السيد الدكتور السيد البدوى:

بالأمس سيادتك، أثارت الدكتورة عبلة مسألة أن الذى يضع نظاماً يجب ألا يشارك فيه، ونحن مررنا ورقة، مجموعة، وقعت على ورقة بأن من، طبعاً من حق الجميع أن يشارك فى وضع أو طرح تصوره بالنسبة للنظام الانتخابى.

أرسلنا ورقة لحضرتك أمس موقع عليه عدد من الأعضاء، أن أعضاء لجنة الخمسين يجب ألا يشاركوا فى أية انتخابات نيابية لمدة ٥ سنوات هذا الطرح.

(صوت من القاعة للأستاذ عمرو الشوبكى يقول: لا نقبل هذا الكلام، فى الجمعية السابقة قد تم دخول أعضاء الجمعية المجالس النيابية وأنتم)

السيد الدكتور السيد البدوى:

أولاً يا أستاذ عمرو أقول لك، لم يكن هناك جمعية تأسيسية تضع نظاماً انتخابياً أيام المجلس العسكرى السابق.

المجلس العسكرى السابق هو الذى طرح قانون الانتخابات ، وجمع كل القوى السياسية ، وطرح عليهم القانون ، وكان القانون كالآتى: ٥٠٪ قوائم و٥٠٪ مقاعد للمستقلين وكان لا يسمح للأحزاب بالمشاركة فى قواعد المستقلين، فنحن رفضنا هذه الفكرة كمجموعة وليس كوفد، لكن أنا أطرح طرحاً ياأستاذ عمرو، أنا لا أقصد به أحد ولا أعلم إذا كنت حضرتك ستترشح أم لا، لكن نحن مررنا هذه الورقة بالأمس.

أضعف الإيمان يا عمرو بك أنه فى حالة التصويت، كل يبدى رأيه كيفما يشاء فى حالة التصويت حتى أمام الرأى العام يكون لنا، فى حالة التصويت فقط يمتنع عن التصويت فى الـ٧٥٪ وليس اليوم، فى لجنة التصويت النهائية يمتنع عن التصويت على قانون الانتخاب كل من يرغب فى الترشح فى الانتخابات النيابية القادمة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الجلسة ممتدة ونستطيع أن نعطى الكلمة لمن يريد، والكلمة للأستاذ ضياء رشوان.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

سأعلق تعليقاً بسيطاً على ما قاله الدكتور السيد البدوى: وهو أمر لم أره فى أى نظام سياسى فى التاريخ، لأن مجالس النواب وهى منتخبة هى التى تخرج قوانين الانتخاب، ولم يحدث أبداً فى أى مجلس فى

التاريخ وليس فى العالم أن منع مشرعون من دخول الانتخابات بحجة أنهم أخرجوا نظاماً انتخابيا، فهذه بدعة جديدة.

الأمر الثانى، لو قبلنا منطق الدكتور السيد ، فالأولى بالشفعة الأحزاب الأربعة الموجودة هنا، اليوم الأربع أحزاب لأنها أصحاب مصلحة أكبر من الأفراد.

أنا شخصياً موافق على طرح هذا الاقتراح للتصويت مع التعديل التالى : يمنع الأفراد والهيئات – أنا رجل ممثل نقابة الصحفيين– لى مصلحة، الدكتور السيد البدوى ممثل حزب الوفد. يمنع الأفراد والهيئات الممثلين لها من خوض الانتخابات القادمة إذا وضعوا نظاماً انتخابياً، هذا التعديل وأطرحه للتصويت قبل أن أكمل فى النظام الانتخابى، هنا ٤ أحزاب (مبروك يا دكتور محمد منصور، يا أستاذ حسين، الأستاذ محمد سامى، الدكتور السيد البدوى).

أنا موافق، نصوت عليه.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا جماعة الموضوع غير مطروح، للأسف الدكتور السيد عرض موضوع لا علاقة له بالوضع الحالى لو انتهينا الأمر بامتناع حزب الوفد، المصرى الديمقراطى.

نريد العودة للنظام الانتخابى الآن.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

إذا طرح هذا الأمر سنقدم اقتراحا مكتوباً أرجو أن يجهزه الزملاء:

أعود للنظام الانتخابى، سيادة الرئيس، النظام الانتخابى هو عملية فى الأساس كما درسناها وتعلمناها فى دراستنا، النظم الانتخابية هو نظام فنى ذو طابع سياسى، وكل ما هو تكنوقراط أو فنى عادة يخدم سياسة، أريد القول بداية لكى أكون واضحاً فيما أقول، النظم الانتخابية توضع لتحقيق أغراض سياسية، منها التمثيل ومنها، ونحن الآن يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١٣، نحن لسنا فى ٤ يناير أو ٣ فبراير ٢٠١٣ نحن نضع نظام انتخابى لكى يحول هذه الثورة إلى دولة.

أقول بداية وبوضوح، أريد نظام انتخابى يحيل هذه الثورة أو هاتين الثورتين إلى دولة، وينصر الثوريين، وهذا هدف سياسى واضح ولا أخفيه وأقوله فى المضبطة.

وأى حديث غير هذا نرجع للمضابط التى كانت فى هذا المجلس، وذلك المجلس سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و٨٧ فيها ما يكفى لأنها تبحث فى أمور فنية تبحث عن استقرار نظام قائم، وتبحث فقط عن

حسن التمثيل، أنا لا أبحث فقط عن حسن التمثيل أنا أبحث عن رافعة تحول ما نحن فيه إلى دولة وبها منتخبون بشكل حقيقى، هذا أول شيء.

الأمر الثانى، أن النظام الانتخابى الفردى لاشك فى وجاهة ما يطرح بشأنه، لاشك أنه قريب من الناس، الناس تفهمه وتعرفه سواء كانت الدوائر ١ ،٢ ،٣، لكن فى كل الأحوال هو قريب وفى تاريخ النظام المصرى بالكامل لم نجرب نظام القوائم إلا ٣ مرات منذ سنة ٢٣ فقط، لكن جربنا النظام الفردى طول الوقت، طبعاً نتج عن هذا النظام الفردى أيضاً أنه فى مرحلة ما قبل ٢٣، ٥٢ أن الوفد زورت ضده الانتخابات حوالى ١٥ مرة وحكم ٧ سنوات ونصف من ٢٩ سنة، نتيجة النظام الفردى بعد ٢٣، ٥٢ لم يكن سوى مرة واحدة فى ٧٦ بشكل نسبى مع ممدوح سالم، كانت انتخابات شبه حره، وبالتالى مازالت الانتخابات وحريتها وحسن التمثيل هو أمر ليس مرتبطاً بنظام فردى ولا بقوائم، التاريخ المصرى يقول هذا.

الفردى ومع ذلك له وجاهته، لكن وجاهته من الناحية الاجتماعية وليست السياسية، الفردى سيفرز أناساً يعرفون كيف يخدمون الناس ويقضون حوائجهم، فإذا كنا بعد الثورة نريد جعل المعيار فقط هو قضاء حوائج الناس بدءاً من العزاء مروراً بالمستشفى والنقل أو .. أو..نتوكل على الله، وكأننا عدنا إلى ما كنا عليه أمس ونحن نتحدث عن الباجورى رحمه الله ، عما كانوا فيه.

إذا كنا نريد أن نبحث عن نظام يتسق مع هذه الثورة وتحويلها إلى دولة فعادة ما تكون نظم القوائم، وأنا هنا سأتقدم باقتراح محدد ومفصل ليست القوائم كما عهدناها لأن خبرتنا فى الثلاث مرات ٨٤، ٨٧، ٢٠١١، والقوائم- أصدقائى- عمرها ما كانت محافظة ، عمرها كانت عندنا ٨٤ دائرة فى ٨٤ و٨٧، أضيفت إليهم المرأة فى مقعد إحدى المرات، كان عندنا ٤٦ دائرة فى انتخابات ٢٠١١، وكانت القوائم دائما إما أصغر من محافظة القاهرة أو المحافظات الصغيرة مثل الأقصر كمحافظة، لكن فى محافظات أخرى مثل الدقهلية والغربية والمنوفية، كانت تقسم المحافظة إلى نصفين نتيجة أن العدد السكانى لا يسمح ولا الجغرافيا بقائمة واحدة.

فى كل الأحوال هذه القوائم كانت أيضا تدار اجتماعيا وليس سياسياً، من يملك التربيط من يملك التنظيم يستطيع أن ينجح فى الدوائر ذات نصف المحافظة أو ثلث المحافظة أو ربع المحافظة، ولم أنا

شخصياً كمتابع وكمشارك فى الانتخابات منذ عام ١٩٧٦ فى الثلاث مرات القوائم أن سمعت همساً بالسياسة مجرد همس، الهمس كان قليلا فى عام ٢٠١١، لكن كان الحديث كله عن التربيط والمركز الفلانى (الفشن سيعطى اهناسياً)، بمعنى أنه وكأننا أيضاً إذا أخذناها على مستوى المحافظات أو أصغر نعيد أنفسنا إلى عام ١٩٨٤ و١٩٨٧، وكأنه لا ثورة حدثت، ومن ثم الاقتراح الثالث، سيادة الرئيس، وأرجو قبل أن أقوله أقول ما يتعلق بالكوتة لأنه مرتبط بهذا الاقتراح، نحن طرحنا هنا فى المحليات ووافقنا وكان يجب أن يوافق على ٢٥٪ من الشباب و٢٥٪ من المرأة، أعود فأقول أنا قدمت اقتراحاً بالأمس بما يسمى المستضعفين، إذا لم يقبل اقتراحى يغلق هذا الباب وأن تكون هناك ٣٠٪ من العمال والفلاحين فى المحليات شاملة الجميع، ٣٠٪ من الإجمالى لا تؤثر على المرأة ولا الشباب، المرأة ٢٥٪ والشباب ٢٥٪ محتفظين بذلك، لأنه لا مجال للكوتة أياً كانت مع الحفاظ على نسبة للأقباط وذوى الإعاقة مع الاقتراح الذى قدم وأضيف إليه ٣٠٪ عمال وفلاحين.

أرجع إلى النظام المقترح أن يكون لدينا ثلثا المقاعد فردية، وهنا أعمل حساب من الأمس على عدد الدوائر، لأن الحجة المرفوعة وهى حقيقة والدوائر الصغيرة هى الأفضل، عدد الناخبين فى مصر حوالى ٥٣ مليون ناخب، التمثيل الواجب أنه فى حدود كل مائة ألف لهم مقعد، الدوائر الصغيرة كانت بعضها تصل ٣٥٠ أو ٤٠٠ ألف ناخب ، وكانت هناك دائرة فى المنوفية فيها ٤٩٠ ألف ناخب دائرة صغيرة، وكان هناك دائرة فى سيناء فيها ١٨ ألف ناخب، وكانت القاهرة فى باب الشعرية حوالى ٨٠ ألفاً وإمبابة ٥١٠ ألف ناخب ، الواحات كانت مع أكتوبر، وبالتالى أنا أقول نعود إلى الدوائر الصغيرة كلا منها وهذا أمر موجود وهناك دراسات على هذه الدوائر الذى أعدها ، وإذا كان ممثلوها أو ممثلاها اثنان يكون عدد من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف بحد أقصى، وطبعا الشروط الأخرى المعروفة إلينا أن الأمور هذه توجد فى القانون، ولكن لابد أن أقولها التجانس الجغرافى والاجتماعى ووجودها حول قسم أو مركز واحد بمعنى توحد المصالح،لو تكلمنا عن الثلثين فى حدود٢١٨ دائرة على مستوى الجمهورية إذن، أتحدث عن٤٢٠إلى٤٣٦مقعداً فردياً،وهنا أنا أخصص،وهناك دوائر يمكن التعديل فيها، لأن هناك البعض مشروع لدوائر تصل٢٨٦وهى مشاريع مفصلة، والدوائر القليلة٢٢٠دائرة وأنا أتحدث عن متوسط ٢١٠ أو ٢٠٥ دائرة ينتخبوا فى حدود ٤٣٠ أو ٤٣٥ نائباً فردياً يضاف إليها قائمة قومية وهذا شىء

جديد، وهى تعنى أن جمهورية مصر العربية كلها دائرة واحدة، وأن هذه الدوائر القومية إما نتفق على نسبتها من ٢٥٪ أو الثلث، إجمالى المجلس ولا تنسوا أن عندنا ٥٪ معينين حتى يكون العدد الإجمالى فى ذهننا لو المجلس ٥٠٠ مقعد سوف يكون هناك ٢٣ معيناً لو المجلس ٥٧٠ عضواً سيكون ٢٧ معيناً، هذه القائمة القومية الآتى:

أولاً، أن التصويت لها سيكون تصويتاً سياسياً، وسنوزن التصويت الاجتماعى فى الفردى بتصويت سياسى واضح، القائمة القومية يتاح تشكيلها أما المستقلين بمفردهم أو الحزبيين بمفردهم أو الاثنين معا، بحيث إن الذى يجمعهم تصور سياسى واحد وشعار واحد، أنا أتصور قائمة إذا ما كانت قوة الثورة المعترفة ٢٥ أو٣٠ معاً توافقت على أن قائمتها اسمه ٣٠/٢٥ هى تقدم نفسها تقديماً سياسياً مجمع، وأفراد القائمة التصويت لهم سيكون تصويت سياسى، وأتصور أن أصدقائنا سواء فى الأخوان أو الحزب الوطنى أو غيره يريدون أن يتقدموا بقائمة يكون التصويت سياسى، الذى يريد هذا واضح والذى يريد الآخر هذا واضح، الفردى ليس فيه واضح، الفردى فيه عدد مرات المستشفى وعدد مرات العزاء، لكن بعد ٣٠ يونية لا ينفع غير كلام سياسى من أجل أن تتضح الصورة ويبدو لنا المشهد السياسى غير ملتبس بزيارة مريض أو زيارة قبر، هذه القائمة بهذا المعنى ستكون مشكلة بالتقريب بحسب النسب لو أخذنا الأرقام السابقة ما بين ١٣٠ إلى ١٤٠ عضواً، القانون فى كل بلاد الدنيا يشترط فى القائمة أحد أمرين أما إذا كان النجاح بالأغلبية المطلقة، فلا ضرورة لاحتياطى، إذا كان النجاح بالنسبى أن الذى أخذ ٧٠٪ يأخذ ٧٠ مقعداً والذى أخذ ٣٠٪ يأخذ ٣٠ مقعداً، لكن فى الحالتين معظم الأغلبية العظمى من الدراسات الانتخابية تقول إنه لابد أن يكون هناك احتياطى مساوى للعدد، لأنه إذا توفى أحد وأخذت القائمة كل المقاعد لا أعرف أن أعوضه إلا بالاحتياطى، فلابد من وجود عدد احتياطى مساو للعدد الأصلى، السؤال الثالث، دار العرف أن أقول كاملا فى افتراض أن يتوفوا كلهم، فهناك افتراضات نظرية فى القانون لابد أن تراعى، القائمة، سيادة الرئيس، بهذا المعنى تتشكل فى حدود ١٤٠ أو ١٥٠ ولا أدخل فى التفاصيل متروكة للقانون، لكن عندى تصور لها لابد أن يكون هناك عدداً مساوياً لها، أن يكون هناك على الأقل ٤ أو ٣ من أبناء كل محافظة يوضعوا فى القائمة القومية حتى نضمن التمثيل الجغرافى العام، فلو كانوا ٤ إذن يكون ١٠٨ ممثلى المحافظات، لو كانون ٣ مقاعد يكون

١٨٠ ويترك الباقى للتمثيل القومى، ميزة هذه القائمة أيضاً أننا نستطيع أن نضع فيها طواعية الذى يريد أن يمثل المرأة القائمة أمامه، الذى يريد أن يمثل الأقباط القائمة أمامه، أو فئات مهمشة أو مستضعفة، وخاصة أن هذه القائمة بهذا المعنى يجب أن تتضمن شرطاً إضافياً موجوداً فى كل القوانين فى الدنيا، لابد من حد أدنى لقبول القائمة، بعض الدول تشترط القائمة كاملة بمعنى لو تريد أن تتقدم إذن فتأتى ١٣٥ ٢ بمعنى ٢٧٠، فالتأتى بأسمائهم تقبل القائمة، بعض الدول يصل بالحد الأدنى إلى ٦٠٪ أو ٥٠٪ أو ٧٠٪ من القائمة، ويجب أن يوضع هذا الحد فى الاعتبار، التصويت وأنا أحفظ مثالاً هناك دائرة فى أحد أرياف مصر ، لو تركنا النظام الفردى لحاله أنا كشاب فى الصعيد شاركت فى هذه الثورة وعندى نسبة فقر ٥١,٠٧٪، لن أجد أمامى فى الفردى إلا أن أعصر الليمون، ولا يوجد ممثلين للثورة، أما أن أعتزل الانتخابات، أنا سأترك له الخيار ولا أحرمه منه لكى أعطيه خيار آخر، أن هناك قائمة أخرى يستطيع أن يعبر به عن نفسه وهى قائمة من يريد ويحب سياسياً فأعطيها الصوت الثانى، هذه القائمة أنا أقول ستكون المدخل لتشكيل كتلة برلمانية فى البرلمان، وهى كتلة انتخابية متماسكة حول رؤية وحول فكرة ستنتقل بناجحيها إلى البرلمان، ستكون نواة للحديث عن كتلة برلمانية تشارك فى اختيار الحكومة أو غيرها.

نقطة أخرى وهى الاختيار، إذا تركنا نظام القائمة على مستوى المحافظة أو جزء من المحافظة ستتعارض الأحزاب والقوى السياسية التى ساندت وقامت بهذه الثورة، لأن بإمكانية كل منها أن يأتى ١٠ أو ٨ فيستكثر أن يدخل مع أحد فى تحالف لكن القائمة التى بها ١٥٠ قماشة واسعة جداً وتسمح للقوى التى لديها الإرادة للتغيير إلى دولة سيكون عليها أن تتحالف، والترتيب هنا لا يمثل مشكلة، إذا اخترتم النجاح بالأغلبية المطلقة لا يكون الترتيب وارداً أصلاً، لأنه ٥٠٪ +١ القائمة تكون ناجحة، إذا اخترتم الأغلبية النسبية أيضاً نحن عندنا إمكانية كبيرة، وأنا أتحدث بالضمير، لأننا نملك القوة الثورية، والنظام الانتخابى يحقق هدفاً سياسياً، هذه القائمة سيكون للقوة الثورية والمدنية فرصة كبيرة جداً قد تصل فى تقديرى إلى حد التزكية، ولكن الكرة فى ترتيب القائمة فى ملعب الدكتور السيد البدوى، الدكتور محمد أبو الغار، المهندس محمد سامى، الأستاذ حسين عبد الرازق وكل أصدقائنا، وهذا شأنهم، والقضية مطروحة أمام حضراتكم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً الدكتور أبو الغار ليتفضل.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

أى نظام انتخابى فى العالم لازم يعمل ليناسب ظروف البلد الذى يجرى فيها الانتخاب، والفترة الزمنية التى تتم فيها الانتخاب، فلا يجوز شىء اسمه نظام أمثل أو هو هذا النظام الهائل أو نعطى هذه البلد، أى نظام انتخابى حتى نقول عليه أنه نظام جيد لابد أن يحقق عدالة التمثيل وتكافؤ الفرص وفرصة جيدة للأحزاب الصغيرة وللأقليات، ولابد أن النظام يقلل ما كان من العنف واستخدام المال فى الانتخابات، ونمنع التزوير والعنف، وفى الأغلب هذا سيكون النظام الأمثل للبلد فى الفترة الزمنية الحالية، وبالتالى لا أحد يستطيع أن يجزم على الإطلاق أنه النظام الوحيد وهذا الذى ينفع لمصر الآن.

أنا لا أريد أن أزيد فى الكلام، ما قاله الأستاذ ضياء التاريخ الانتخابى فى مصر سابقاً انتخابات فردية كثيرة جداً وانتخابات بالقائمة ثلاث مرات، وكل النظم هذه لم تحقق المطلوب منها، الآن أول شىء لأحقق العدالة الانتخابية لو لدى حزب أو مجموعة من الأشخاص لديهم مائة مرشح فى البرلمان وكل مرشح أخذ ٤٩٪ من هذه الدائرة، هذه المجموعة وهذا الحزب لن يكون له عضواً واحداً فى البرلمان ولكن لهم ٤٩٪ من الأصوات مثلا فى الدلتا، ولم يمثلوا بعضو واحد، بينما لو أخذت نظام قائمة للمجموعة هذه ، هؤلاء الأشخاص سيأخذون نصف أعضاء البرلمان فى هذه المنطقة، النظام الفردى لا يحقق دائما التمثيل العادل.

الأمر الآخر بالنسبة لمصر الآن والظروف الأمنية الحالية وفى الوجود الضخم من الأسلحة والأموال الهائلة التى تصرف فى الانتخابات، هل تتخيلون الانتخابات الفردية كيف يكون شكلها؟ وكمية الأموال والسلاح والقتل التى تحدث فيها؟ ولما تأتى الإعادة سوف يكون هناك طرف ضد طرف، الموضوع فى غاية الصعوبة حالياً، الانتخابات بالقائمة لن نكون بنفس الحدة لأن هؤلاء سوف يفوزوا وهؤلاء أيضاً كلهم لهم الفرصة للنجاح، الانتخابات الحالية سوف تكون عبارة عن رجال الأعمال وكبار التجار وأصحاب الأراضى وممكن تجار الحشيش الذين يستطيعون الصرف على هذه الانتخابات.

الفقراء متوسطو الحال ممتنعون ١٠٠٪، لا يستطيع ولا واحد فقير أو متوسط الحال أن يدخل هذه الانتخابات، استثناءات قليلة جداً ممكن بعض الشباب ينجح فى أماكن، المرأة خارج الموضوع، القبطى خارج الموضوع وليس عنده أى فرصة فى النجاح، هذه مشكلة كبيرة فى الانتخابات الفردية لابد أن ننتبه لها فى التطبيق فى مصر.

نأتى بعد ذلك لو أننا أقمنا برلمان كله فردى، وقد اتفقنا أن لدينا نظام شبه رئاسى، ورئيس الجمهورية بالاتفاق مع البرلمان سيشكلون حكومة، هذه الحكومة أفراد ليس لهم علاقة ببعض، صعب جداً تشكيل هذه الحكومة، أى أننا نؤدى مسبقاً إلى فشل تكوين هذه الحكومة غير المترابطة، هذا النظام فى نفس الوقت سيؤدى إلى إضعاف الأحزاب، أنا أتحدث عن الأحزاب الجديدة، إلى عدم تقويتها وسيجعلها تبحث عن أناس لديهم أموال أو أغنياء وتقول لهم انضموا إلينا لأنكم أقوياء وستنجحون، ولن يكون لهم انتماء لهذه الأحزاب، ما هى النتيجة؟ النتيجة بعد ٥ سنوات من اليوم وهذه النقطة المهمة جداً فى الموضوع، لا أتحدث عن الانتخابات القادمة، الانتخابات القادمة التيار المدنى بأى وضع من الأوضاع سواء فردى أو قائمة أو مختلط سيحقق الأغلبية، ١٠٠٪.

أنا أتحدث بعد ٥ سنوات، لو أصررت على أن تضعف جميع الأحزاب وتجعل الجميع فردى، بعد ٥ سنوات سيكون هناك حزب واحد فى مصر،وهو حزب الإخوان المسلمين سواء أردتم أم لم تردوا، ولو لم تكن هناك أحزاب كبيرة فى مصر لها ظهير شعبى مثل حزب الوفد زمان مثلاً هى التى تستطيع الوقوف أمام أى أحد وليس معقولاً أن نقف والجيش والشرطة وراءنا طول العمر، هذا لا يصح ولا نقدر ولا هم يقدرون أن يعملون هذا الموضوع، ولذلك ونظراً للظروف الحالية أنا أقدم اقتراح محدد، الآن مصر فيها ٢٢٢ دائرة صغيرة، أقترح أن تظل هذه الدوائر كما هى وتكون فردية وممكن نزود عددهم إلى ٢٥٠، لأن هناك أماكن عدد السكان زاد وممكن نقسم الدائرة، ممكن الدوائر التى لم يكن لديها فرصة بسبب مناطق جغرافية مثل النوبة، إدفو، مرشح إدفو هو من ينجح فى أسوان، النوبة تكون لهم دائرة، ونجعل ٢٥٠ دائرة أخرى هم دوائر بالقائمة، والقائمة ممكن بطريقتين إما قوائم صغيرة من ٤ إلى٦ أفراد مثل دوائر الشورى فى السابق، يعنى دائرة الشورى مثلما هى،أو أن نجعل القوائم على مستوى المحافظة، المحافظات الصغيرة تكون دائرة واحدة، الكبيرة دائرتين، مثلا إسكندرية ، الدقهلية، القاهرة (٤)، وبهذه

الطريقة أعطينا فرصة للذين يريدون انتخابات فردية وينتج عنها نائب الشنطة الذى لا دخل له بالسياسة وأوجدنا ناس بالقائمة، هذه القائمة ستعطينا فرصة حقيقية أن نضع شروطاً خاصة فيها لكى ينجح الأقباط والسيدات ولكى نعطى فرصة لأى شخص نريد أن نعطيها له، وبهذه الطريقة ممكن نرضى الجميع ونعمل خطوة للأمام.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هل سنضع النظام الانتخابى هنا، نحن نختار هل هو فردى أم قوائم أم مختلط؟ أما الدوائر وعددها وأشكالها وأرقامها هذا لا علاقة له بالدستور، هذا تزيد والحقيقة نأخذ وقت أكثر من اللازم، وهذا كلام خارج عن الموضوع.

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

فى نقاط محددة جداً، سيادة الرئيس، كما تعودت دائماً حتى لا أطيل على مسامعكم.

عندى سؤال ولا أعلم إجابته، هل هذا النظام سيسرى على الانتخابات المحلية والبرلمانية، أم أنه سيتم بالنسبة للانتخابات البرلمانية وسيكون هناك حديث آخر للانتخابات المحلية؟ هذه واحدة لا أعرفها وأريد سماع إجابة عنها، هل هذا النظام سيتم لنوعى الانتخابات البرلمانية والمحلية أم لأحدهما؟

ثانياً، إن كانت الإجابة سيترتب عليها ما سيكون، أنا لا أعلم، هل النظام الذى نتحدث فيه عن نوعى الانتخابات أم نوع واحد؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن نتحدث عن الانتخابات البرلمانية.

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

البرلمانية، إذن، النظام البرلمانى غير انتخابات المحليات، فى هذه الحالة إذا أردتم لدى اقتراح محدد لا يخرج عن بضع دقائق.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن لا نتحدث فى تفاصيل.

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

اقتراح محدد، الانتخابات تتم وفقاً لأحكام القانون، نحن هنا لن نضع نظام انتخابى محدد إنما نتركها للقانون بشرط أن يكون النص الدستورى مفتوحاً حتى إذا ما جاء القانون ونص على نظام معين وفقاً للحالة التى عليها لا يحكم عليه بعدم دستوريته.

ثانياً، بالنسبة للانتخابات التالية لهذا الدستور تتم بانتخابات القائمة النسبية هذا ظرف استثنائى، أما الأصل أنه بعد هذه الانتخابات يترك للقانون تحديد النظام الانتخابى وأن يدرج فى نص المادة أن جميع الأنظمة مفتوحة حتى لا يطعن فى أحدها بعدم الدستورية، هذا يشبه النظام الضريبى، النظام الضريبى ينص عليه بصفة عامة ثم يترك للقانون.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

سيادتك منذ بداية الدستور وحتى نهايته واضح أننا أمام ثورة تشريعية فى الدستور، هناك قرارات ثورية أخذت مثل إلغاء كذا وكذا، فلابد الآن أن نكمل ثورتنا فى الدستور بشكل عام.

لو كانت الضمائر تتحدث عن تحسين الوضع فى مصر فأنا مع النظام الفردى، ولكن إذا أردنا أن نحيى أحزابنا ولا نعطيها رصاصة الموت ونكون أكثر رحمة بها مما فعلته هى معنا، لابد أن يكون للأحزاب دور فى الفترة القادمة، إما أننا نؤسس جميعاً لحزب واحد وهو حزب الإخوان المسلمين ، وسيظهروا فى فترة من الزمن لأنهم يعلمون كيف يعملون تحت الأرض، لابد أن يكون النظام مختلطا، الثلثين فردى، والثلث قائمة، والقائمة تكون محددة، قائمة وطنية على مستوى المحافظات كلها يمثل فيها كل فئات المجتمع لكى يكون فعلاً لهم موقف سياسى واضح فى الانتخابات القادمة، قررنا نظاماً فرديا مطلقا نؤسس بدون قصد نظاماً لصالح الإخوان المسلمين كحزب واحد يقوى تحت الأرض وسيظهر فوق الأرض، ما نرشحه كمناصرى العمال وأنا واحد منهم أن يكون نظام مختلط، الثلثين للفردى والثلث للقائمة بشكل تميز فيه الفئات المختلفة.

السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة، خبراتى الانتخابية فى غاية الضآلة لأننى لم أكن مرشحاً ولن أكون، وبالتالى سأتحدث عن شىء أعتقد أنه مهم ولكنه غائب عن الذهن العام، الذهن العام مستقطب بالكامل لنظام القوائم أو الفردى أو المختلط بينهما، والحقيقة لا أجد داعياً أن أتحدث عن عيوب أيا منهما لأن من سبقونى تحدثوا فى هذا باستفاضة ولا يوجد داع للإضافة، ولكن أنا أقول أنه لا يوجد نظام انتخابى مثالى، كل نظام له محاسنه وعيوبه، والنظام الفردى ونظام القوائم فيهما نفس الشىء، ولذلك بالأمس مجموعة الشباب التى عرضت علينا فكرهم يحاولون أن يخلصونا من عيوب النظامين لأن البديل الثالث وهو المختلط فسنكرر نفس الحكاية، ولذلك إذا أردنا أن نعمل شىء جديد تخرج خارج الحصار الذى نحن فيه منذ سنوات طويلة بين (النظامين أو الخلط بينهما) أرجو أن ننظر فى اقتراح الشباب بالأمس، وهو مبنى على أساس تقسيم الدوائر إلى دوائر ليست كبيرة جداً تصعب الحركة على المرشح الفردى ولا دوائر صغيرة لا تجوز للقوائم، فتكون دوائر متوسطة من ٣ إلى ٦ مقاعد والناخبون فيها يتراوح عددهم بين ٤٠٠ألف إلى ٨٠٠ ألف، هذه الدوائر تجرى فيها الانتخابات على أساس ما يسمى نظام قوائم الاختيار الشعبى الحر، ماذا يعنى؟ أن نتيح نظام القوائم للأحزاب أو الائتلافات ونتيح فى نفس الوقت الفرصة للترشح على أساس فردى، فرد وحده ممكن يكون قائمة أو مجموعة من الأفراد الذين نقول عليهم أصلاً كما يترشحوا بأشخاصهم فرديين أو مستقلين يكونوا قوائم أيضاً.

الانتخابات تجرى بطريقة غاية فى البساطة أن تكون هناك قوائم، كل قائمة لها رمز (صورة) وكل ناخب له رمز (صورة)، المطلوب من الناخب فى التصويت أن يعلم على علامة أو رمز الناخب الذى يؤيده وهذا يكفى، لو أزاد على ذلك ووعيه زاد وأشر على القائمة يكون شىء عظيم، لكن هذا ليس ضرورياً.

الفرز أيضاً فى غاية البساطة، نحصر القوائم كل واحد حصل على عدد إيه؟ وبموجب الأعضاء والثمن الانتخابى للمقعد فى الدائرة المعينة نقول الحزب أو القائمة أخذت مقعداً أو مقعدين وتقسم، بعد ذلك، السؤال الآخر، من من هذه القائمة سيأخذ المقعد؟ الرجوع إلى اختيارات الناخبين داخل القائمة سيحدد على طول من هم المستحقون للمقاعد، هذه الانتخابات تجرى فى جولة واحدة ولا تحتاج إلى إعادة والنتائج تعلن فى نهاية الجولة الأولى، فوفرنا جزء كبير من التكاليف.

أيضاً، هى مرتبطة بالاختيار الحر المطلق للناخب، لا حزب يفرض قائمة يرتبها على مزاجه، والناس تشعر أنها تؤيد هذه القائمة لكن هو لن يكون صاحب الكلمة فى اختيار النائب الذى يريده لأن الحزب مقرر ذلك بشكل احتكارى، هذا سيلغى بالكامل.

وأقول إن إذا كان لنا ملاحظات على القوائم فى ضوء التجربة السابقة لأن ترتيب القوائم فى الحقيقة فى بعض الأحيان لم يكن يرتب الناس حسب شعبتهم وإنما حسب عوامل أخرى قد لا ترضى الناخبين وحتى لا ترضى المرشحين أنفسهم، فكان هناك نوع من عدم الرضا، وأنا أعتقد أنه عندما نضع القوائم بحيث إن الترتيب رقم واحد له فرصة فى أن يختار مثل صاحب الترتيب رقم ستة أو سبعة الذى يقرر هنا ليس الترتيب الموضوع وإنما اختيار الناخبين، لو الناس أعطت أصواتهم لرقم ستة هو سيكون رقم واحد وهكذا.

أرى أن هذا النظام أيضاً يتيح للأحزاب فرصة تطوير قدرتها ، وهذا ليس متوفراً لو أخذنا بالنظام الفردى وتجاهلنا نظام القوائم، أرى أيضاً أنه حينما نتحدث عن تجاوز عيوب النظامين لا نستطيع إلغائهما وإنما نجمعهما فى حالة الخلط بينهما، وبالتالى أرى أن الحل الذى نصل إليه أوتوماتيكيا الآن وهو النظامين مع بعضهما هما بنسب نحن الذين نقررها وليس الناخب الذى يقررها، أعتقد أن هذا نوع من التعسف إذا جاز هذا التعبير، إنما لو تركنا الحرية للناخبين هم لو يريدون انتخاب نظام فردى عندهم ذلك، لو قوائم موجود ذلك، النسبة هم الذين يقرروها لو الناس فى مصر كلها تريد الانتخاب على أساس مقاعد فردية لهم هذا، لو يريدون الانتخاب فى كل الأحوال على أساس القوائم لهم هذا، لو يريدون الخلط سيخلطون بالطريقة التى يرونها مناسبة.

أعتقد أن هذا أقرب إلى العدل وفى نفس الوقت له مزايا، وأرجو وحضراتكم بالأمس لم يكن هناك وقت أن تسمعوا إجابات على الأسئلة التى طرحتموها على هؤلاء الشباب لكن أنا علمت وهم أرسلوا إلى رسالة يشكروكم فيها على أنكم استمعتم لهم بالأمس وأرسلوا الكثير من التفاصيل أرجو قراءتها على البريد الإليكترونى لحضراتكم، وأقول هذا الكلام والله ليس لى غرض أبداً لا فى مساعدة أحد ينوى الترشح ولا نفسى لأننى لم أترشح ولن أترشح.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

سيادة الرئيس، الحقيقة يحكمنى عدة نقاط فى الحوار اليوم أننا لا نقرر نظام انتخابى دائم إنما نضع نظام مفتوح للمشرع وللبرلمان القادم، كى تتاح له كل الفرص فى أن يقع اختياره إما على النظام الفردى أو القائمة أو المختلط، وأيضاً فى إطار أننا ملزمون أن نقدم رؤية لأول انتخابات برلمانية لا تقع فى مطب المشكلات التقليدية القديمة، لفكرة القائمة ولفكرة الانتخابات الفردية، وأيضاً تؤدى إلى تمثيل معقول لكل قوى المجتمع الضعيفة انتخابيا وأيضاً تتفادى التعقيدات التى تحتاج إلى وقت لكى يتفهمها المواطن فى القراءة والاختيار والانتقاء.

وأنا لن أشرح لأحد عيوب نظام الانتخاب بالقائمة أو الفردى هذا وذاك معلومان، لكن أيضاً نحن عندنا إشكالية أننا لا نريد أن نحرم الأحزاب من أن تكون صاحبة فرصة فى العمل الجماهيرى خلال أول برلمان قادم، ولا نريد أيضاً أن نضيع فرصة أن يسيطر الشارع المصرى بإرادته الحرة على أنه يخرج العناصر التى يريدها للتعبير عنه، أنا من رأيي أن المرحلة الانتقالية ليست التى نحن فيها فقط، إنما المرحلة الانتقالية تشمل البرلمان القادم وتشمل الرئيس والحكومة القادمة، بمعنى أنهم عندهم مسئولية استكمال المرحلة الانتقالية، نحن وضعنا البنية الدستورية وملامح البنية الانتخابية، هم سيكملون كل شىء، وبالتالى يجب أن نساعدهم بأن نهيئ أفضل عملية اختيارية لهذا التمثيل.

عندى تصور لطريقة الانتخاب، لا تدخلنا فى تعقيد القوائم ولا فى تسطيح الانتخابات الفردية، لاشك أن هناك خطورة الدوائر الواسعة سواء فى انتخابات القائمة أو الفردى فى قدرة تفتيت الأصوات.

لأن الأحزاب العقائدية هى الأكثر قدرة على توجيه أصواتها المتناثرة فى أرجاء المحافظة أو الدائرة الكبيرة لصالح مرشح أو قائمة بعينها وبالتالى فرصتهم فى الفوز تكون أعلى، وهذا لا علاقة له بالنظام الفردى أو القائمة، لأن الاثنين يقعان تحت ذات المظلة والمحظور.

أنا قراءتى للشارع مثلما رصد كل الناس، أن الشارع مزاجه العام فردى، مزاجه اليوم فردى، لكن أيضاً القضية ليست بالمطلق تحقيق المزاج الشعبى بلا تعقل، نحن عندنا دوائر فردية الآن موجودة بحدودها وهى ٢٢٢ دائرة، أرى أن تتم الانتخابات فى هذه الدوائر فقط بنظام القائمة على مقعدين، ويكون متاح للأحزاب أو حزب واحد أو مجموعة أحزاب أن يكونوا قائمة، ومتاحة للمستقلين أن

يشكلوا قائمة ويدخلوا على ذات المساحة المحدودة التى تسقط حجة الهيمنة العقائدية، فهى تحقق فائدة ضيق الدائرة وأيضاً تتيح فرصة للمستقلين أن يشاركوا ويثبتوا وجودهم فى الشارع، وأيضاً لا نحرم الأحزاب من أن تنتقى العناصر القيادية التى تطرحها وتسمى قائمتها باسم المرشحين المقدمين، وذلك سيجعلنا ننهى الانتخابات من الجولة الأولى وليس الثانية، بمعنى أن القائمة نجحت، وهكذا فى كل الدوائر.

يبقى تشكيل القوى المهمشة انتخابياً، وأيضاً يجب أن نبنى الأمر على أن نراعى فى تمثيل هذه العناصر أن تكون مختبرة انتخابياً، أى تكون مطروحة فى الانتخابات، ولى تصور نظرى أطرحه على حضراتكم يقول الآتى: "ممكن أضيف على الـــ ٤٤٤ عضو ٩٦ عضواً جديد، كيف؟ عندى ٣٢ محافظة، هم ٢٧ لكن أنا أعتبر القاهرة ٤، الجيزة ٢، الإسكندرية ٢، يكون عندى ٣٢ محافظة، سنأخذ من كل محافظة أعلى الحاصلين على الأصوات من بين الأقباط ١، أعلى الحاصلين على الأصوات من المرأة (٢)، أعلى الحاصلين على الأصوات من العمال والفلاحين (٣)، وبالتالى نكون أنجزنا ٣٢ عضو قبطى دخلوا المعركة الانتخابية ولم يأتوا على حساب الدوائر التى لم ينجحوا فيها، ٣٢ عضو عمال وفلاحين، ٣٢ امرأة تم اختيارها بشكل انتخابى محدود، فمثلا محافظة سوهاج، أعلى سيدة حصلت على أعلى أصوات من القوائم لأن هذا معناه أن المرأة لابد أن تدخل الانتخابات، ولابد من دخول القبطى، أعلى سيدة وقبطى أخذا أصوات فى محافظاتهم، هؤلاء سيكون مجموعهم ٩٦، نحن وضعنا تصور أن رئيس الجمهورية يعين ٥٪، لا، رئيس الجمهورية يعين ٩٦ باعتبارهم الحاصلين على أعلى الأصوات التالية وبالتالى نكون حققنا العملية الانتخابية المفتوحة بدون قيود.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

؟٣٦

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

٩٦يعينهم الرئيس ، ٣٢ امرأة، ٣٢ قبطى، ٣٢ عمال وفلاحين، هؤلاء سيصدر قرار جمهورى بتعيينهم فى البرلمان ويصبحوا أعضاء فيه، وبالتالى يكون عدد البرلمان ٥٤٠ عضو، نحن بذلك لم نزيد عدد الأعضاء إلى عدد كبير ولا تجاهلنا القوى الموجودة، وذلك ممكن أن يكون موجوداً لدوره أو

دورتين على اعتبار أننا نتيح فرصة أن القبطى سيشارك فى الانتخابات، والسيدة والعامل والفلاح، مرة ومرتين يكون أخذ فرصته فى الظهور والخبرة، وبالتالى لم نخرج فى قاعدة التعيين عن قاعدة الانتقاء، وأتينا بأناس لهم أصوات جماهيرية، أرى أن ذلك الأقرب عملياً، لأننا لا توجد لدينا فرصة أن نخطط ونضع خطوط نفرضها على المجتمع خلال المرحلة القادمة، نحن فى مرحلة انتقالية عاجلة تقتضى أن نضع هذا النظام بشكل عاجل ومؤقت لكى يأتى البرلمان القادم بـــ ٥٤٠ عضو يرسموا سياسة المرحلة الانتقالية القادمة والسياسة التشريعية التالية لها، وشكراً.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

شكراً، بعد أن استمعنا بالأمس لعدد الخبراء الذين تحدثوا عن النظم الانتخابية واضح أن هناك عيوب ومحاسن فى كل نظام، ما هى ظروفنا؟ حالياً هناك أحزاب لابد من تقويتها ولا نتجاهلها، فى الوقت نفسه هناك مصلحة عامة خوفاً من أن تأتى الصناديق بما لا يعمل على صالح المجتمع بعد تجربتنا السيئة، فلابد من الجمع بين الشيئين، ويجب أن تكون الدوائر صغيرة، ولابد من الحفاظ على الأحزاب والسياسة العامة فى الظروف التى نمر بها الآن، العامة يقولوا أن النظام الفردى هو الأصلح فى هذه المرحلة، نحن لا نعرف بالضبط، لكن الأوفق أن نجمع بين الاثنين بما يتفادى أخطاء الماضى، اقتراح السيد النقيب سامح عاشور معقول لكن يحتاج إلى تفكير فى طريقة عمله.

مسألة المرأة، كل واحد يأخذها ، لكن لا توجد نية للمرأة أن تدخل، وأعتقد أن ما قاله خالد يوسف يدل على مدى تعمق التحزب ضد المرأة، أنا أهنئه على إبداعه فى الأرقام التى قالها.

السيد الدكتور عبدالله النجار:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة أريد الحديث عن الانتخابات من ناحية الواقع المصرى الذى نعايشه فعلاً ويأتى بعد ذلك التأصيل النظرى أو الدستورى .

سيادة الرئيس، نحن فى التجارب الانتخابية الخاصة بنا فى البرلمان كشفت عن ظاهرة تنافى مقصود إنشاء المجالس النيابية وتنافى أيضاً الواجب الذى يتعين على النائب أن يمارسه، الواقع كشف سيادة

الرئيس، أن النيابة خرجت عن إطارها فى البرلمان، المفترض أن النائب بمجرد أن ينتخب يمثل شعب مصر بأكمله وبالتالى الدائرة أو أنه مصنف على دائرة معينة هذا أمر يخالف النظام الانتخابى ويخالف إنشاء السلطة التشريعية فى المجتمع وتنظيم الدستور له، وللأسف الممارسة الماضية أثبتت خلاف ذلك تماماً، بينت أن النيابة مجهود فردى خالص، النائب يستميت للحصول على هذه النيابة ، بالاستماتة وكثرة الإنفاق وتبذير المال وتزكية النفس والبلطجة وتقفيل الصناديق واستعمال السلاح، وكل هذه الأمور لتبرز الجانب الشخصى على حساب الجانب العام أو الصالح العام لهذا البلد.

الأمر الثانى، الذى ترتب على ذلك أن ممارسة النيابة تحت البرلمان أصبحت ليس التعبير عن صالح مصر، بل كنا نسمع خطبا طويلة تحت البرلمان النائب يقول " يا سيادة الرئيس إن المجارى قد انفجرت فى البلد والطريق الفلانى... "كل الكلام كان عن مطالب فردية داخل البرلمان وتحت قبته بل كنا لا نرى النائب فى التليفزيون إلا منحنياً أمام الوزير يطلب منه خدمة لابن دائرته حتى يظهر أمام الجماهير، وكأنه يخدم وله قدرة على هذا الأمر، وكان الوزراء قد اخترعوا شيئاً اسمه التأشيرة المضروبة والتأشيرة الصحيحة، وأذكر أن أحد الوزراء ذات مرة جاء له شخص من أبناء الدائرة التابعة له وكان حاصلاً على تقدير مقبول قال له أنا أريد أن أعمل وأنا متخرج من كلية الشريعة وأريد أن أعمل معيداً، فكتب الوزير تأشيرة "السيد عميد الكلية أرجو التفضل بتعيين حامله معيداً بكليتكم الموقرة" مع تحياتى ثم وضع الختم الخاص به، وعندما أتى طالب العمل بهذه الدعوة استبان أن هذه المسألة عملية لا تمت لأداء برلمانى محترم أو صحيح بأية صلة.

أنا مع الانتخاب الفردى يا سيادة الرئيس، الانتخاب الفردى يدل على أن الناخب يعرف واحداً ويثق فيه ويعطيه الصوت الخاص به، وهى فكرة النيابة كذلك، النيابة هى أننى أنيب واحداً غيرى يمثلنى لأننا كشعب لا نستطيع كلنا أن نكون فى البرلمان، لأننا ٩٠ مليوناً فنريد أن نختار من بيننا مثلاً ٤٠٠ أو ٥٠٠ يؤدون هذا العمل عنا، فأنا أعرف واحداً معيناً وأثق فيه، الأصل فى فكرة الانتخاب أن يكون فردياً ويجب أن نركز على هذا المعنى، لكن لأن الانتخاب الفردى شابه ما شابه من سوء التعامل وسوء التناول فى المرحلة الماضية ظهرت هذه الأمور وهى استغلال النيابة للصالح الشخصى والاستئثار بها والابتعاد بها عن العمل الوطنى والضمير الجمعى الذى يدل على أن هناك إحساسا بهذا البلد، فكان من

الواجب أننا نعدل هذا الانتخاب الفردى أو ندخل عليه بعض التعديلات، أنا استمعت إلى الكلام الذى قاله الدكتور عمرو الشوبكى أننا نعمل ثلاثة أرباع أو ربع أو ثلثين أو ثلث، أنا مع الربع، الربع يكون جيداً جداً أننا نجعله استثناء من القوائم الفردية على أن يكون كما يلى إذا لم يكن بد من القائمة.

أولاً، لابد أن يكون الربع فى حدود المحافظات كلها ، بحيث أنه يكون على مستوى المحافظات وأن يضمن فى القائمة التى تعد فى المحافظات تمثيلاً عادلاً لبعض الفئات التى تحتاج إلى مساعدة، ولا أريد أن أحدد الفئات حتى لا أصيب مشاعر أو أحاسيس وأنا طبعاً أعتز بالمرأة وأعتز بأشقائنا الأقباط اعتزازاً هم يعلمون مقداره، لكن أنا لا أريد أن أدخل فى مفاضلات إنما لابد من العمل على هذه المساواة.

وكذلك أيضاً الكفاءات التى لا تستطيع خوض الانتخابات، الدكتور طلعت يقول إن مسئول الشباب فى مجلس الشعب كان عنده كام سنة، وهذا صحيح لأن الشباب ليس شباب السن وإنما هو شباب القلب، فكان تصرفا صحيحاً إلى حد كبير، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

نيافة الأنبا بولا:

فى نقاط سريعة:

أولاً، أرجو وإن كنا نضع نظاما انتخابياً إلا أنى أتمنى لجودته أنه يكون لكل مرة، هذا النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أرجو أن يكون النظام الانتخابى القادم مرآة تعكس تركيبة المجتمع، ولنترك المشاعر والأحاسيس، نريد هذا على أرض الواقع، بما فى ذلك التقسيمات الجغرافية مثل النوبة وغيره. أرجو أن يكون مرآة لطموحات من قاموا بالثورة وعدم تهميشهم، وهنا أقول قبل الحديث عن النظام الانتخابى أرى أن الأكثر أهمية هو تأكيد صغر الدائرة الانتخابية، وإلا سوف يكون البرلمان القادم بصورة أو أخرى صورة فى تركيبته من برلمان سنة ٢٠١٢ نجاح الإيديولوجيات المتواجدة فى كل قرية وفى كل نجع، ودور رأس المال الذى يستطيع أن يغطى دائرة واسعة جداً لا يقدر الكفء أن يغطيها وبالتالى لا يقدر أن يغطى

كل اللجان بمندوبين، بغض النظر عن النظام أنا لا أقف ضد نظام معين ولكنى أتشدد متمسكاً بوجود آلية فى أى نظام تمكن الثلاث فئات الذين سبق وذكرناهم.

أنا أرى أنه فى الإجمالى موجود ثلاث أطروحات أو ثلاثة أشكال من الأنظمة التى وضعت، أرى الدكتور عمرو الشوبكى وضع الدائرة صغيرة مع عدد كبير من الفردى مع قائمة وجعلها على مستوى المحافظة بتعديلات من الأستاذ خالد يوسف بوضع ضوابط للفئات الثلاث أنها توضع فى القوائم مع ردى للدكتور طلعت أنه ممكن أن أختار القائمة مع اختيار الفرد أو ترتيب القائمة وفقاً للفئات المتعددة وتكرارها كما يحدث فى قوائم تونس بخصوص المرأة.

هذه الفكرة قالها بشكل آخر الأستاذ ضياء رشوان ، ولكن بدلا من قائمة على مستوى المحافظة جعلها قائمة وطنية على مستوى البلد كله، إنما الفكر متشابه بين الثلاثة، الفكرة الثانية التى قالها الدكتور أبو الغار وأكدها الدكتور عبدالجليل وأساء إليها من عرضوها بالأمس، وأكرر هذا الكلام لأنهم أكثروا الكلام فى المقدمات لم يكن لها داع، فكرة وجيهة ولكن تحتاج الرد على أمرين.

١- كيف سوف تمثل الفئات الثلاث؟

٢- ماذا عن قسمة القوائم؟ وعندك ٨٠ حزبا أو أقل ماذا سوف تفعل فيها؟

الفكرة الثالثة التى طرحها الأستاذ سامح عاشور استبقى الدائرة الضيفة وجعل دائرة الفردى هى دائرة بالقوائم، وقال إن الذى لم ينجح بعد ذلك الذين رفضهم الشعب سوف يعينهم الرئيس، وهى تحتاج إعادة صياغة فقط، وقال يعينهم، ويكونوا أنصاف أعضاء كما كان يحدث فى التعيين؟ لا نقبل أنصاف الأعضاء مرة أخرى فى مصر ، فله كامل العضوية وهى تحتاج إلى تأكيد، أنا أرى حتى نحل هذا التشابك سنمد العمل حتى الغد ولن نصل إلى حل، الذين وضعوا الأفكار الثلاثة بمفردهم يجلسون مع بعض ويتوصلون إلى فكرة أو اثنتين ويتم التصويت عليها من اللجنة وينتهى الأمر وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

أريد توضيح شيء يا سيادة الرئيس من فضلك.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

يا أستاذ سامح خد بالك نحن لا نناقش، كل هذا خارج النقاش، كل هذا لا علاقة له بالمادة التى سوف توضع فى الدستور.

الدستور سوف يذكر ماذا سنفضل أو نتحدث فى ماذا فقط؟ كل هذه التفاصيل ليست موجودة.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

أنا لا أختار أنصاف أعضاء أو أعضاء بلا صلاحية، هؤلاء سوف يكونوا أعضاء كاملى العضوية لأنهم أصلا دخلوا المعركة الانتخابية وهذا نظام معمول به فى مسابقات....

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هو يتحدث فى السياسة.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

أنا أتحدث إليه فى السياسة أيضاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لا، لأن النائب المعين قطعاً هناك أمور..

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

لا، أنا لا أقصد معينا، ممكن بحكم موقعه أن يعتمد أى يصدر به قرار.

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

نحن نتحدث فى موضوعين وأنا أحب أن أركز عليهما، نحن نتفق على فكرة التمييز الإيجابى لصالح فئات معينة أم لا، وأنا بالأمس تحدثت فى هذا الموضوع وكان اقتراحى محدداً وهو كالآتى "ونحن محتاجون أن نتحدث عن ٢٠٪ من المقاعد للنساء، ١٠٪ للأقباط، ٢٠٪ للعمال والفلاحين لماذا؟ أولاً ٢٠٪ للنساء ، لو أننا نحاول أن نعمل إنجازاً تاريخياً فى هذه اللجنة فأقل من هذا سوف يكون غير مقبول، نحن

نريد أن نعمل شيئاً حقيقياً، نحن رأينا قبل ذلك ٥٠٪ و١٠٪ لكن حق الله هو ٥٠٪، إنما نحن نريد الحصول على الحق التدرج، الغرض من كلامى أننى لا أريد أن نتكلم فى موضوع التمييز الإيجابى وبعد ذلك نقلل النسب حتى نجد ٥ سيدات و٣ أقباط، أنا أتحدث فى شىء واضح وأنا أريد أن نتحدث فى هذا الموضوع بوضوح عندما نتحدث فى التمييز الإيجابى نتحدث فى نسب أولاً.

فكرة ٢٠٪ عمال وفلاحين أقترح أنها فكرة جيدة، لماذا؟ كما قلت بالأمس أنا لا أرى أن ٥٠٪ حقا تاريخياً، لا يوجد شىء اسمه كذلك، التمييز الإيجابى ليس حقا ولكنه وسيلة لتحقيق هدف، إنما من الجائز أننا نلغى نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين تدريجياً نعملها بشكل تدريجى، فأنا أرى أن هذا ممكن يعمل به لمدة دورة وبعد ذلك نرى، إنما أنا مصرة على فكرة ٢٠٪ نساء، ١٠٪ أقباط، وبالتالى أرى أن نظام القوائم هو الأفضل إلا لو أن أحداً يعرف طريقة نحقق ذلك بنظام آخر، نظام القوائم هو الذى من الممكن أن يساعدنا أن نحقق كل الذى نريده، هذا شىء.

الشىء الآخر نحن سمعنا أشياء كثيرة عن القوائم والفردى، ولكن أنا أريد أن أقول إننى أتمنى أن نعمل نقلة نوعية للحياة السياسية المصرية أن نائب الخدمات موجود ولن يختفى ولكن ممكن يكون عندنا نواب سياسيون أكثر قليلا، أتخيل ذلك، فكرة أن الأحزاب السياسية لابد أن تكون موجودة، أنا أريد أن أذكركم أننا فى لجنة نظام الحكم اتفقنا على النظام الشبه رئاسى وأعطينا صلاحيات لرئيس الوزراء، نحن ماذا نفعل؟ لو نحن نريد انتخابات فردية نرجع للنظام الرئاسى، لأننا نقول الآن إن رئيس الوزراء من الحزب الذى حصل على أغلب المقاعد أو من المفترض أن تكون هناك كتلة ما فى البرلمان هى التى سوف تشكل الحكومة، إذن ماذا نفعل؟ الآن نحن عملنا نظاما (شبه رئاسى) وبعد ذلك فى الانتخابات نعمل شيئاً يفسد هذا النظام، فأنا أرى أن هذا مرتبط بالنظام (أى نظام القائمة) الذى اخترناه فى لجنة نظام الحكم، أيضاً نحن سمعنا أفكاراً جديدة أمس، ممكن نفكر فيها قليلاً ، فكرة القوائم لا تستبعد المستقلين، المستقلون ممكن أنهم يشكلون قوائم، فكرة أنه توجد أشكال مختلفة من القوائم ممكن نختار فيها بطريقة مختلفة، هذه فكرة جديرة بالمناقشة، أنا غرضى ألا ننظر تحت أقدامنا لو أعطينا أنفسنا فرصة سوف نفكر فى طرق مبتكرة نحاول بها أن نخرج أنفسنا من المأزق الذى نحن فيه.

وأخيراً أنا أرى أننا نتفق على النظام ولا ندخل فى تفاصيل لأن ذلك الذى يجب أن يعمل بعد ذلك، ليس معقولا أننا سوف نكتب مع بعض الدوائر، هذا شيء غير ممكن نستطيع أن نتفق على مادة واضحة وصريحة نتحدث عن النسب التى نريدها من هذا النظام أن يحققها، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

فى الحقيقة أنا سوف أكمل إضافة بسيطة على ما تفضلت به الدكتورة هدى لأننا تقريباً تداولنا فى الأمر، نحن بصدد نص دستورى ولسنا مشرعين، وأن يكون النص الدستورى لا يحتمل أن تكون هناك تفاصيل إجرائية متعلقة بالحسابات والنسب وكافة هذه التفاصيل.

ولذلك أنا أتصور أن النص الدستورى بصياغة ما، تسمح بأن يكون هناك نظام انتخابى مختلط على ألا تقل نسبة المرأة فى كل الأحوال عن نسبة مئوية، الأقباط نسبة مئوية والعمال والفلاحين نسبة مئوية، والشباب نسبة مئوية، وهذه النسب التى من الممكن أن نتداول بشأنها ونصل إلى أفضلها بحيث تسمح بأن تكون ضمن نص دستورى رصينا، أما تفاصيل العملية الانتخابية هذه التى سوف يعملها المشرع، والمشرع فى الحالة التى نحن فيها غالباً ستكون وزارة الداخلية إضافة إلى الحوار المجتمعى، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ حجاج آدول:

شكراً سيادة الرئيس.

أرى أنه مهما كان نظام الانتخابات الذى سوف يتفق عليه، أن يراعى ملاحظة الدكتور عمرو الشوبكى والدكتور أبو الغار ، الدوائر الصغيرة الخاصة فى المحافظات الحدودية مثلاً نصر النوبة ٦٥ ألفا، سيوة ٣٠ ألفا، سيناء ١٨ألفا وغيرهم، يجب أن يكون لهم تمثيل فى برلمان مصر، فهم من مصر ولهم

وجهات نظر مكملة للمجموع، لى ملاحظة سريعة مقعد النوبة فى البرلمان انتزع عام ١٩٨٦ وسرنا بدون مقعد برلمانى حتى الآن، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور السيد البدوى:

فى الحقيقة كنت أفضل أن يكون الدكتور عمرو موجوداً، ولكن أنا أسجل بعد إذن حضرتك يا سيادة الرئيس، احتجاجى الشديد على الدكتور عمرو الشوبكى ومقاطعته بصورة لم أعهدها من الدكتور عمرو الشوبكى برفع الصوت، الشباب قد أعذرهم فى هذا ، أما شخص فى حجم الدكتور عمرو الشوبكى ويبدأ يرفع يده ويرفع صوته، شىء فى الحقيقة غير مقبول بالنسبة لى.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

أنا أعلم أنك شخص متسامح يا دكتور سيد.

عمرو الشوبكى من الناس اللطفاء.

السيد الدكتور السيد البدوى:

أمر غريب على الدكتور الشوبكى، لأول مرة أرى الدكتور عمرو الشوبكى بهذه الصورة وبهذا الانفعال وبتلك المقاطعة قبل أن أكمل حديثى، فأنا أسجل هذا الاحتجاج.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

أنت تعلم أننى لست وفدياً.

السيد الدكتور السيد البدوى:

مثلما قالت الدكتورة هدى، النظام الانتخابى الأمثل هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الحكم ، وكل نظام انتخابى له عيوبه ومزاياه، والنظام الأمثل هو الذى تتعدى مزاياه عيوبه.

نظام الحكم نحن اخترنا نظاما مختلطا ولا أريد أن أقول شبه رئاسى، نحن اخترنا نظاما مختلطا وهناك توازن بين سلطات الرئيس وسلطات الحكومة أو البرلمان، وبالتالى هو نظام مختلط وتوازن بين سلطتين، فالنظام الانتخابى الذى يجب أن نتوافق جميعاً حوله، وهذا يجب أن يكون بالتوافق حتى لا يقف فى الـ٧٥٪ لأن ١٢ صوتا يوقفون هذا النظام فلابد أن يخضع لتوافق كامل هنا قبل التصويت.

الذين يتكلمون عن الأحزاب وضعفها وأنها لا تمثل غير ٥٪ من المجتمع، أنا أريد أحداً من حضرات الأساتذة المختصين بالنظم السياسية أو بالعمل السياسى يقول لى أعضاء الحزب الجمهورى يمثلون كم فى المائة من عدد سكان المجتمع الأمريكى، وأعضاء الحزب الديمقراطى يمثلون كم فى المائة من المجتمع الأمريكى، لكن هناك فكر يؤيده شعب، هناك فكر ليبرالى يؤيده شعب، هناك فكر اشتراكى يؤيده شعب، هناك فكر قومى تؤيده شريحة من الشعب، فلا نستطيع أن نقول حجم الأحزاب هو ما تستحقه الأحزاب من تمثيل، إذا كنا نتحدث عن ديمقراطية أيام حسنى مبارك كانت هناك كل مظاهر الديمقراطية، كانت هناك حرية تعبير وحرية صحافة، كان هناك قضاء مستقل، كانت هناك مؤسسات مالية واقتصادية قوية، كان هناك كل شىء، ولكن كان ينقص هذا النظام شىء واحد وهو تداول السلطة، نظام أو حزب واحد من سنة ٥٣ يحكم منفرداً، بدون تداول سلطة لا تكون هناك ديمقراطية سموها أى شىء آخر غير أنها ديمقراطية، متى يحدث تداول للسلطة؟ يحدث تداول للسلطة عندما تكون لدينا أحزاب قوية قادرة على تداول السلطة، وبالتالى الذى يقول عندنا أحزاب ضعيفة هذا أدعى أننا نعمل لها نظاما نقويها به وليس أضعفها به، انتخابات ٢٠١٢ أصبح هناك شكل لتيارات حزبية داخل البرلمان، فى ٢٠١٢ جبهة الإنقاذ حصلت على ١١٦ مقعداً فى البرلمان فى انتخابات القوائم وحصل الإخوان على ١١٥ مقعداً من ٣٣٢ مقعداً، أنا لن أعد النسب التى حصلنا عليها ، لكن كان عندنا تيار ليبرالى مشكل، كان عندنا تيار يسارى مشكل فى التجمع والتيار الشعبى، كان عندنا تيار قومى مشكل فى الكرامة والناصرى، وتبلورت اتجاهات حزبية داخل البرلمان وجولة وراء جولة ، سوف تبدأ هذه الأحزاب تشد عودها، أنا أريد أن أقول عيوب النظام الفردى.

أولاً، النظام الفردى، الدكتور عبدالله النجار، قال النائب هو نائب عن الأمة وليس اسمه نائباً عن الدائرة، وبالتالى قانون الانتخابات يسمح لى لو أنا قاعد فى القاهرة أترشح فى أسوان بينما المحليات لا،

لابد أن تكون فى محل إقامتك تترشح لأننى فى مجلس النواب لا أمثل دائرتى ولكن أمثل الأمة المصرية، أصبح عندنا نواب خدمات، نواب عزاءات وتصاريح الدفن، النواب كانوا يتسارعون ليحملوا النعش حتى يظهروا أمام أهل الدائرة أنه هو الذى حمل النعش ، حاملو الحقائب بإذلال أمام الوزراء حتى يحصلون على تأشيرات حتى يرضون، تحول النائب من نائب عن الأمة إلى عضو مجلس محلى.

طبعاً كان هناك مبرر هو ضعف المحليات، نحن نعمل قانونا للمحليات يعيد الاعتبار والهيبة لهذه المجالس المحلية لكى تقوم بدورها، فى الفردى أية أقلية منظمة سوف تكسب، سواء دائرة صغيرة أو كبيرة، فى الفردى أؤكد لكم بخبرة ٩٥ سنة وهى عمر الوفد ، سوف نعيد إنتاج النظام السابق والنظام الأسبق، أنا عندى فى الدوائر الفردية ١٨٪ إلى ٢٠٪ يخرجون مقعد إعادة وأنا لا أضع نظاما أقصى به جماعة أو فصيلا ولكن أقترح نظاما أو نضع جميعاً نظاما يضمن عدالة التمثيل، لا أستطيع أن يأتى لى فصيل منظم، وسوف أذكره بالاسم، التيار الإسلامى تيار منظم بجميع فصائله، فلا يأتى لى تيار منظم بـــ ١٨ أو ٢٠٪ يأخذ منى ٩٠٪ فى البرلمان، وهذا ما سوف يحدث فى الجولة الأولى فى الانتخابات الفردية، وأقسم لكم من الآن وأعتقد أن أحد ممثلى التيارات الإسلامية موجود معنا ويؤكد كلامى، وأعتقد أنه لديه من المصداقية وعدم الالتفاف أن يقول الحقيقة، نظام يستطيعون أن يحشدوا أعضاءهم وكل عضو من أعضاء التيار الإسلامى يكون موكل إليه عدد معين من الناخبين يحضرهم بوسيلة مواصلات يوصلهم لحد الصندوق، وبالتالى أول جولة فى الانتخابات الفردية أقسم لكم من الآن أنه سوف يكون ليس أقل من ٩٠٪ من التيار الإسلامى وفلول الحزب الوطنى السابق، وسيكون فلول الحزب الوطنى السابق أقلية، إذا كنا نريد أن ننتج نظامين سقطا نعمل نظاما فردياً وننتظر ثورة جديدة إن شاء الله، نريد أن نعمل توازنا إذن نريد عدالة تمثيل، لو التيار الإسلامى يستحق ٧٠٪ يأخذهم ولكن لا يحصل على ٥٠٪ أو ٦٠٪ من المقاعد وهو قوته التنظيمية ٢٠ أو ٢٥٪، التيار الإسلامى ينـــزل بمرشح وحيد، التيار المدنى ينـــزل بـــ٧٠ و ٨٠ و ١٠٠ مرشح فتتفتت الأصوات، فى الإعادة يحدث ما يحدث الناس فى التيار المدنى يتهمون بعضهم البعض بأنهم تجار مخدرات،ويطعنون فى شرف بعض ويوزعون منشورات ضد بعض، نفس الكتلة الانتخابية لتنظيم التيار الإسلامى تنـــزل مجمعة تنتخب، وبالتالى أنا لست ضد أن التيار الإسلامى يأخذ حصته ولكن أنا ضد أنه يمثل بأكثر مما له فى الشارع السياسى

حقيقة، وبالتالى أنا أريد أن أقول إن النظام المختلط الذى طرحه الدكتور عبدالجليل مصطفى القائم على الاختيار الفردى الحر، أى إننى أدخل قائمة من خمسة أفراد، قائمة صغيرة، فنحن لم يعد لدينا نسب عمال وفلاحين، أدخل قائمة صغيرة من خمسة أفراد أختار القائمة كلها أو أختار واحداً أو اثنين مع وضع معايير لتمثيل الفئات غير القادرة على المنافسة الانتخابية.

أنا أؤكد لحضرتك أن الأقباط لو تم عمل النظام الانتخابى الحر، أنا سوف أتحدث عن الأقباط بشكل خاص لأن فى الحقيقة حتى نكون واضحين هو لا يوجد اضطهاد لأى أحد آخر فعندما تنـــزل المرأة فلا أحد يقف أمامها لأنها امرأة، عندما ينـــزل شاب فلا أحد ينـــزل أمامه لأنه شاب، لكن عندما ينـــزل قبطى يقفون أمامه لأنه مسيحى، لكى أكون واضحا هذا هو الواقع عندنا فى مصر، نحن فى فترة من الفترات أوجدت حداً من التعصب ومن التربص الدينى بيننا وبين بعض كلنا، لكن المرأة عندما تنـــزل فلا أحد يقول إنى لن انتخبها لأنها امرأة، الناس لا تنتخبها لأنها ليست متواصلة، ولم تحصل على فرصتها فى المجالس المحلية وتتواصل مع الناخبين بعكس الرجل الذى يجلس على القهوة وفى الشارع وفى وسط الناس المرأة بطبيعتها، المرأة المصرية لا تعرف تعمل هذا، لكن هناك دوائر لا تنتخب المرشح الأفضل رغم كفاءته لأنه مسيحى،عندنا دوائر وأنا كنت أتابع انتخابات الوفد نزلت فى قوائم ٨٤ و٨٧ وأديرها من سنة ٩٥، فعندنا دائرة شمال القاهرة سوف ينجح فيها عدد بدون كلام، لكن لا يأخذ ٥٠٪ +١ لكن لو وضعته فى نظام الاختيار الحر سوف يأخذه الناس سوف تنتخبه، شمال القاهرة وشرق القاهرة دوائر فى القليوبية ودوائر فى الشرقية والأقصر وأسيوط وسوهاج والمنيا والإسكندرية والجيزة وبنى سويف، هناك تواجد قبطى لكن لا يحصل على ٥٠٪+١ لكن لو حصل على ١٥٪ فسوف ينجح فى المختلط .. وهناك آليات سوف نبحثها، لكن أنا أتحدث عن أن حرصنا على الديمقراطية يجعلنا نعيد الاعتبار للأحزاب السياسية ولا نتحامل عليها، نعيد الاعتبار لفئات همشت وحوربت وأقصيت، الأقباط فى عهد حكومات الوفد سنة ٢٤ كانوا ١٦، سنة ٢٥كانوا ١٥، سنة ٢٦كانوا ١٧ وانتخابات أخرى حصلوا على ٢٣،سنة ٣٦كانوا٢٠، وسنة٤٢ كانوا٢٧ وكان عند البرلمان٢٤٠،فكانت الناس تنتخبهم ولم يكونوا بشوات، ونيافة الأنبا يخبرك وكان النظام فردياً، ولكن كانت هناك أحزاب قوية حقيقة وليس الوفد لوحده، وليس الوفد لوحده الذى كان قوياً ، أنا أؤيد ما قاله الدكتور عبدالجليل مصطفى

والدكتور محمد أبو الغار القوائم المختلطة التى تسمح بالاختيار الشعبى، الفرز فى هذه المرة وفقاً للدستور سوف يكون فى اللجان الفرعية للاقتراع، المعايير الدولية تقول إن عدد الصندوق يتراوح بين ٦٠٠ و ٨٠٠ ناخب وبالتالى سوف يسمح الوقت أن نفرز القوائم ثم نعيد فرز أفراد، وفى خلال ٣ ساعات تعلن النتيجة، أيضاً فى ظل الانتخابات الفردية لو عدنا بالذاكرة إلى انتخابات عام ٢٠١٠ كان هناك ١٢ ألف مرشح، أتصور فى عام ٢٠١٣ أن عدد المرشحين لن يقل عن ١٥ ألف إلى ١٦ ألف مرشح بعصبياتهم، لأن فى القوائم الحال أهدأ، لدينا السلاح موجود ، وكذلك البلطجة موجودة، ولن تستطيع الشرطة أن تتدخل فى صراع أو خلاف سياسى أو معركة سياسية بين عائلتين، وبالتالى الانتخابات الفردية لن تكون فى صالح لا الظروف الحالية ولا فى صالح إفراز برلمان قوى، أخيراً أود أن أقول علينا أن نتذكر جميعاً برلمان عام ١٩٨٤ الذى كان بالقوائم، وبرلمان عام ١٩٨٧ كان أيضاً بالقوائم، كيف كانت المعارضة داخل هذا البرلمان لنتذكر كلنا كيف كان النواب مختارين معارضين، كيف كان أداء علوى حافظ وممتاز نصار ورفعت المحجوب، القوائم أفرزت نواباً مازالت أسماؤهم محفوظة، كيف استطاع طلعت رسلان أن يصفع وزير الداخلية زكى بدر فى ذلك الوقت وبكل جبروته لأنه خرج عن الحدود، شكراً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (رئيس الجلسة بالإنابة):

شكراً لسيادتك.

السيد الأستاذ رفعت داغر:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة يتضح من الحديث الذى يقال إننا قد انقسمنا إلى شقين أيضاً أو لجزئين أو لفريقين، فريق يؤيد القائمة وهم ممثلو الأحزاب، وفريق يؤيد النظام الفردى، وهم باقى فئات المجتمع، ولكن لنا تعليق بسيط ، وبحكم أننا فلاحون وعندنا الكرم هو شيمتنا، أقترح أن الـ٥٠٪ التى كانت ممثلة للعمال والفلاحين التى تم إرجاؤها لتمثيل بعض الفئات المهمشة مع العمال والفلاحين تكون بنظام القائمة، والـ ٥٠٪ الأخرى تكون بالنظام الفردى على دوائر صغيرة، أى أن الدائرة الصغيرة يترشح فيها نائب

فردى، والـ٥٠٪ الأخرى ٣٠٪ للعمال والفلاحين، و١٠٪ للمرأة، و١٠٪ للأقباط، الـ٥٠٪ يترشح فيها الأحزاب كمجموعة متكتلة ومتجانسة مع بعضها البعض من الأحزاب على الدوائر كلها من خلال المحافظات، أى تقسم على المحافظات والمحافظات تقسم إلى دوائر أكبر قليلاً من دوائر النظام الفردى، وبالتالى ربما تحل هذه الإشكالية الموجودة، وتعطى تمثيلاً أيضاً للأقباط والمرأة والعمال والفلاحين بنسبهم الطبيعية أو شبه الطبيعية، بالإضافة للفردى أيضاً سيكون متواجداً فى دوائره مثلما ذكر هذا الإخوة وطالب به أغلب الشعب، وهذا رأيي، وشكراً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (رئيس الجلسة بالإنابة):

شكراً لسيادتك على كلمتك، وأيضاً على أنك قدمت فكرتك باختصار.

السيد اللواء على عبد المولى:

شكراً لسيادتك، فى الحقيقة أوضح بعد هذه المناقشات المستفيضة ، أننا ليس لدينا ترف فى الوقت لكى نخلق مشكلة ونحاول حلها أيضاً، نحن نضع نصاً دستورياً يحدد ملامح للسلطة المختصة بالتشريع، السلطة المختصة بالتشريع هى للسيد رئيس الجمهورية إلى أن يتم تشكيل البرلمان، سيصدر مشروع قرار بقانون، ذكر أن الداخلية تقوم بهذا ! الداخلية لا علاقة لها بوضع هذا القانون، هناك لجنة عليا للانتخابات، الداخلية رفعت يدها حتى من طبع البطاقات الانتخابية تماماً، دورنا يقتصر مع القوات المسلحة على تأمين العملية الانتخابية، أنا تصورى كأستاذ قانون عام وهو أمر مستقل، أن تقسيم الدوائر يكون فردياً وقوائم، فردى بنسبة تكون مؤشراً للسلطة المختصة بالتشريع، فردى الثلثين، القوائم الثلث، هذه القوائم تضم المرأة والأقباط والشباب والعمال والفلاحين وأى فئات أخرى ، حتى متحدى الإعاقة وما إلى ذلك، بحيث تكون هذه القائمة الاختيار فيها متاح، قائمة إما على مستوى المحافظة أو على مستوى الجمهورية، فى هذه الحالة أكون قد قمت بحل إشكالية فى نص دستورى فى سطرين، يتم إجراء الانتخابات القادمة بنظام يجمع بين النظام الفردى ونظام القائمة على أن تمثل المرأة فى قائمة على مستوى المحافظة أو الجمهورية، وشكراً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (رئيس الجلسة بالإنابة):

شكراً سيادة اللواء.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

شكراً لسيادتك.

بالطبع فى البداية إننى سعيد بهذه المناقشات التى أضافت فى الحقيقة لمعلوماتى البسيطة، إنما فى البداية لابد أن أقول إن المحظور على أعضاء الجمعية تولى مناصب تنفيذية، لم يحدث فى العالم أن مُنعت جمعية من الترشح، لأن الذى يختار هو الشعب، إنما لا نية لدى للترشح ولا عندى إشكالية فى هذه المسألة، إنما الحظر الذى أؤيده هو تولى المناصب الحكومية والتنفيذية فى الحكومة والشركات، لأن فيه مبدأ المجاملة والانتفاع، إنما أن يدخل أى عضو من أعضاء الجمعية أو اللجنة فى مسألة انتخابية فهذا حقه، لأن الشعب هو الذى يختار وليست الحكومة، هذا حقه، أؤكد فقط على ذلك، لم يحدث فى العالم أن أعضاء جمعية تأسيسية منعوا من الترشح، إنما يمنعوا من تولى مناصب تنفيذية أو عضوية بنوك أو عضوية شركات أو ما شابه ذلك، إنما أن يمنعوا من أن يعرضوا على الشعب لاختيارهم هذا أمر فى الحقيقة لم يحدث.

الأمر الثانى، إننا لا نقوم بعمل تفصيلات لنظام انتخابى، نحن نختار نظاماً انتخابياً لا تتجاوز المادة الخاصة به سطرين أو ثلاثة، فى الانتخابات القادمة فقط، لأنه لعدم وجود مجلس نواب لا يمكن أقول للمشرع فى الانتخابات القادمة وألزمه بنظام ما، وهنا المشرع هو رئيس الجمهورية، ولذلك لا يمكن جعلها لفترتين، لأن معنى هذا أننا نقيد البرلمان صاحب السلطة التشريعية الأصيلة والمنتخب من الشعب بنظام وضعه رئيس الجمهورية، وهى سلطة استثنائية هذه مسألة، ولذلك نقول إن النظام الانتخابى الذى سوف يطبق لمرة واحدة بعد نفاذ هذا الدستور يأخذ بالفردى أو يأخذ بالقائمة أو يجمع بينهما بحسبة معينة، هذا كل ما نستطيع أن نقوله فى النص الدستورى.

الأمر الثالث، لا يجوز الربط بين الكوتة وبين طبيعة النظام الانتخابى، فتسويق نظام القوائم بأنه حاملاً وحده لنظام الكوتة فهذا غير صحيح، نظام الكوتة يمكن فى النظامين، أى لا يجوز الربط بين الكوتة وطبيعة النظام الانتخابى بالقائمة أو الفردى، لو أردنا عمل الكوتة يمكن عملها فى النظام الفردى ونظام القوائم مع مراعاة مسألة القسمة، هذه مسألة لا جدال فيها.

الأمر الرابع، لا يجوز الربط بين التزوير وأحد هذه الأنظمة، التزوير كما هو فى القائمة سيكون فى الفردى، الحكومة إذا أرادت التزوير والإدارة التى تريد التزوير تستطيع التزوير فى كلا النظامين، لا يجوز الربط بين تقوية الأحزاب والنظام الانتخابى، لأن النظام الانتخابى ليس مقصوداً به تقوية الأحزاب، النظام الانتخابى يقصد به أن يرصد حالة سياسية ولابد أن تقوى الأحزاب بمفردها، وسأثبت ذلك فى حديثى.

الأمر الخامس، فى العلوم الدستورية السياسية لا أفضلية لنظام على نظام، من يأتى ويقول النظام الأمثل ، فهذا غير صحيح علمياً، لا الفردى أمثل ولا القائمة أمثل، يوجد النظام الملائم وفق ظروف المجتمع فى وقت معين، ولذلك قد يكون الفردى ملائماً فى لحظة ما، وقد تكون القائمة ملائمة فى لحظة أخرى، وقد يكون الجمع بينهما ملائماً فى لحظة ثالثة، ولذلك إطلاق الأحكام على نظام انتخابى أنه الأفضل هذا غير علمى على الإطلاق، لو ذكرنا هذا فسنجد أن كل نظام له مميزاته وعيوبه، وإنما اختيار النظام فى اللحظة المناسبة والملائمة هو الذى يؤدى إلى تقليل هذه العيوب وتعظيم هذه الفوائد، النظام الفردى طبق فى مصر منذ أن عرفت نظام الانتخاب منذ أول حكومة نيابية فى مصر عام ١٨٦٤ برئاسة شريف باشا، ودخل نظام القائمة لأول مرة فى مصر عام ١٩٨٤ و١٩٨٧. عام ١٩٨٤ تحالف الوفد مع الإخوان وحصل كلاهما على ٦٥ مقعداً، حزب العمل لم يمثل، فى عام ١٩٨٧ تحالف الإخوان مع العمل –استشهادى هنا له دلالة آتية فى السياق– وحصلا على ٦٠ مقعداً، فى ٥ سبتمبر عام ١٩٨٠ عقد فى حزب الوفد مؤتمر صحفى برئاسة الزعيم خالد الذكر رحمه الله فؤاد سراج الدين لرؤساء الأحزاب المصرية جميعهم وطالبوا بالعودة إلى النظام الفردى، وكان هذا عنوان المؤتمر الذى عقد، لأنه فى الحقيقة مسألة تعلقت بمشكلات أساسية مثلتها القائمة للأحزاب، أربع مشكلات أساسية هى:

١– مشكلة التمويل.

٢– مشكلة الانشقاقات الحزبية.

٣– مشكلة عدم قدرة الأحزاب على ملء القوائم.

٤– مشكلة تحكم القيادات الحزبية فى اختيار المرشحين.

أربع مشكلات كانت هى الدافع وراء هذا المؤتمر التاريخى الذى حضره جميع رؤساء الأحزاب المصرية فى ضيافة الباشا فؤاد سراج الدين رحمة الله عليه، ما هى مشكلة التمويل؟ أن الأحزاب المدنية لدينا إذا جاز استخدام هذا اللفظ لا تملك أموالا، هذا بخلاف الأحزاب العقائدية تصرف أموالاً من معين لا ينضب، يأتى من أين؟ هذه مسألة أخرى.

(صوت من القاعة للسيد الدكتور محمد إبراهيم منصور يقول: لماذا الخوض فى سيرة الأحزاب الإسلامية؟ وماذا بعد؟)

(صوت من القاعة للسيدة الأستاذة منى ذو الفقار تقول: اللهم لا حسد)

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

لقد كنت مرشحاً ونجحت من أول مرة فى النظام الفردى فى دائرة كفر الشيخ ، لم أتقاض من أحد شيئاً، والتمويل ذاتى ومن عند أصدقائى الذين معى، ذكر فى المضبطة أشياء أرى أن ترفع من المضبطة أو ينبه على أنها ليس المقصود بها إلا مجرد المداعبة، وإلا المضبطة تشهد والتاريخ يشهد.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

عندما أقول أحزابا عقائدية من قال لك أنى أقصدك؟ هناك أحزاب عقائدية أخرى، علمياً لماذا الأحزاب العقائدية؟ لأنها تدافع عن قضية يشعر أنها شخصية اعتقادية لديه فيتم التمويل، إنما فى الحقيقة الأحزاب المدنية عندما تضع القائمة تكون فيها أناس فى آخر القائمة وآخرين فى أول القائمة، أول القائمة يكون مطمئناً أنه سينجح وآخر القائمة مطمئن أنه سيسقط فلا يمول من هو فوق ولا من هو فى آخر القائمة، وكذلك الحزب لا يدفع شيئاً، هذه حالات رصد علمية للانتخابات بالقائمة ...

(صوت من القاعة لنيافة الأنبا بولا معترضاً)

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

كل الأعضاء تحدثوا لم يقاطع أحد ولم يستوقف أحد، طالما أن هذه القاعدة تسير على الجميع تسير علىّ، عهدناك رجلاً حكيماً عادلاً.

الأمر الآخر، الانشقاقات الحزبية مسألة كبيرة جداً، عدم قدرة الأحزاب على ملء القوائم، لدى الآن ٧٠ حزباً أو ٧٥ حزباً عندما يكون الحزب ليست لديه عضوية وليس لديه مقر ولا (يافطة) ولا أى

شيء ويؤجر القوائم، لكى يتم الترشح وينجح بهذا، إذن، الأخذ بالقائمة مع نظام حزبى ضعيف فلا يصح أن يقال إن القائمة كنظام تقوى الأحزاب هذا وهم، نحن نحتاج لأحزاب قوية لكى يتم عمل القائمة، ليس أن يقال إننا نحتاج أحزاباً ضعيفة لكى تقوى بالقائمة لن تقوى سوف تتفكك وتتشتت وتتشقق، هذا رأيي يا دكتور السيد البدوى يجب أن تكون ديمقراطياً، الوفد طوال عمره ديمقراطى.

إذن، بدلاً من أن تتماسك هذه الأحزاب سوف تتشقق وسوف تتفكك وتتناحر، وفى الحقيقة أريد أن أذكركم أننى كنت شديد الاهتمام جداً برجوع الوفد فى الثمانينيات كان مع عودته زخم كبير جداً، وكان فؤاد باشا سراج الدين له طلة وهيبة والحزب بدا متماسكاً، ولذلك أنا شخصياً استرعى انتباهى لماذا يطالب حزب الوفد بنظام الفردى بعد ما كان فى القائمة وله تمثيل فى البرلمان، لأنه عقب عودة الحزب كان متماسكاً وكان له حضور فوجد – فى ظنى – أن القائمة تعمل انشقاقات حزبية لا معنى لها، إذن، النظام الفردى لا يمكن الحكم عليه بتجربة انتخابات عام ٢٠١٢، لأنه لو كان النظام الفردى يصلح للتيار الإسلامى ما كان وسع الدائرة حتى بلغت محافظة من المحافظات، إنما توسيع الدائرة حتى تبلغ محافظة يؤدى إلى أن كل المرشحين لا يمكن أن ينجحوا، إلا من ينتمى إلى التيار الإسلامى، لسبب بسيط لأن له فى كل شارع زاوية ومسجد واعتبره فى الانتخابات الأخيرة منطلقا إنتخابيا وكانت مقراً انتخابياً للأحزاب مثل الحرية والعدالة والسلفيين وهذه حقيقة، وكنا عندما نذهب للصلاة ونسمع خطب يوم الجمعة، كان الإمام يدعو لمرشح بعينه، وكنا نلومه على ذلك، وقد تقول لى هذا لم يحدث فى دائرتى إنما حدث فى دائرتى أنا.

وآخر شيء سوف أختم به، أننى علمياً منذ عام ١٩٩٤ ، حين كتبت أول كتاب لى كنت أنادى بالانتخابات بنظام القائمة، ولاعتبارات علمية وبضمير مستريح إن الانتخابات القادمة نظراً لظروف الاستقطاب التى تحدث، وإشكاليات الأحزاب، وعدم وجود فترة كافية لاستعداد هذه الأحزاب، وإمكانيات القفز على قوائم لأحزاب مجهولة مع احترامى وتقديرى للأحزاب الـ٥ أو الـ١٠ أحزاب الموجودة على الساحة، لدينا ٧٠أو ٨٠ حزباً آخرين لا يعرفها أحد، ولذلك فى الحقيقة سوف يتم القفز على قوائم هذه الأحزاب، الأمر الآخر قبل أن أختتم أقول: إن فكرة القوائم المفتوحة وأن يشكل المستقلون قائمة هذه فكرة خيالية، وسيكون لدينا فى كل دائرة مليون قائمة، كل أربعة مرشحين أو خمسة

مرشحين سيقومون بعمل قائمة، عندما أردت اختيار مرشح فى دائرة الدقى وكان الدكتور عمرو الشوبكى حينما كان مرشحاً، أعطوا لى ورقة كبيرة جداً ظللت أبحث عنه ولأن الخط غير ظاهر، وبحثت عن رمزه الانتخابى وهو "الشاكوش" لم أجده لأن الرسم نفسه لم يكن واضحاً. الفردى أسماؤه كثيرة، لأن الدائرة الثانية فى محافظة الجيزة تبدأ من شارع مراد حتى حدود محافظة بنى سويف، ولذلك عندما تجمع كل هؤلاء الناس يخرج منهم حوالى ٢٠٠مرشح، ولكن عندما يكون هناك ٥٥مليون ناخباً وبعد ذلك تقول يتم تقسيمهم على ٥٠٠ دائرة، إذن، أنت عملت مرشحاً لكل ١١٠ آلاف وبعد ذلك ارتباط الناخب بدائرته ليس عيباً هذا موجود فى كل دول العالم، نحن رأينا جون كيرى عندما عاد إلى دائرته كان "يُشتم ويُهان" ، أريد أن أقترح نصاً دستورياً انتقالياً على مسامع الجماهير الموقرة قبل أن أختم "إذا قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخاب لأى سبب كان يُعدل القانون وفقاً لمقتضى حكمها ولا يترتب عليه أثر بالنسبة للمجلس القائم وقت صدور هذا الحكم" . وهذا موجود فى الدستور الألمانى ، وموجود فى بعض الدساتير، وجود عيب دستورى فى القانون هذا المذهب موجود وبدلاً من عمل رقابة سابقة ونقوم بتعقيد المسألة يكون الحكم يُعدل القانون وفقاً لمقتضى الحكم ونطبقه على البرلمان القادم أقول قولى هذا، وأشكركم شكراً جزيلاً، وأستغفر الله لى وللرئيس.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

أعتذر للدكتور السيد البدوى على انفعالى، وأؤكد مرة أخرى إننا تعودنا هنا أنه فى كل الأحوال أننا نناقش الأمور بمنطق الصالح العام، وحتى فكرة أننا نضع نصاً يحيل تفاصيل قانون الانتخابات للقانون هذه مسألة واردة بمعنى أن كل الخيارات مطروحة، وبالتالى أنا أعتذر مرة أخرى على الانفعال الذى حصل منى، وشكراً.

السيد الدكتور السيد البدوى:

عتابى لك من محبتى لك يا دكتور عمرو.

السيد الأستاذ مسعد أبو فجر:

أولاً، أعلن انحيازى لاقتراح الدكتورة هدى الصدة، بأنه من حق المرأة فى النظام الانتخابى الجديد أن يكون لها ٢٠٪ بل أزعم إذا سمحت لنفسى أن أكون متحدثاً باسم سيناء فإننى أقول إن سيناء منحازة

بأن يكون ٥٠٪ للمرأة المصرية فى النظام الانتخابى الجديد، وأزعم أنه قد يقول قائل لا توجد دولة فى العالم بها ٥٠٪ من النساء، لكن سأرد فوراً بأنه لا توجد دولة فى العالم بها حتشبسوت وبها كليوباترا، إذا قال واحد أنه لا توجد دولة فى العالم فيها هذا الكلام أستطيع أن أرد وأقول إنه لا توجد دولة فى العالم بها ثورة مثل ثورة ٢٥يناير وهى ثورة ملهمة إنسانياً بكل المقاييس وهى ثورة كل البشرية، وتستحق البشرية أن يقدم لها نظام مختلفاً وخلاق، ومن ثم أكثر الأنظمة أن تُعطى المرأة المصرية حقوقها كاملة فى المساواة بالرجل وأن يكون لها ٥٠٪ من النظام الانتخابى القادم وهذا رأيي وأنا أعبر عن نفسى وعن سيناء أيضاً.

ثانياً، أخذت من السيد عمرو موسى، جملة نسعى لبناء نظام مختلف، وإذا كان ذلك صحيحاً فعلينا أن نفهم فيزيائياً أن كل نظام له نقيضه، ومن ثم ونحن نبنى نظاماً جديداً علينا أن نفهم أن هذا النظام سوف ينتج نقيضه، ثورة ٢٥يناير إذا كانت قد فعلت شيئاً أساسياً فهى فتحت المجال السياسى بل فجرت المجال السياسى الذى عمل عليه مبارك، لأكثر من ٣٠عاماً وربما عمل عليه من هم قبله، كان مبارك يعتمد على ملء المجال السياسى بتكوينات هى أمنية أكثر منها سياسياً، بمعنى إذا كنت أنت مرضى عنك أمنياً فإننى أضعك على قائمة الحزب الوطنى وإذا وضعتك على قائمة الحزب الوطنى ، فسأزور لك الانتخابات، ومن ثم سأملأ المجال السياسى للدولة المصرية بهذه التشكيلات وتعتمد على خلفية عشائرية وعائلية وقبلية ، ومن ثم أنتجت نقيضها ، وكان نقيضها هو ما رأيناه بعد ثورة ٢٥يناير وحتى اليوم، إذا أردتم لمصر التقدم فعلينا أن نفكر فى كيفية ملء ذلك المجال السياسى المفتوح والذى سيظل مفتوحاً بتكوينات مدنية بمعنى أحزاب ومنظمات مجتمع مدنى، إذا أردنا أن نملأ المجال السياسى لكى ينتج نقيضاً متقدماً بمستواه، بمعنى حماية الدولة من تكوينات راديكالية ومختلفة دينياً نحن سوف نعود للعشائر، العشائر لن تنجح فى ملء المجال السياسى، ومن ثم سيكون نقيضها هو الدين ، والدين هو نقيض العشائر منذ ١٣٠٠عام ، وهو نقيض الفردية، إذا أردنا أن نفكر أننا نملأ المجال السياسى فعلينا أن ندرس فلسفتنا ونحن نفكر كيف نبنى وكيف نملأ المجال السياسى لأننا نزعم أننا ذاهبون لنظام مختلف، وأهم المجالات فى الأنظمة هو المجال السياسى وأهم الأعمال فى المجال السياسى هى تفكيرك كيف تملأ المجال السياسى، هل تريد أن تملأ وأنت مطارد بسؤال أن هناك تكوينات راديكالية ستملأ المجال السياسى، وبالتالى لابد أن

نمد أيدينا تحت الطاولة ونخرج تنظيمات عشائرية لكى تقف فى وجهها، أتصور أن هذا هو الوصف الأفضل لملء المجال السياسى من جديد بتكوينات دينية وليست عشائرية، علينا أن نعمل على ملء المجال السياسى بأحزاب ومنظمات مجتمع مدنى فى تصورى مهما كانت، وهذا اختياراً صعباً وليس اختياراً سهلاً، ولكن الثورة المصرية كانت اختيار صعب وليست اختياراً سهلاً، ومن ثم فأنا أميل إلى نظام انتخابى مفتوح به جزء فردى، كما أميل أن تكون هناك حصة معتبرة للمرأة مثلما أميل أن تكون هناك حصة معتبرة للأقباط ولذوى الإعاقة والشباب، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

سوف أبدأ بما قاله الأستاذ مسعد أبو فجر، وهو النظام المختلط ، أنا أرى أيضاً أن كل ما قيل عن فكرة القوائم سواء بالنسبة للثلث أو لمن يريد قائمة كاملة فإن معيار حكمه منطلق من سلبية الماضى، لكن المفروض أن نكون أمام متغير جديد، بمعنى أن وجود نظام فردى على شكل الدوائر القديمة أى عام ٢٠١٠ لا يعنى أن ينتج هذا نتائج ٢٠١٠، الأرقام أو الكتل التصويتية التى كانت تنـــزل تصوت فى أى دائرة، نفترض أننا نتحدث عن دائرة مصر الجديدة أو منطقة سيدى جابر فى الإسكندرية فى النهاية عند جمعها من الممكن أن تكون ٤٥ألف صوت أو ٦٠ألف صوت وهم الذين يحسمون المعركة الانتخابية بين المتنافسين، وهنا ينطبق عليهم كلام الدكتور السيد، والدكتور أبو الغار، حول فكرة الرشوة الانتخابية ونائب الخدمات وغيره، بمعنى أنه لو تحدثنا عن تخوفاتنا من النائب الذى وصفتموه بنائب الشنطة أو نائب الواسطة أو نائب الخدمة، نحن نتحدث عن الشعب المصرى كله هكذا، نحن نتحدث عن كتل تصويتية عندما تحسبها مقارنة بالكتلة التصويتية الشاملة تجدها فى النهاية نسباً محدودة لا يتجاوز ٢٠ أو ٣٠ كما تؤثر لك فى الفردى سوف تؤثر فى القائمة، والمختلف بعد الثورة هو أنه لديك معيار وهى انتخابات نزيهة وبالتالى النتيجة ستكون معبرة عن اختيار حقيقى.

الأمر الثانى، هو أن الكتل التصويتية التى تشارك أصبحت أكبر بكثير جداً، بمعنى أن الدائرة لا يحسم صوتها ٣٠ أو ٤٠ألفاً وأصبح التصويت بـــ ٢٠٠، ٢٥٠ ، ٣٠٠ألف صوت، ورأينا تجربة الدكتور عمرو الشوبكى، فى دائرة عدد الأصوات فيها كبير جداً ولم يفعل الأشياء التى ذكرتموها.

النقطة الثالثة، هى فكرة التخوف من المال السياسى، دعونا نتحدث بصراحة وواقعية وأعتقد أن جزءاً كبيراً هنا كانوا شركاء ويعلمون جيداً كم أُنفق على انتخابات القائمة الماضية على الصعيدين التيار الإسلامى، وتيار الكتلة المدنية، كم ضخم من الأموال وكل من يتحدث عن الإنفاقات الضخمة والتجارة السياسية، هذا ما حدث تحديداً فى انتخابات٢٠١١ مع النتيجة السلبية على الصعيدين المدنى والقائمة.

النقطة الأخرى، هى أننا فى نص واضح أطلقنا الحق للمشرع فى الانتخابات أن يختار النظام الأمثل له، لكن علينا ونحن نريد أن نمرر مرحلة انتقالية أن نضع الاختيار للجماهير بطريقة بسيطة وميسرة، كم من الأصوات التى تهدر فى أنه اختار قائمة واختار صوتاً داخل القائمة وآخر بجوار القائمة، هذا يسبب قدراً كبيراً جداً من "الربكة" وبالتالى مثلما نحن فى تحد فى أن نحصل على أصوات فى عملية الاستفتاء على الدستور، نحن مطالبون أن يكون هناك إقبال جماهيرى حقيقى، وهذا الإقبال لن يتحقق إلا عندما تقدم له نظام مناصفة.

أخيراً، هى فكرة المزاعم التى تقال عن القوائم وأنها تتيح الوسيلة للأقباط والمرأة، لو سمحتم لى سأحكى لكم قصة قصيرة، كنت موجوداً فى تشكيل أغلب قوائم الكتلة المدنية باستثناء الوفد ، وشاهدت كيف يتم التعامل مع الشباب والمرأة، الشباب كان يوضع رقم ٥ و ٦ و ٧ ، والمرأة كان يقول ، ما هى المرأة نحن نتحدث عن الأصوات وعن الكتل وعن حسابات وأقسم بالله العظيم هذا حدث نصاً، ولكن كان يقول ضع المليونير الفلانى حتى يجمع الدائرة، من يتحدث عن الحزب الوطنى يقول كان على قوائم الكتلة المدنية فى الانتخابات الماضية حزب وطنى أم لا، ويقول لى أن الحزب يتحدث إلى أعضاء الحزب الوطنى على انتخابات قادمة أم لا وهذا سؤال هام لابد أن نجاوب عليه.

لو نحن نتحدث عن تمكين شباب أو تكافؤ فرص أو على وقف المال السياسى وجرائمه لابد من عمل نقطتين، الأولى، أننا نحدد سقف الإنفاق وهذا يحدده القانون وتكون هناك رقابة حقيقية عليه.

ثانياً، أن تكون مساحة الدائرة متاحة عملية التحرك فيها، فلا تقل لى أنك تمكن شاباً بأنك وضعت نظام قائمة أو نظام مختلط فسوف توسع الدوائر، فكيف لهذا الشاب أن يتحرك؟ ومن أين يأتى بالأموال؟ ولكن فى الدوائر القديمة يمكن للشاب أن ينجح بعدد ١٠ أو ٢٠ ألفاً جمعهم من الناس ويستطيع عمل دعاية ومنشورات، ولكن فى دائرة شديدة الاتساع هذا لا يحدث.

لا تصادروا على آراء الجماهير فى الاختيارات ولا تفرضوا أحزاباً غير قادرة على أن تبنى مستقبل مصر السياسى، مع احترامى لأى قوى حزبية منذ ٧سنوات فى هذا الفيلم، من يملكون المال ومن يملكون القدرة على تحريك الإعلام أكون قد فرضت عليهم نمطاً حزبياً مسبقاً ، ولكن لو فتحت مساحة حالة المجتمع بعد الثورة لن تستطيع أن تحدد، يمكن الناس رافضة كل الاختيارات التى تفرض عليهم بنظام القوائم، ويمكن دائرة فى الإسكندرية يصعد بها واحد وأخرى واحد، هنا نقوم بتأسيس أحزاب حقيقية وليست أحزاب مصنوعة ومركبة على أحزاب مصنوعة ومركبة على أشخاص، نتحدث فى الإعلان وتقول لهم صوتوا فى قوائم، وشكراً.

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

أنا فى حالة التصويت سأتجه لاقتراح الأستاذ ضياء رشوان، وفكرة ٥١٪، ولكن يوجد مبدأ عام دعونا نتحدث فيه، أولاً يوجد تضارب مصالح حقيقى والناس تتحدث فيه وطُرح بالأمس فى الإعلام وأعتقد أنه من داخل اللجنة كان هناك حديث مباشر، تضارب المصالح يأتى لأن هنا من أعضاء لجنة الخمسين أكثر من ٨أو ٩ منهم أنا، سأكون مرشحاً فى الانتخابات البرلمانية ولا توجد ديمقراطية فى الدنيا تسلبنى حق الترشح، ولكن تبقى الشبهة موجودة وهى ليست فقط من هنا، ولكن من أن هناك أحزاباً ممثلة داخل لجنة الخمسين وأحزاباً أخرى غير ممثلة داخل لجنة الخمسين، وبالتالى هذه الأحزاب غير ممثلة قد تتحدث عن أن هناك نظاماً انتخابياً تم فرضه من الجمعية التأسيسية بواسطة الأحزاب الممثلة وهى لا ترضى عن هذا النظام، إذن، هناك أيضاً تعارض فى المصالح .

ثانياً، إنه عندما نتعامل مع الناس ونتحدث عن فكرة ماذا يريد الشعب المصرى، هل يريد انتخابات بنظام الفردى أم القائمة؟ وربما الكل طرح هنا العيوب والحديث بين نظام القائمة والنظام الفردى، عددت كل واحد قال العيوب التى يراها من وجهة نظره فى النظامين، وبالتالى الأرجح أن هذه

اللجنة نفسها لن تخرج حتى بشبه توافق، بمعنى أنه لن يكون هناك شبه توافق على النظام حيث هناك من يميل للنظام الفردى بشكل كامل وآخرون يميلون للنظام بالقائمة، والآخرون يميلون للنظام المختلط، ولذلك رأيي أنه لن يكون هناك توافق فى هذا الموضوع، فكيف سأطرح على الرأى العام موضوع خلافى سيثير لغطاً بين كل الناس وبين الأحزاب وبعضها وبين المصريين أنفسهم؟ فما ذنب الجمعية التأسيسية فى أن تتحمل أمام الشارع ما يجعله فى حالة خلاف وربما نفقد التصويت على هذا الدستور بسبب النظام الانتخابى؟ الأحزاب تقول أنا ضد هذا فأنا سأقاطع الاستفتاء والمصريون أنفسهم ضد النظام أو المادة الانتقالية التى وضعناها فنجد تهديداً أو أن الشعب المصرى يرفضها فيقاطع الاستفتاء القادم أو يرفضه، وهذا سوف ينعكس على المرحلة الانتقالية بالكامل، لذلك سيادة الرئيس، وباختصار أنا أرى أنه لا لزوم لوضع مادة انتقالية فى الدستور تتحدث عن شكل النظام الانتخابى، فقط نقوم بعمل مادة تطلق حرية المشرع، مثلاً نقول تجرى الانتخابات بالنظام الفردى أو القائمة أو الجمع بينهما، ثم نترك القانون ينظم كيف ستكون هذه الانتخابات وعليه سيصدر رئيس الجمهورية القانون بعد الحديث مع الأحزاب وعمل حوار مجتمعى كامل وحينها تتحمل رئاسة الجمهورية سواء تترشح أو لا، إذن، الاقتراح المحدد هو أن نحيل هذا الأمر برمته إلى القانون وأن نربأ بأنفسنا كأعضاء لجنة الخمسين من شبهة تضارب المصالح، وشكراً.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

وأنا كذلك بعد كلام الأستاذ محمود بدر، أثنى على هذا الكلام وأن نقول بداية ذكر تفصيل لطريقة انتخابية بعينها سيؤدى إلى رضى البعض وعدم قبول البعض وهذا سيؤدى إلى انقسام.

الأمر الثانى أننا بالأمس اتخذنا قراراً سماه البعض قراراً تاريخياً ، هذا القرار الذى اتخذ بالأمس وكأنه كان يعالج مشكلة اسمها كوتة للعمال والفلاحين، كذلك لا ينبغى إذا أخذنا القرار التاريخى وبالطبع أنا كنت مع بقاء النسبة لمدة محددة ، ولكن إذا أخذنا قراراً فلا ينبغى أن نقحم مشاكل أخرى، وبالتالى فأنا أقول إن الدستور ليس محلاً لفرض كوتات معينة بأى صورة من الصور وليطلق الأمر لاختيار الشعب المطلق، ولا ينبغى أن ينص الدستور على الكوتة أو على نسبة أو على تقسيم، وإنما يفتح الباب فقط أمام المشرع العادى حتى لا يكون غير دستورى إذا ما أعطى تمييزاً إيجابياً، ويفتح الباب فقط دون

النص على النسبة أو الإشارة لنسبة أو تسمية أصحاب نسبة لأن هذا سيؤدى إلى مشكلة، وسيؤدى إلى أن ندخل فى صراعات أخرى الدستور فى غنى عنها، كما أن أى نظام انتخابى سيؤدى إلى رضا البعض وعدم رضا البعض، لذلك أرى أن نفتح الباب فقط للمشرع العادى ليأخذ بالقائمة أو بالفردى أو بالمختلط بينهما، وبالتالى لا يكون فى هذا الدستور إلا فتح الباب فقط لمنع عدم دستورية التمييز الإيجابى، فتح الباب فقط لأخذ أى نظام من الأنظمة سواء كان مختلطاً أو غيره ، وبالتالى نخرج بهذا الدستور من الدخول فى صراعات هذا الدستور فى غنى عنها ، وشكراً.

لى تعليق واستكمال للكلمة.

التعليق الأول: كلمة الأستاذ مسعد أبو فجر أريد أن تسجل هذه الكلمة وتطرح على سيناء والتى جاء فيها أن أهل سيناء يريدون نصف البرلمان نساء، وأن أهل سيناء مسألة الدين والعشائر متناقضان، وأنا أقول إن الدين والعشائر فى سيناء جزآن لا يتجزآن عن بعضهما البعض ولا خلاف بينهما أصلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

كلنا اتفقنا يا دكتور منصور أن الدين لله.

السيد الأستاذ مسعد أبو فجر:

أنا لم أتحدث عن الإسلام ، فالإسلام دين متجاوز للجميع، فأنا أتحدث عن الدين والدين متعدد فالبهائية دين والقرامطة دين، وحينما تحدثت كان فى ذهنى أن صحراء نجد كانت فى لحظة من اللحظات كلها تتبع دين القرامطة، فأنا أتحدث عن دين ولا أتحدث عن الإسلام ، فالإسلام برىء تماماً من هذا الكلام ، فالإسلام متعد للشعائر ومتعد للدول ومتعد للأزمان ، لم أتحدث عن الإسلام ولكن تحدثت عن الدين وأنا حريص على إثبات هذا .

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

أهل سيناء أهلنا ، والدين لله والوطن للجميع، ولا داع للاختلافات.

الآن وقد انتهى هذا النقاش الممتع لابد أن ننتهى إلى توصية ما ..

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

أريد توضيح نقطتين لتسجيله بالمضبطة ، وهى أن حالة تعارض المصالح الوحيدة التى يمكن أن يكون فى أن قبوله أن يعين فى مناصب تنفيذية أو فى مناصب فى المفوضيات والكيانات التى وضعنا لها نصوصاً بالدستور ، فى هذه الحالة يكون هناك تعارض للمصالح، هذا إذا قبلنا هذا، إنما الترشح حق أساسى من حقوق المواطنة لا يجوز أن يقيد أبداً، لأنه فى النهاية يكون اختياراً شعبياً للمرشح.

النقطة الثانية : النظام الانتخابى لا يمكن أن يكون هو سبب الترجيح لفوز أفراد أو أحزاب، والتاريخ المصرى كله يثبت أن النظام الفردى لم يتسبب فى فشل حزب الوفد عندما كان حزب الوفد هو الحزب الرائد ولديه شعبية كبيرة، ونظام القوائم ليس هو الذى أنجح حزب الوفد عندما كان نظام القوائم مطبق فى عامى ١٩٨٤، ١٩٨٧، إذن، النظم ليست هى بالضرورة التى يترتب عليها نجاح فئات أو أحزاب أو عدم نجاحها، النظام ليس له أى دخل حال اختيار هذا أو ذلك وبشكل عام لا أريد التحدث فى النظام الانتخابى حضراتكم ذكرتم كل شىء، إنما أنا أؤيد النظام الذى طابعه الغالب الثلثين على الأقل فردى لأن هذا الأنسب للشعب المصرى فى هذه المرحلة ، وأميل أن يكون الثلث به بعض المعايير التى بها تمييز للفئات، وقد يكون قائمة وطنية كما قال الأستاذ ضياء رشوان، وشكراً.

السيد الأستاذ محمد عبلة:

أنا فقط أحاول أن أقول إن هناك ظروفاً خاصة واستثنائية جداً لن نستطيع التغيير كثيراً فى النظام الانتخابى القادم وهى أن الظروف القادمة لا تتحمل أكثر من أن نحاول قدر المستطاع أن نعالج بعض المشاكل والإخفاقات التى حدثت فى السنوات الماضية، فسوف أكون فخوراً جداً إذا ما كان البرلمان القادم به نسبة مقبولة من النساء والأقباط لن أكون فخوراً أبداً إذا كنا فى هذه اللجنة وبعد الثورة التى قام بها الشباب والنساء وكان هدفها ونداؤها القوى "يسقط حكم المرشد"، فلو لم يتحقق بعض من هذه الآمال فلن أكون فخوراً بأننى شاركت فى هذه اللجنة، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

وأنا مثلك تماماً .

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

سآخذ من كلام الأستاذ محمد عبلة، وأريد أن أقول له وأقول لسيادتكم فى تقديرى إن هذه الانتخابات تأتى فى ظل ٣٠ يونية التى اختلف حولها ، والتى يشكك البعض بأنها كانت تعبر عن أغلبية المصريين، لدينا استحقاقان يجب أن يكونا فى ذهننا- وأنا هنا أتحدث سياسياً وليس دستورياً- ونحن نضع هذا الدستور، الاستحقاقان سيمران بالصناديق أى بالأرقام ، الاستحقاق الأول هو الاستفتاء على هذا الدستور إذا أتت الصناديق بمشاركة أقل من المشاركة على الدستور السابق ستكون كارثة، ستكون كارثة، وأقولها ثلاثاً ستكون كارثة، وإذا أتت الموافقة بنسبة أقل من الدستور السابق فقد هزمنا جميعاً، نفس الأمر يتعلق بالانتخابات القادمة، فنحن لسنا فى مرحلة لم ننجز الثورة كاملة بعد، لسنا فى مرحلة إنجاز كل الاستحقاقات ولدينا تاريخ قادم لابد أن نحقق فيه للمرأة ما يجب أن يكون وللفئات المستضعفة ما يجب أن يكون، وللمهمشين جميعاً ولذوى الإعاقة، لكن نحن الآن لسنا بصدد تحقيق كل هذا فى لحظة واحدة، اللحظة القادمة هى تأكيد على أن ٢٥ يناير و٣٠يونية كانتا تعبران عن غالبية المصريين، وبالتالى الانتخابات القادمة إذا لم يراع فى نظامها الانتخابى هذا المعنى سنجد أنفسنا وقد هزمنا فى الصندوق بعد أن انتصرنا فى الشارع، سنجد أنفسنا ونحن مطأطئو الرؤوس ، ولن نستطيع أن نقول مرة أخرى أن هناك أغلبية وأقلية، ستكون الأغلبية فى الصناديق، فما أقوله وبوضوح إن النظم الانتخابية السابقة جميعها ستكسر هذه الثورة وأنا لا أتحدث عن غيب ولكنى أتحدث عن دراسات انتخابية ولى الشرف فى أننا بدأناها فى مصر فى مركز الدراسات منذ عام ١٩٨٤ ولم تخل آلية انتخابات من دراسة مدققة ومفصلة لكل الدوائر بدون استثناء، وكل ما طرح من أنظمة تنتمى إلى عهد مضى ستؤدى إلى نتائج عهد مضى، إذا شئتم حضراتكم الاختيار ضعوا هذا فى أذهانكم فنحن لا نختار الآن نظاماً يعبر عن كل مطامحنا ، كما لن تأت حكومة ستؤدى إلى الاستجابة لكل مطالبنا، والثورة ستستغرق أعواماً وهذه الأعوام قد تصل إلى عقد من الزمان، لكن لابد أن نعبر أولاً من هذا البرزخ ، فلدينا برزخان الاستفتاء والانتخابات، وأى اختيار خاطئ فى النظام الانتخابى لأسباب قد تعود لحسبة صغيرة هنا فردية أو حزبية أن أحصل على ١٠ ٪ أو ٢٠٪ لنتأمل المشهد كله والانتخابات الماضية، نعم نفس الجمهور كما هو وقد يتغير قليلاً إذا اخترنا النظام الانتخابى السابق سنصل للنتائج السابقة معدلة قليلاً.

إذا لم تنتصر الثورة فى الاستفتاء وفى الانتخابات ويؤكد للعالم وللداخل والخارج أن الصناديق أتت بكل ما كان فى الشارع، فالمسئولية الرئيسية ستكون علينا من زاويتين فنحن من سيضع هذا الدستور الذى سيوافق عليه المصريون أو سيرفضونه فيجب أن يكون هناك حنو على المصريين ونحن نختار موادنا.

إذا وضعنا أنفسنا لمهمة اختيار النظام الانتخابى سنتحمل المسئولية أيضاً التاريخية عن انكسار او انتصار الثورة، وأنا واضح فى كلامى، وأعود لأول جملة ذكرتها فى حديثى السابق أن النظام الانتخابى بالأساس عملية فنية، فلو أننا نريد ٣٠ نظاماً انتخابياً فلدينا داخل الدرج فى المركز، لكن نريد نظاماً انتخابياً ملائماً للحظة نمر بها فعليكم الاختيار، وأعتقد أن ما اقترحته وقد سببت له فى بداية حديثى هو الملائم لهذه المرحلة، وإذا أردتم أشياء أخرى فهذه مسئولية جماعية سنتحملها جميعاً بلا استثناء، أشكر سيادتك.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هناك صياغة أعدت للتصويت عليها ولاتخاذ قرار بعد هذه المناقشة الطويلة، والأخ محمود بدر تشاور فيها مع آخرين.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

إذا صوتنا على مادة بهذا الطرح الذى قرره آخرون، لابد من وجود المادة الخاصة بالكوتة أى يكون هناك نص بجانب نص أى نوافق على كليهما، فكلاهما مرتبط بالآخر.

الكوتة يتم تحديدها فى نسب مع هذه المادة أو أن نحدد النظام الانتخابى الآن، لأنه لو تركنا هذا للمشرع....

السيد الأستاذ أحمد عيد:

تعليقاً على كلام الأستاذ ضياء رشوان، أرى حتى يخرج الدستور بشكل محترم وبشكل لا يتسبب فى وجود أى خلاف أو أى شرخ بين القوى السياسية أو القوى الثورية المؤيدة للفردى والمؤيدة للقائمة.

من الأفضل ترك الأمر للقانون خاصة وأنه أمر شديد الفنية، وكل طرح من الأطروحات التى طرحت يستتبعها قانون وأمور تفصيلية فنية.

فمن يتحدث عن الثلثين والثلث فهل يضمن أن يأتى هذا الثلث على مستوى المحافظة؟ وكذلك الزملاء الشباب الذين طرحوا فكرة النظام الشعبى لا يضمنوا ما هى طريقة التصويت، فمن الأفضل أن يدعو رئيس الجمهورية لحوار وطنى فيه كل الأحزاب ، وكل يأتى بمشروعه كاملاً ويكون هناك خبراء وفنيون يختبرون كل طرح، وأريد أن أسجل هذا لأننى لا أريد أن أتحمل ذنباً أو وزراً أن يأتى أحد ويسب لجنة الخمسين لأنها هى من أتت لنا بالنظام الانتخابى كذا...، كما سب الناس المجلس العسكرى وقالت عنه إنه من أنجح الإخوان لأنه وضع نظام الثلثين والثلث.

نريد أن نكمل المسيرة فى الدستور بشكل محترم ومتوافق من كل الناس من خلال ما يحدده القانون بعيداً عنا، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

يا أحمد لا وزر ولن تتحمل أى وزر، اترك هذا الحديث فنحن نختلف فى الآراء وقد نكون على حق وقد لا نكون، لأن هذا اجتهاد، فما هذا الكلام الذى تقوله ؟!.

السيد الأستاذ أحمد عيد:

أقصد بسبب ما تنتهى إليه نتيجة الانتخابات.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

أيضاً أقول إننا تحملنا المسئولية كاملة، أعتقد أن كل مادة فى الدستور تم وضعها لا تقل أهمية عن غيرها لأننا لا نستطيع التفرقة بين الأمور، فقد وضعنا أموراً فى غاية الأهمية وتاريخية، وليست الانتخابات كل شىء، فهى جزء من المسألة كلها ولن تساوى كثيراً.

فأنا أقصد أننا أثناء اتخاذنا لهذا القرار التاريخى أننا سنترك جزءاً من مسئولياتنا للمشرع، والمشرع الموجود الآن هو مشرع مؤقت لأنه رئيس جمهورية مؤقت ، ولم يصدر من تاريخه حتى الآن ومنذ توليه المسئولية قوانين لها ثقل معين، فهل نحن نترك ما يجب أن يوضع فى دستور مصر وأعطى جزءاً من هذا الاختصاص لرئيس جمهورية مؤقت، فما هى اتجاهاته وكيف سيسير وماذا سيقول؟ هذا كله بدعوى أننا

لا نريد أن نغضب الناس أو نخشى ألا يحدث على النظام توافق أو لأننا نريد نجاح الدستور، فأنا أقول كلاماً وأتحمل المسئولية كاملة، فلو أن هذا رئيس جمهورية منتخب يمثل إرادة الجماهير أو لو أن هذا النظام سأتركه لبرلمان يقوم بعمله، لكن الذى سيقر النظام شخص قد يستعين وقد لا يستعين ولا أعلم بمن سوف يستعين، وموضوع فرض حوار وطنى عليه لا أضمنه أيضاً.

ولهذا أقترح أننا كنا قد وصلنا لحلول قد تكون متقاربة مع بعضها ونعطى للمشرع شيئاً ولا أترك له كل شىء وأقول له قم أنت بعمله، وإلا تكون كل هذه المناقشات لا قيمة لها، فهناك شكل معين ومن الممكن أن نصل لاتفاق على فكرة محددة ونعطيها للمشرع لكن أن نتركه، لا، فإذا ما أراد أن يضع نظاماً ما هل نقول إنه هو الذى سيتحمل مسئولية فالموضوع ليس موضوع مسئولية، فنحن الآن نتخلى عن المسئولية.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

وجهة النظر واضحة .

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

أنا أتفق مع اقتراح محمود بدر أن نترك هذا للمشرع ولكن التوجيه فقط للمشرع بشأن النسب، ولدى اقتراح أن نضع مادة تتحدث عن أن تلتزم الدولة بضمان تمثيل النساء والأقباط والعمال والفلاحين تمثيلاً على النحو التالى ونحدد نسباً، وكما قلت: ٢٠٪ للمرأة و١٠٪ أقباط و٢٠٪ عمال وفلاحين ، وأرى أنه يجب حسم هذا الأمر الآن.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

فى اعتقادى أننا نحتاج لبلورة هذا النقاش فى تصويت على مستويين ، إما تصويت خاص بمقترح محمود بدر وهذا مسار آخر لإحالة الموضوع للقانون أى ينظم القانون نظام الانتخابات ما إذا كان فردياً أو مختلطاً أو قوائم.

لكن رأيى أن الأهم لأننا دخلنا فى تفريعات كثيرة أننا إذا قررنا- وهذا أيضاً اتجاه قوى موجود- أن نحسم النظام الانتخابى داخل اللجنة فنحن أمام ثلاثة اختيارات وفى رأيى لابد من ترجيح أحدهم أولاً

حتى لا نضيع الوقت فى تفاصيل ونتحدث فى الكوتة وفى أمور أخرى فرعية ، أنا رأيى أننا أمام ثلاثة عناوين كبيرة، مع النظام الفردى بنسبة ١٠٠٪، أو مع النظام المختلط، وداخل المختلط هناك تفاصيل وستكون هذه هى الخطوة الثانية، أو مع نظام القوائم هذه هى العناوين الثلاثة الكبيرة التى تم طرحها أثناء النقاش على مدار ثلاث ساعات.

النظام المختلط هناك اختلافات على النسبة وهناك اختلافات حول كونها المحافظة أو الدوائر أم القائمة القومية فهنا توجد أفكار مختلفة، لكنى أقترح أن نصوت على أى من المقترحات الثلاثة نرى أنها الأنسب الفردى أو المختلط أم القائمة ، فإذا ما حسمنا هذا الموضوع يترتب على الاختيار الذى سنتفق عليه تفاصيل أو نقاشات ولو حددنا المختلط فكم ستكون نسبته وما هو شكله وشكل الدوائر، وهكذا لو اخترنا القائمة سيكون الأرجح اقتراح الدكتور عبد الجليل مصطفى وإن كان غير موجود الآن، أو أن نحيل الأمر للقانون وللنظام الانتخابى الفردى أو القائمة أو المختلط أى الثلاثة عناوين يتم إحالتها بعد ذلك ويقال هذا فى الدستور.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هو كذلك، الأمر الأول سنبت فى الموضوع كما اقترح الدكتور طلعت عبد القوى أو إحالة الأمر إلى القانون كما اقترح محمود بدر؟ فهذا هو الأمر الأول ، وإذا كنا نريد تحديد ما نقترحه فهى هذه الأمور الثلاثة ، فردى أو قائمة أو مختلط لكن لن ندخل فى كون أن النظام المختلط بنسبة محددة بالضرورة، فمن الممكن القول فى النظام المختلط أن الأغلبية للفردى لأنه عند متابعة النقاش تجد أن الغالبية فى صالح الثلثين للفردى والثلث للقوائم، إنما أولاً يجب أن نحسم الأمر، هل نحسمه نحن أم نحيله، للقانون؟

السيد الدكتور جابر جاد نصار(المقرر العام):

فى الحقيقة الاقتراح الذى قدمه الأستاذ محمود بدر له وجاهته ، أنه فعلاً هناك انقسام مجتمعى حول النظام الانتخابى، والانقسام المجتمعى ليس انقساماً يعود إلى فنيات هذا النظام أو ذاك ولا يعود إلى أفضلية هذا النظام عن ذاك، وإنما هناك تصورات فى المجتمع أن هذا النظام سوف يؤدى إلى كارثة عند البعض والنظام الآخر سوف يؤدى أيضاً إلى كارثة عند البعض الآخر، ولذلك الكثير من رجال الإعلام والتجمعات الشعبية والحزبية يرتبط موقفه من الدستور من خلال تبنى نظام انتخابى معين، فهناك أحزاب

وهناك مجموعات كبيرة جداً من الرأى العام تربط بين وجود الانتخاب الفردى والموافقة على الدستور ، بل إن البعض فى القنوات التليفزيونية قالوا ، لو لم تأخذ اللجنة بنظام الانتخاب الفردى فهم (هيودوا مصر فى داهية) وآخرون يقولون أن إذا لم يأخذوا بنظام القائمة (هيودوا مصر فى داهية) .

الأمر الآخر فى الحقيقة من ناحية علمية، الخلط بين النظامين لا يمكن أن ينضبط إلا وفق رؤية متكاملة، الأستاذ ضياء رشوان يعطى رؤية متكاملة، الأستاذ سامح عاشور يعطى رؤية متكاملة، الدكتورة هدى تعطى رؤية متكاملة، الإشكالية أننا لا نملك وضع الرؤية المتكاملة فى النص، لا نستطيع فى النص الانتقالى أن نأتى ونقول إن الانتخابات لابد أن تتم كذا، ونقسم الدوائر كذا، ونعطى ١٠٪ هنا و٥٠٪ هناك، هذا يستحيل، فى نص انتقالى مطلوب أن يقول للمشرع اعمل كذا وكذا، وإلا الجمعية تضع النظام الانتخابى وهذا هى غير مفوضة فيه وغير مخولة به، ولا يجوز، ولذلك الآن أنا أرى أن هذا الاقتراح فيه شىء من العبقرية، أن الجمعية فى ظل هذا الجو الانقسامى تنأى بنفسها عن الدخول فيه، أما ما يقوله الدكتور طلعت عبدالقوى عن أن هذا تخوين، لا، هذا نص سوف يستفتى عليه، بالعكس، الرئيس المؤقت سوف يكون نظراً إلى أنه مؤقت أكثر حرصاً على مشاورة الجميع لأنه لو رئيس منتخب ممكن أن (يركب دماغه) ويقول أنا منتخب وعلىّ أن أصدر النظام الانتخابى الذى يوافق هوايا، إنما كونه مؤقتاً فهذا يؤدى إلى أن يكون حريصا على إخراج قانون الانتخاب بأكبر قدر من التوافق الحزبى والسياسى بين كل الأمور، وله أن يلجأ إلى بيوت الخبرة وتعمل له نظاماً سهلاً بسيطا يتلاءم مع .. مع احترامى الذين يتحدثون فى الجمعية الآن ينطلقون، واسمحوا لى فى هذا الأمر، إما من اعتبارات حزبية وإما من اعتبارات أيديولوجية وإما من اعتبارات علمية معينة، وكل هذه الاعتبارات فى ٩٠٪ منها اعتبارات نظرية وليست عملية، إنما عندما يأتون ويصنعون نظام الانتخاب سيكون عندهم اعتبارات عملية معينة، أؤيد اقتراح محمود بدر وأدعو الجمعية إلى التصويت له.

السيد الدكتور السيد البدوى:

أريد أن أعلق على كلام الدكتور جابر جاد نصار فيما يتعلق بأن الجمعية غير مخولة للبت فيه، هذا غير صحيح.

ثانياً، ليس لدينا مشرع، ليس لدينا برلمان، نحن أكثر تمثيلاً.. هذه الجمعية تمثل جهات ومؤسسات وفئات مختلفة وليس شخصاً واحداً، وبالتالى الجمعية مخولة نعم مخولة، كلنا لدينا الخبرة السياسية وبعض منا لديه الخبرة العلمية على أن يضع نظاماً انتخابياً- لا يستطيع ممثل وزارة الداخلية ولا ممثل أية وزارة، وأنا أعرف الاتجاه أن نترك هذا الموضوع ولا نجعله فى أيدينا، سيكون خارج أيدينا نهائياً، وبالتالى أقترح بعد إذن سيادتكم، كما قال الدكتور عمرو الشوبكى موافقون على الفردى، لا، الكل غير موافق، هذا مثال، الموافقة على القائمة، الكل غير موافق، مثلاً، إذا كانت الموافقة على المختلط، فلابد أن نبحث عنه كيف يكون، هذا هو التصويت، إنما أفوض أمرى لجهة أو لمشرع غير ممثل للشعب ونحن إلى حد ما نمثل فئات ومؤسسات وطوائف أكثر من هذا المشرع، أنا فى الحقيقة أرى أننا نتنازل عن حق نحن مؤتمنين عليه.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أصحح معلومة، أنا قلت إن الجمعية ليست مخولة فى وضع تفاصيل النظام الانتخابى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

من حيث المواءمة لا يصح إطلاقاً أن ندخل فى تفاصيل.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

لن نعمل قانونا، الأمر الآخر ليس لدينا مشرع، هذا غير صحيح، بمجرد إقرار الدستور أصبح هناك نص دستورى يعطى للرئيس الحق فى إصدار قرارات بقوانين فى غيبة البرلمان، الأمر الآخر أن النص سوف يستفتى عليه.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليس لدينا وقت.

السيد الدكتور السيد البدوى:

أنا لا أتحدث قانوناً، بل أتحدث فى السياسة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

جهات الأمن تطلب منا أن نمشى الساعة السادسة، وهذا أفضل لنا ولكم وللجميع، فإذا دخلنا فى تفسيرات فلن نستطيع، ضرورى أن نصوت فى ظرف ١٠ دقائق وليس هناك كلام آخر، المناقشة غير مطلوبة الآن.

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

أنا سوف أتكلم سياسة، جزء كبير من شرعية وجودنا فى هذا المكان ، لا ننسى أنها مرتبطة بالجماهير التى خرجت فى ٦/٣٠، والتى أقرت خارطة الطريق، ومن بين خارطة الطريق هذه اختيار رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً للبلاد، والحكومة التى فوض لها الرئيس أعتقد أن هناك أعضاء فيها من حزب الوفد، ومن الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى، وهناك أناس ممثلون داخل الجمعية التأسيسية فى الحكومة نفسها، فجزء من شرعية وجودنا ترتبط بشرعية وجود رئيس الجمهورية، وبالتالى الحديث عن أنه يعطى سلطة التشريع لشخص غير مخول به، أعتقد أنه إذا كان مخولا به فنحن مخولاً بنا، إن لم يكن مخولا له فليس مخولاً لنا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذه آراء لا تطبق، نحن أصحاب قرار.

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

وبناء عليه، أعود وأذكر أننى لم أقل إن الجمعية التأسيسية ليست مخولة، ولكننى قلت إن هذه الجمعية التأسيسية أقرت وارتضت لنفسها أن تحصل على ٧٥٪ من داخلها للتوافق على المواد وأعتقد أننا لم نحصل من خلال هذه المناقشات على ٧٥٪ نسبة التوافق، وبالتالى سينعكس هذا خاصة فى النقاش حول مواد القانون الانتخابى أو شكل النظام الانتخابى، سينعكس هذا فى التصويت على الدستور، والأخطر ستكون هناك اتجاهات للمقاطعة، يعنى بين من سيرفض وبين من سيقاطع، ونحن نبحث عن أكبر نسبة تصويت لهذا الدستور، وبناء عليه ، اقتراحى أننا نقول إن رئيس الجمهورية عندما جاء يشكل الحكومة جلس مع حزب الوفد ومع كل الناس وجاءت له أن يخرج الحكومة، معظم القرارات تصدر بالتوافق أو يخرجون ويجلسون للكلام مثل الإعلان الدستورى وما حدث فيه وغيره، وغيره...، قانون

الانتخابات سيجلس مع كل الأحزاب ويعمل حواراً مجتمعياً أكبر، نحن ليست لدينا رفاهية عمل حوار مجتمعى ونسمع الناس، وأنا أستشهد بما حدث بالأمس فى داخل هذه الجمعية، الشباب الذين جاءوا للسيد عمرو موسى وقالوا له النظام الفلانى وإلا الثورة أو النظام الفلانى وإلا كذا، وهذا رأى موجود من أكثر من واحد، نربأ بأنفسنا عن هذا، الحل هو النص المقترح كالتالى ، نص انتقالى "تنظم الانتخابات التالية لنفاذ هذا الدستور بقرار بقانون وفقا لنظام الانتخاب الفردى أو القائمة أو بالخلط بينهما ووفقا لأى نسبة يقررها وتعود الأمور إلى القانون".

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هناك تعديل من الأستاذ ضياء رشوان.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

سيادة الرئيس، أنا بلورت النص كالتالى :"تجرى أول انتخابات لمجلس النواب بعد صدور الدستور وفقاً للنظام المختلط، فيخصص ثلثا مقاعد المجلس لشغلها بطريق الانتخاب الفردى، الذى يجوز لكل من أعضاء الأحزاب والمستقلين الترشح لهم، ويخصص الثلث الباقى لشغله بطريق انتخاب القائمة القومية التى تشمل الجمهورية كلها كدائرة واحدة، ويجوز تشكيلها من أعضاء الأحزاب أو المستقلين، أو من كليهما.

ويجوز وضع نسب محددة مقصورة على بعض فئات المجتمع فى هذا النظام الانتخابى.

ويجوز الأخذ بهذا النظام المختلط بعناصره فى انتخابات مجالس النواب التالية إذا قرر المشرع ذلك، وكل هذا ينظمه القانون" وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أرجو من السادة الحضور الجلوس لأخذ التصويت.

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم:

أنا أسأل سؤالا، مادام رئيس الجمهورية عنده الشرعية أن يضع القانون، وهو سيشارك ويشاور كل الناس ويصدر قانونا ممتازاً لماذا نحن هنا؟ كان له أن يعمل الدستور كله وانتهى الأمر، نحن لا ننأى بأنفسنا، نحن نتخلى عن مسئوليتنا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليس هذا منطق أبداً، أنت رجل منطقى واستمعت إليك كثيراً. هذه مداخلة غير منضبطة.

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

يا دكتور خيرى، نحن هنا نعمل الدستور ولا نعمل قانونا.

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم:

هذه ستكون نقطة سوداء.

السيد الدكتور السيد البدوى:

اقتراح التصويت يا سيادة الرئيس، مقدمه الدكتور عمرو معى ونتفق فردى أو قائمة أو مختلط وبعد ذلك نتكلم، فردى قائمة مختلط، وبعد ذلك نناقش النظام.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هل تريدون النظام المختلط؟ سنصوت على هذا الكلام.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

النظام المختلط ليس محل توافق.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لدينا ثلاثة تعديلات، التعديل الأول جاء بالأمس ، وهو تعديل من الأستاذ ضياء رشوان "تجرى أول انتخابات لمجلس النواب بعد صدور الدستور وفقاً للنظام المختلط، فيخصص ثلثا مقاعد المجلس لشغلها بطريق الانتخاب الفردى، الذى يجوز لكل من أعضاء الأحزاب والمستقلين الترشح لهم، ويخصص الثلث الباقى لشغله بطريق انتخاب القائمة القومية التى تشمل الجمهورية كلها كدائرة واحدة، ويجوز تشكيلها من أعضاء الأحزاب أو المستقلين" لا داعى للتفسير "ويجوز وضع نسب محددة مقصورة على بعض فئات المجتمع فى هذا النظام الانتخابى، وكل هذا ينظمه القانون" هناك فكرة، الجزء الوحيد الذى

من الممكن أن نحذر منه أو نعدله هو القائمة التى تشمل الجمهورية كلها، هذا تزيد، نقول "بالقائمة" ونترك الباقى.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

تريد حذف النسب، لا بأس، لكن القائمة القومية جوهر اقتراحى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

النسب الوحيدة ثلثا وثلث.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

الفرق بين "القائمة القومية" وبين "القائمة عن المحافظة" واضح، أنا أتبنى هذا الاقتراح برؤية سياسية واضحة لأن هذا معناه تحويل الثورة لدولة، تريدون أن تعودوا لنفس النسب ونفس الجمهور، نتوكل على الله ونتحمل جميعاً المسئولية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

التعديل الثانى من الأستاذ محمود بدر وعدد من الأعضاء، وأعتقد أن الصياغة كانت مشتركة بينه وبين الدكتور جابر جاد نصار، "تنظم الانتخابات التالية لنفاذ هذا الدستور بقرار بقانون وفقا لنظام الانتخاب الفردى أو القائمة أو بالخلط بينهما ووفقا لأى نسبة يقررها القانون" ، هذه مرحلة انتقالية نقول له نحن نعيد إليك الأمر وتصرف.

الاقتراح الثالث من الدكتورة هدى الصدة "يكفل المشرع فى القانون المنظم للانتخابات النيابية التالية للعمل بهذا الدستور مراعاة تمثيل النساء بنسبة ٢٠٪ والمواطنين المسيحيين بنسبة ١٠٪ والعمال والفلاحين بنسبة ٢٠٪ " المفروض أن الصياغة تكون المواطنين كلهم مواطنين، تكون الصياغة "المواطنين من النساء" "المواطنين من الأقباط" "المواطنين من كذا، أو تحذف كل "المواطنين" .

"يكفل المشرع فى القانون المنظم للانتخابات النيابية التالية للعمل بهذا الدستور مراعاة تمثيل النساء بنسبة ٢٠٪ والمسيحيين بنسبة ١٠٪ والعمال والفلاحين بنسبة ٢٠٪ " هذه هى التعديلات الثلاثة.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

التعديل الأول الخاص بالأستاذ ضياء رشوان، هو موافق على التعديل الصغير أن النجاح فى القائمة تكون القائمة مطلقة، يعنى ٥٠٪ +١ كما هو فى الفردى.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى) :

الاقتراح الثالث، الخاص بالدكتورة هدى الصدة ليس له علاقة بأى من النظامين، إذا صوتنا عليه يسرى فى الحالتين فهو غير مرتبط بنظام معين.

السيد الدكتور السيد البدوى:

سيادة الرئيس، أنا أقترح أيضاً طريقة للتصويت، نصوت على نظام فردى، نظام قوائم، مختلط، نصوت على أى نظام نستقر، النظام الذى نستقر عليه نناقشه غداً بالتفصيل.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن نتكلم عن إما التصويت على أن نتصرف أو نحيل الأمر كما هو الأمر فى التعديلين من الدكتور السيد البدوى والأستاذ ضياء رشوان وإما أن نصوت على الثلاثة اقتراحات.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

التصويت الأول يكون على الإحالة أم لا، لو كان التصويت بلا فنرى أى نظام.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحيل أم نقرر نحن؟

الآن التصويت من مع الإحالة للقانون أى أن الانتخابات التالية الدولة تتصرف، الذى يؤيد تحويل الأمر إلى الدولة يعنى بقرار بقانون ...

يتفضل برفع يده، إحالة الموضوع برمته ليصدر بقرار بقانون، نريد أن نعد الأصوات، يا إخواننا إثارة الفوضى بهذا الشكل هذا عيب جداً، وأنتم تقررون نظاماً أساسياً، تقومون بهذه الفوضى، عيب هذا الكلام لا أستطيع أن أسمع، نحن نجرى تصويتاً نحيل الأمر إلى الدولة لتصدر قراراً بقانون فيما يتعلق بالانتخابات فردى أو مختلط أو قائمة، انتهى، هذا نحن نحيله إليهم ونقول أن أياً من هذه النظم نحن نوافق

عليها إذا (مشيت) هذا ببساطة أو لا نحيل إليها ونحن الذين سنتصرف فيما يتعلق بالقرار فردى ولا كذا وكذا.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

ولكن هذا منفصل عن الكوتة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الكوتة ليست موجودة فى هذا التصويت الذى يؤيد "الإحالة" يتفضل برفع يده

١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ صوتا، أنا سأمتنع. الآن أحيل. إذن، سنأخذ بهذا النص الذى اقترحه محمود بدر الذى يقول: تنظم الانتخابات التالية لنفاذ هذا الدستور بقرار بقانون، الانتخابات النيابية التالية وفقاً لنظام الانتخاب الفردى أو القائمة أو بالخلط بينهما وفقاً لأى نسبة يقررها، وشكراً.

السيد الدكتور السيد البدوى:

أود أن أقول شيئاً إن هذا التصويت يا أستاذ عمرو هو تصويت تأشيرى، لنا الحق فى أثناء التصويت أن نحصل على ٣٨ صوتاً حتى يمر.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ولنا الحق أيضاً، الحق الذى قبل ذلك هو أن نسير وفقاً لما قررنا فى الصباح، يجوز أن نستقر يوم الجمعة على توافق معين.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

يا سيادة الرئيس، الورق الذى وزع علينا أصبح يصيبنا بالعصبية، فهو لا يأخذ فى اعتباره أى تعديلات حدثت، يأتى لنا بنفس الورق الذى جاء من اللجنة الفرعية يا سيادة الرئيس، الورق الذى وزع علينا فى باب المقومات مثلاً جاءنا كله ورق خطأ كأنه جاء لتوه من اللجنة الفرعية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سنعدلها يا خالد، أمر جيد أنك منتبه، خذوا بالكم أن هناك أناس منتبهة لا تضحكوا عليهم.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

الكلام الذى قاله الدكتور السيد البدوى شديد الخطورة وأنا بالأمس طرحت....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سنتفاهم سوياً فى هذا.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أنا سأسأل فقط، مهلاً، أنا بالأمس طرحت تساؤلاً على حضرتك فى الخارج، وطرحته هنا علناً ، ومرة أخرى لم نأخذ فيه قراراً هل ما توصلنا إليه هنا بالتصويت التأشيرى توافقاً أم تصويتاً ملزما لنا أمام الكاميرات أم غير ملزم؟ إذا كان غير ملزم إذن، هذا رأى الأستاذ مسعد إذن، سنستعيد كل الحوارات التى جرت حول كل المواد مرة أخرى وعلينا أن نتخذ قراراً فى هذا الآن.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا، ليس الآن.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

فى يوم ما ولكنى أقصد.....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يوم الجمعة مثلاً أو يوم السبت ضرورى.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

هذا الموضوع الإجرائى لأنه موضوع يمس ما سوف يراه المصريون لأول مرة، نحن هنا أضعنا شهراً لو كنا سنعيد هذا الشهر لأننى أعرف أن بعض الزملاء ينتوون، يا دكتورة هدى أنا أعرف جيداً أن بعض الزملاء لديهم الرغبة فى أن يعيدوا مناقشة ما أقر، لو كانت هذه هى نيتنا منذ البداية فلم يكن هناك داع لهذا الشهر.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

تقصد ما أقر الآن.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

ما أقر فى هذه الجلسة عموماً، والدكتور سيد قال هذا صراحة الآن، قاله صراحة إذا كنتم تريدون إعادة النقاش، نحن لن نعود للقاعدة ثانية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا، لا، لن يفتح شيء إلا ما نعرفه ومتفقون على أننا لابد أن نقوله ثانية، وإلا فإننا بذلك نقضى على أنفسنا وأنا شخصياً لن أرأس جلسات من هذا النوع سأغادر.

(أصوات من القاعة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

وأنا منسحب منها معك.

نحن قررنا ماذا؟ وأنتم قررتم ماذا؟ قررتم أن تنظم الانتخابات البرلمانية التالية لنفاذ هذا الدستور بقرار بقانون وفقاً لنظام الانتخاب الفردى أو القائمة أو بالخلط بينهما وفقاً لأى نسبة يقررها.

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

لو سمحت، نحن اتفقنا أننا نصوت على الإحالة للقانون، لم نتفق على النسب وحضرتك قلت إننا سنصوت على الإحالة أو إننا نقرر، أنا طلبت من حضرتك بصورة منفصلة أن نصوت على النسب المقترحة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أنا ليس لى اعتراض على هذا، الحقيقة أننى كنت أريد أن نتكلم فى هذه النسب غداً، ولكن إذا أردت أن نتكلم فى هذا الآن، فليكن، لأن النسبة الوحيدة المطروحة هى ٢٠ ، ١٠، ٢٠ هناك نسب أخرى كانت مطروحة إذا كنتم موافقين على هذا، نجرى تصويتاً ٢٠، ١٠، ٢٠.

نيافة الأنبا بولا:

لا، لا، سيادة الرئيس لو سمحت أنا فقط أريد أن أقول كلمة لوجه الله، من دستور ١٩٢٣ وحتى دستور ٢٠١٢، الدساتير المصرية لم تقسم المجتمع المصرى إلى مسلم وغير مسلم، فإذا كانت هناك نسب، فأرجو أن تكون النسب بحسب الموضوعية المصرية وليس بحسب الطائفية الدينية، لو وضعنا

الطائفية الدينية فهذا انقسام لأنه سيكون هناك حشد ضد الأقباط، سيكون هناك تمييز ضد الأقباط وسيقولون لهم نسبتكم تكفى، فأرجو حماية الشعب المصرى من الطائفية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الرسالة وصلت.

أنا أستأذن حضراتكم أن ننظر هذا الموضوع فى بداية اجتماعنا غداً إن شاء الله صباحاً، غداً لدينا هذا الموضوع واستكماله.

السيد الدكتور السيد البدوى:

ما هو الموضوع الذى سنستكمله غداً يا أستاذ عمرو؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

موضوع النسب واتصالاً بموضوع الكوتة ثم سندخل إلى موضوعات أخرى معلقة، ثم ندخل إلى القوات المسلحة ثم إلى الديباجة، عندنا أمور كثيرة فى هذا وربما يا دكتور سيد من الآن وحتى الغد تستطيع توضيب هذه الأمور.

الاجتماع غداً الساعة الثانية عشرة ظهراً .

(انتهى الاجتماع الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين عصراً)

* * *

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى

* * *